

# الوقائع والاحتياجات والتحديات التي تواجهها الحركة والمنظمات النسوية والنسائية والكويرية في لبنان

تقرير ورصد وتحليل  
مؤسسة هينرش بل - مكتب بيروت

بحث وكتابة  
فاطمة الموسوي

# أقسام التقرير

## مقدّمة

نبذة عن التقرير

موقع هذا البحث وأهدافه في الأوضاع الحالية

الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان

وباء كورونا: الضيف الثقيل في الوقت غير المناسب

انفجار مرفأ بيروت: اكتمال الانهيار؟

منهجية البحث والمقاربات الاستقصائية

المرأة في الاقتصاد اللبناني

النساء في قطاعي الزراعة والبيئة في لبنان

قضايا ناشئة وملحة: فقر العادة الشهرية في ارتفاع والدعم لم يشمل النساء

الوصول إلى الرعاية الصحية: تتحمل النساء عبء الهيكل الصحي الهش

اللاجئات الفلسطينيات والسوريات: تحدي طبقات القمع المضافة ومواجهة السرديات العنصرية

مجتمع الميم في لبنان: العبء الاجتماعي والقانوني والمعارك اليومية من أجل البقاء في لبنان

المنظومة القانونية بين القصور في النص والعرقلة في التطبيق: السياسة والطائفية عائقان مستمران

نظام الكفالة: العمالة المهاجرة وانعدام الحماية القانونية والاجتماعية

الاستجابة الرسمية لمجمل الانتهاكات التي تتعرض لها النساء وماذا يتوجب اليوم على الحركة النسوية والمنظمات الدولية؟

مبادرات نسوية من قلب الأحداث استجابة للانهيار وآثاره: البحث عن مساحات وأصوات وتقنيات جديدة

التحول إلى الإغاثة وإشكاليات الاستجابة والتمويل



## نبذة عن التقرير

يقدم هذا التقرير رسداً وتحليلاً لأوضاع النساء في لبنان، كما يبحث في مجمل الأوضاع الجندرية والنسوية والجنسانية والكويرية والحقوقية. فتحدث هذه القراءة في إطار الانهيار الاقتصادي الحاد الذي يشهده البلد، لا سيما عقب انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب/ أغسطس ٢٠٢٠ وبعد الإقفال العام والحجر الصحي اللذين فرضتهما جائحة كورونا واللذين جاءا على فترات متقطعة على مدار عامين. أعد هذا التقرير بناءً على مرحلتين من البحث؛ أول مرحلة تضمنت مراجعة مكتبية حول الأوضاع الخاصة بالمواطنات واللاجئات والنازحات والعاملات المهاجرات في لبنان في سياق الانهيار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وكل ما يتعلق بحثيات هذا الانهيار وكيف كان للهوية الجندرية والاجتماعية الأثر في تحديد الأوضاع الحالية لكل فئة. ساهمت هذه المرحلة في بناء خلفية بحثية حول الموضوع وفي بناء دليل المقابلات بشكل يغطي مختلف الموضوعات الراهنة. أما المرحلة الثانية فتمثلت في مقابلة ثلاثين ناشطة/ ناشط في الحقلين النسوي والكويري في محاولة لرصد وقراءة مختلف الآراء والأدلة حول كيفية تأثر النساء والحركة النسوية والحركة الكويرية من خلال تقاطعات الوباء والانفجار والتدهور الاقتصادي في البلد والتفاعل معها وعلى إثرها بالتوازي مع التطورات العالمية والإقليمية. والحقيقة أن المشهد النسوي الذي مرّ بالعديد من الجوانب التمييزية على الصعيد القانوني والاقتصادية والاجتماعية على مدار العقود الماضية، يواجه تحديات متزايدة تتطلب تدخلات شاملة وشجاعة، استجابة للأزمة متعددة المستويات التي تتخذ أبعاداً أكثر ضراوة كل يوم مع تعمق الانهيار. يحدّد التقرير أيضاً تأثير الوضع الحالي على احتياجات المنظمات النسوية ونشاط التجمعات والحركات الشابة والبديلة وتشبيكها الجماعي مع بعضها. كما يتناول الهيكل النسوي والجندري القائم وعلاقته بأنظمة الدولة وأجهزتها وتعامله مع أوجه القصور فيها. يطرح الرصد في البداية الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان وتأثيره على حقوق المرأة بشكل عام وعلى القضايا المتزايدة التي تواجه النساء كفتنة كانت دوماً الأقل حماية في المجتمع. ثم يعرج على أوجه الأزمة التي وصلت إلى أبعاد خطيرة أثرت على النساء والفئات المهمشة المختلفة بأشكال غير مسبوقه ومست بأكثر تفاصيل حيواتهن حساسية ومفصلية. بالإضافة إلى تناول جوانب هذا التأثير، توضح هذه المراجعة كيف استجابت الناشطات والجمعيات النسوية والنسائية والكويرية لتداعيات هذه الأزمة وإلى ماذا تحتاج فعلاً من أجل الاستمرار في المواجهة والعمل. علاوة على ذلك، تعود المراجعة إلى جذور المشاكل التي تواجهها النساء من خلال قراءة التمييز القانوني المستمر وإلى أي حد وصل اليوم، وتتابع وضع اللاجئات والنازحات من سوريا وفلسطين والتحديات التي يواجهها مجتمع الميم. يغطي التقرير أيضاً الجوانب الصحية والأزمات الحديثة والناشئة كفققر العادة الشهرية، بالإضافة إلى أوضاع العمل والإعلام والبيئة والعنف الجندري والمناصرة وغيرها من المسائل التي تتداخل لرسم واقع النساء. أخيراً، يسعى الرصد لتبيان تطور المنظمات والحركات النسوية واستجابتها على مدار السنوات الماضية، وينتهي بالسؤال عن موقع النساء الآن على مستوى السياسات العامة والأجندة السياسية في بلد يرسم خطواته القادمة بصعوبة بالغة.

## موقع هذا البحث وأهدافه في الأوضاع الحالية

نجري في مؤسسة هينرش بل هذا الرصد لفهم الوضع الحالي للجندر في لبنان، بدءاً من فهم كيفية التحرك الداخلي في المؤسسة باتجاه مقارنة بعض القضايا ووضع رؤية تمويلية تتلاقى مع الاحتياجات الواقعية الملحة للأفراد والمنظمات. وطبعاً يأتي هذا من خلال تطبيق مستمر للرؤية الجندرية التي تتبناها المؤسسة<sup>١</sup> في مكاتبتها الأساسية وصولاً إلى مكاتبتها في المنطقة العربية وبيروت. في المقام الثاني، تتبنى المؤسسة هذا الرصد من خلال مجموعة من ثلاثين مقابلة مع ناشطات نسويات/ ناشطين نسويين بغية بناء نوع من التواصل المباشر والفعال مع أصحاب القضايا والمتمرسين/ات في العمل عليها. يأتي هذا بهدف التمكن من رسم خطوط رئيسة حول أدق الاحتياجات والتطلعات التي تسيطر على المشهد النسوي والكويري في لبنان، وفهم التفاصيل بعيداً عن التأويل أو مجارة السرديات السائدة. ما نعنيه هنا بالمشهد النسوي والكويري هو النطاق الذي استطعنا تغطيته والوصول إليه من خلال عمليتيّ المراجعة وإجراء المقابلات؛ ولا ندعي هنا أنّ الرصد كان تام الشمولية لأن بعض التصورات النسوية قد تكمن في أماكن وأطر لم نستطع اختراقها أو حتى الانتباه إليها. وبالتالي، ندرك أنّ ثمة فضاءات أخرى قد تظهر حتى خارج ما سنذكره، وبالرغم من ذلك، إلا أننا نحاول أن نقدّم بين أيدي القراء والقارئات مادة حاولت الإحاطة بأوضاع النساء والمجتمع الكويري والنساء اللاجئات والعاملات المهاجرات والنساء في المجتمعات المهمشة التي يحاول الرصد فهم تقاطع ظروفها من خلال العدسة الجندرية الكويرية وفهم ظروف كل منها. مرّ لبنان منذ العام ٢٠١٩ بعقبات مفصلية في تاريخه لا يبدو أنها ستنتهي في أي وقت قريب، ما يفرض على القوى العاملة في المجالات التنموية والجندرية تدارك المسؤوليات على نحو كبير من الجدية والفهم، الأمر الذي تحاول المؤسسة توحيه في خطواتها الحالية ومن خلال هذه المراجعة. أثناء العمل على الرصد، عثرنا على العديد من الأبحاث التي رصدت أوضاع النساء في مختلف المجالات والتي حاولت فهم المشاكل المتعلقة بالنساء عبر الأزمان. فأعقبت هذه الأبحاث السابقة بأغلبيتها انفجار بيروت لفهم الاحتياجات المباشرة واللاحقة للنساء والمجموعات الكويرية. لكن يبقى لرصدنا الذي حاول إشراك مختلف الرؤى والأفكار والقضايا الناشئة، مهمة جمع المفاهيم المترابطة وبناء جسر من التواصل مع المنظمات والناشطات المعنيتات، وكذلك بين بعضها/ بعضهن في وقت لاحق. كما يسعى هذا الرصد إلى فهم جذور العديد من المشاكل التي تطفو اليوم على السطح بدقة.

يحتلّ لبنان المرتبة ١١٩ بحسب المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، حسبما يشير تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠٢٢) وسط التدهور السريع للأوضاع في البلد. لذا يستدعي هذا التصنيف فهم العوامل والظروف التي تضع المرأة وما يتعلق بشؤونها في مرتبة متدنية جداً كهذه، وتدفع بها بعيداً عن التمتع بالمساواة مع الرجل على مختلف المستويات. بينما لا يقتصر الحديث عن مرتبة متدنية على وجه واحد من التمييز ضدّ النساء أو التقصير بحقهنّ، بل يمسّ أيضاً بموقعهن كمواطنات وأفراد في حيز المواطنة أو حتى بكونهن مواطنات في لبنان أو لا. في هذا الجزء، سنقدم لمحة عامة عن وضع المرأة في لبنان فيما يتعلق بالأحداث السياسية والاقتصادية الحالية، على ضوء الآثار المستمرة للوباء لأن فهم البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبنان اليوم بات ضرورياً للغاية لاستيعاب أوضاع النساء وحيثيات الحركتين النسوية والكويرية.

١- رؤية مؤسسة هاينريش بول حول الجندر والنسوية من خلال موقع المؤسسة - <https://www.boell.de/en/feminism-gender>

٢- أصبح التقرير متاحاً في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢ عبر الرابط: [https://www3.weforum.org/docs/WEF\\_GGGR\\_2022](https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022)

## الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان

منذ منتصف عام ٢٠١٩، يمزّ لبنان بانهيار اقتصادي هو الأول من نوعه في تاريخ البلد، وفقاً لمرصد أوضاع الاقتصاد اللبناني في البنك الدولي (٢٠٢١)<sup>٣</sup>. لا يقتصر هذا الفشل فقط على أعراض كلاسيكية مباشرة مثل انخفاض القوة الشرائية أو تراجع العائدات والمؤشرات السياحية كما كانت تُقاس الأمور وتُصدر إلى الرأي العام في السابق، بل تبدو الأمور اليوم أكثر خطورة. تتجلى أزمة مالية في غاية الجدية مرتبطة بشكل أساسي بتدهور قيمة الليرة اللبنانية مقارنة بسعر صرف الدولار الأميركي والعملات الأجنبية الأخرى المتداولة في السوق. ويترافق ذلك مع هيمنة الإجراءات التقيدية التي تتخذها المصارف تجاه المودعين، ما يمنهم من سحب أموالهم وودائعهم إلا بالليرة اللبنانية وضمن أطر ضئيلة جداً ومجحفّة. فبأياً هذا الواقع ضمن نظام يعتمد بشكل تام على الاستيراد من الخارج لتلبية حاجياته الأساسية، ما يعرف بـ«دولة» الاقتصاد ويدفع بمئات آلاف المواطنين والمواطنات والمقيمين والمقيمات اليوم إلى براثن الفقر المدقع<sup>٤</sup>. هذه الصورة دفعت البنك الدولي إلى أن يصف الأزمة في لبنان على أنها «واحدة من أكبر ثلاث أزمات مالية عالمية منذ منتصف القرن التاسع عشر»<sup>٥</sup>.

مع غرق البلد في أعماق أزمة مصرفية ومالية في تاريخه وربما في تاريخ العالم الحديث بحسب الإحصاءات الواردة، من المتوقع أن يعاني لبنان خسائر مؤلمة لن تقف على عائق الجميع بالتساوي، كما تشير تقديرات البنك الدولي. بالتوازي مع هذا الانهيار الاقتصادي، يمر البلد بنزاع سياسي عميق ومأزق إقليمية تعرقل أي رؤية أو أفق لمعالجة القضية الاقتصادية أو احتوائها بخطة عمل جدية وموحدة. والمأزق السياسي في لبنان حكاية يطول شرحها، فالتوافق الداخلي بعد انتهاء الحرب اللبنانية وتوقيع اتفاق الطائف لم يحصل يوماً وما لبث أن انقسم أفرقاء البلد على أنفسهم مع كل منعطف سياسي واجتماعي وأمني. استمرّ هذا الحال على مدار العقود الماضية بموازاة التمرس وراء اصطافات خارجية جعلت من الخلاف الداخلي حاداً وعصبياً على الحّل. لذا ينقسم المشهد السياسي اليوم إلى تحالفات سياسية تستند إلى قوى إقليمية لا يجمعها سوى التمسك بالسلطة وقمع أي تغيير جدي يطال أسس النظام اللبناني. في عام ٢٠١٩، أي قبل أن ينتشر الوباء ليصبح واقعاً عالمياً، توقعت التقديرات الدولية أنّ ٥٠٪ من اللبنانيين/ات والمقيمين/ات في لبنان سيعيشون تحت خط الفقر بحلول عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، قدّر بعض الاقتصاديين اللبنانيين أنّ هذا الرقم سيكون أعلى بكثير وسيزداد مع مرور الوقت. لكن الواقع لم يقتصر على الأزمة، فجاء الوباء وانفجار مرفأ بيروت في ٢٠٢٠ محققين خسائر ساحقة على الصعيد اللبناني الهش والمتآكل، ما يؤكد أنّ نسبة الفقر تتجاوز ما ذكره بأشواط كبيرة<sup>٦</sup>.

٣- مرصد أوضاع الاقتصاد اللبناني في البنك الدولي،

<https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top>

٤- من تقرير «الإنكار العظيم» الصادر عن المرصد الاقتصادي للبنان من خلال البنك الدولي عام ٢٠٢١ والمتوافر عبر <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36862/LEM%20Economic%20Monitor%20Fall%202021.pdf>

٥- من مقالة «لبنان يغرق نحو إحدى أشد الأزمات العالمية حدة، وسط تقاعس متعمد» المتوفرة على موقع البنك الدولي (٢٠٢١) عبر رابط

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes>

٦- من مقالة «الأزمة في لبنان: إنكار كبير في ظل حالة كساد متعمد» عبر موقع البنك الدولي، الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/01/24/lebanon-s-crisis-great-denial-in-the-deliberate-depression>

بهدف فهم جذور الأزمة وعمقها، يجدر بنا أن نعرف أن الاقتصاد اللبناني لطالما اعتمد على تدفق الدولار الأميركي إلى البلد. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أسس «الاستقرار المالي» في لبنان اعتمدت بشكل أساسي على تدفق الأموال بالعملة الأجنبية من جانب المغتربين والاستثمارات الأجنبية، لا سيما تلك القادمة من دول الخليج العربي، بحسب الباحث اللبناني هشام صفي الدين في كتابه «دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي»<sup>٧</sup>. فقد ثبتّ مصرف لبنان وهو المصرف المركزي للبلد سعر صرف الليرة اللبنانية بشكل مصطنع من خلال ربطها بالدولار الأميركي من خلال سعر صرف رسمي يبلغ ما يوازي ١٥٠٧ ليرة لبنانية مقابل الدولار الأميركي منذ عام ١٩٩٧ في بلد لا ينتج ولا يصدر ولا يعمل على إدارة الثروات الطبيعية واستخراجها واستثمارها. وقد سبق ذلك سنواتٍ من التقلبات في أسعار الصرف من عام ١٩٨٧ حتى ١٩٩٧ والتي أدت إلى سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية والغضب الشعبي العارم في لبنان. واقعاً، في عام ٢٠٠٩، حدثت طفرة مالية في لبنان، بسبب الأزمة المالية العالمية وتحويل رؤوس الأموال والودائع من البلدان التي تعاني تحديات مالية كبيرة إلى لبنان والذي كان يُنظر إليه، في ذلك الوقت، على أنه «آمن ماليًا». وعلى الرغم من ذلك، في عام ٢٠١١، بدأ التباطؤ المالي، وانخفضت التحويلات من جانب الاغتراب اللبناني وانخفض تدفق الدولارات في التداول الاقتصادي وصولاً إلى بداية شحّه بشكل واسع عام ٢٠١٦، الأمر الذي تجلّى من خلال وضع حاكم مصرف لبنان خطة لهندسات مالية تشجع المصارف، رغم المخاطر والمؤشرات السلبية، على وضع المزيد من السندات المالية في خدمة مصرف لبنان، وبالتالي خدمة استدامة الصرف العام. والواقع أنّ الاستثمارات الخارجية لا سيّما الخليجية منها تراجعت بشكل هائل بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ بسبب النزاع الإقليمي الذي بات لبنان جزءاً منه. كما تظهر مؤشرات النمو أنّ هذه الاستثمارات والأموال المتدفقة من الخارج شهدت هبوطاً حاداً عام ٢٠١٧، وصولاً إلى انحسار الاحتياطي الحاد عام ٢٠١٩ بسبب التحويلات إلى الخارج والسحوبات الكبيرة، ناهيك عن الدولارات التي أُهدرت في تثبيت سعر الصرف واستدامة المصرف المركزي من المصارف والمضاربات والفوائد. ونتيجة الانحسار في الاحتياطي، ازداد انعدام الثقة في استقرار الليرة اللبنانية وتفاقمت المخاوف بشأن استقرار القطاع المصرفي، ما أدى إلى سحب المودعين للمزيد من حساباتهم بالدولار، وبالتالي تقلص احتياطي الدولار بشكل ملحوظ وتدهور سعر الصرف غير الرسمي من ١٥٠٧ إلى نسبة قياسية بلغت ٣٩٩٠٠ ليرة لبنانية في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٢<sup>٨</sup>.

ومع انخفاض قيمة الليرة اللبنانية، ازداد سعر السلع الأساسية التي يتم استيراد أغلبها، ما أضعف قدرة الناس على تحمل تكاليف الطعام والمأوى والسكن والمواصلات والكهرباء والأدوية والرعاية الصحية تحديداً بعد رفع الدعم تدريجياً عن معظم الخدمات والسلع التي كانت الدولة اللبنانية تدعمها مباشرةً من خزانة المصرف المركزي. وقد رافق هذا التدهور النقدي والمالي تدهور على كافة الأصعدة والقطاعات، ولعلّ أبرزها قطاع الرعاية الصحية الذي كان يعتبر أحد أفضل القطاعات في المنطقة العربية والشرق الأوسط حتى بدء الأزمة. نذكر أيضاً الضرر الهائل الذي طال نظامي التعليم والتعليم العالي اللذين يعانيان بشدة من التسرب الكبير على صعيد الطلاب والأساتذة، بالإضافة إلى الشلل

٧- هذا الكتاب متواجد عبر الرابط <https://www.sup.org/books/title/?id=28419>

٨- رحلة الليرة اللبنانية خلال ١٠٠ عام - متوافر عبر موقع بلوغ بلدي <https://blogbaladi.com/the-lebanese-lira-100-years-journey/>

٩- المعلومات مستندة إلى ورقة «الأزمة الاقتصادية في لبنان.. الجذور وال المدى والتأثير» الواردة ضمن صحيفة الاستقلال الإلكترونية (٢٠٢١)

والظروف المقلقة. قد يكون من الجدير بالذكر أن العلاقة العضوية بين الدولة والمصارف والمحاولة الدؤوبة لمنع سقوط المصارف، جاءت على حساب الطبقات المفقرة<sup>١</sup>. كما أن مصرف لبنان تعهد بإصدار سندات نيابة عن الدولة لاقتراض الأموال بالعملة الأجنبية (ومن هنا كان ثبات الليرة اللبنانية مقابل الدولار)، وذلك من أجل ديمومة المصلحة المشتركة بين المصارف والمودعين. وعضواً عن إنشاء نظام ضمان اجتماعي يمكن أن يستوعب الفئات الأكثر تهيميشاً وضعفًا، كانت الاستجابة الأولى للحكومة اللبنانية ومن خلفها النظام السياسي الاقتصادي، بدء مفاوضات رسمية مع صندوق النقد الدولي وطلب منح وقروض من البنك الدولي وسط إعلان رسمي (متأخر) لإفلاس الدولة. وكان الجانب اللبناني يهدف إلى مناقشة خطة لإنقاذ الاقتصاد المتعثر، بعشرة مليارات دولار كمساعدة ضمن سياسة تشفيفية، لكن عندما فشل السياسيون في الاتفاق على تقدير حجم الخسائر المالية في لبنان، توقفت المفاوضات ثم عادت ولكن حتى الآن لم تكتمل. وحتى اللحظة، المفاوضات لم تصل إلى نتائج عملية أو حاسمة بالرغم من تعيين ممثل من قبل صندوق النقد في لبنان، فتبقى هذه الخطوة مرتبطة بحزمة إصلاحات جدية لا تبدو أنها ستبدأ قريباً.

في ضوء مشهد من هذا النوع، يصبح من المجدي دراسة ربط التدهور الشديد في أوضاع البلد بالانحدار في حقوق الإنسان العامة وأوضاع النساء كافة وبترجع المكانة الحالية لقضايا النساء على جدول الأعمال وأولويات المعالجة. وباتت اليوم قضايا المرأة التي كانت في الغالب مبعدة عن الأجندة السياسية للنظام اللبناني، أكثر تباعداً عن الرؤية الرسمية للإصلاحات والحماية القانونية والاجتماعية. تجدر الإشارة إلى أنّ المرأة في لبنان لطالما كانت في وضع لا يرتقي إلى المساواة أو نيل الحقوق حتى قبل الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، وتُعتبر بالتالي أكثر عرضة للآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية الحالية التي تطال حكماً الفئات الأكثر هشاشة. إضافة إلى ذلك، وقبل هذا المشهد الاقتصادي والسياسي المضطرب، استُبعدت المرأة في لبنان بشكل تام عن أي صنع جدي للقرار الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي لا يزال على حاله اليوم باستبعادها من أي محاولات تصحيحية وإنقاذية للبلد.

وللأزمة الاقتصادية تأثير متعدّد الأوجه على النساء، بدءاً من تقويض صحتهنّ الجسدية والعقلية وفقدان الوظائف والبطالة والتسرب من المدرسة والجامعة والمزيد من التعرض للعنف والتمييز، حتى الوصول إلى حالات لم تكن لتُرى بهذا الشكل والمقدار من قبل، على سبيل المثال هناك قضية «فقر العادة الشهرية» التي سنتطرق إليه لاحقاً بالتفصيل. كما أدّت الأزمة إلى موجة عارمة من البطالة عند النساء اللواتي كنّ يعملن وفقدن وظائفهنّ جزئياً أو خرجن من سوق العمل كلياً. كما تأثرت النساء بالوباء، فتفاقم الوضع وأجبرن على ترك مناصبهن تحت ضغط المسؤوليات المنزلية والأسرية، وذلك لتقديم أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر استجابة للضغوط الاجتماعية التي تفترض أن العمل المنزلي الرعائي هو مسؤوليتهن حصراً. وهنا لا بدّ من ذكر أن العاملات المهاجرات واللجئات قد أُلقيت على عاتقهنّ المزيد من المسؤوليات المنزلية في ظروف تزداد قسوة مقارنة باللبنانيات. في هذا الإطار، سنتطرق الأقسام التالية بشكل أكبر وموسّع لهذه المسألة.

١٠ - استناداً إلى مقال لهشام صفي الدين في المفكرة القانونية. المقال متوافر من خلال:  
[https://legal-agenda.com/](https://legal-agenda.com/تالوث-الحكم-المصرفي-تاريخ-من-انعدام-ال-https://legal-agenda.com/)

## وباء كورونا: الضيف الثقيل في الوقت غير المناسب

تضاعف حجم الأزمة في لبنان مع وصول وباء كورونا أو ما عرف بـ«COVID-19» إلى البلد في فبراير/ شباط من عام ٢٠٢٠. وبينما اتخذت معظم دول العالم قرار الإقفال العام والحجر الصحي للحدّ من انتشار الوباء، كان على لبنان أن يتحمّل تبعات إغلاق طويل وشديد الوطأة على الاقتصاد المتهالك والأسر التي باتت تواجه مشاكل متفاقمة. فأدّى وباء كورونا إلى تضخيم صورة الفقر والبيانات المتعلقة به، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي واجهها اللبنانيون والمقيمون في لبنان. كما أثر الإقفال بشكل كبير على الفئات المهمشة، بما في ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء والأشخاص ذوي/ات الإعاقة والنازحين/ات واللاجئين/ات والعمال المهاجرين والعاملات المهاجرات (لا سيّما المنزليات) وأفراد مجتمع الميم، كلّ ذلك في ظلّ غياب أي خطة رسمية قائمة على التنسيق وفهم الواقع للإنقاذ الاجتماعي والمعيشي.

أما على مستوى الرعاية الصحية، فخرجت الأمور عن السيطرة بعد أن كان النظام الصحي آخذاً أصلاً في التهالك. إذ أصبحت المستشفيات اللبنانية التي كانت تكافح وتحاول تزويد المرضى بالرعاية الطبية العاجلة والضرورية لمواجهة الوباء وتلبية الاحتياجات، تحت ضغط مالي شديد وشحّ في الموارد والأدوية، وهو ما وصل إلى ذروته مع انقطاع مواد الطاقة عن المستشفيات خلال صيف ٢٠٢١. وجاء هذا مع تقاعس الفئات الضامنة صحياً عن تسديد الفواتير (بالرغم من أن كلفة رعاية مرضى كورونا كانت على عاتق وزارة الصحة والعديد من المنح الخارجية)؛ ويرجع ذلك إلى فشل الحكومة في تزويد المستشفيات الخاصة والعامّة بالوقود أو تسديد الأموال التي تدين لها بها. وقد أشارت منظمة أطباء بلا حدود في نهاية عام ٢٠٢١، إلى إقبال غير مسبوق على الخدمات المجانية للرعاية الصحية الإنجابية والنفسية، بالإضافة إلى الرعاية الطبية للمصابين بأمراض مزمنة لا سيّما في منطقة البقاع، ما دفع المنظمة لتعرب عن قلقها الشديد حيال توافر الخدمات الطبية وسهولة وصول المواطنين/ات إليها.

لقد أدّى الوباء إلى تعميق كافة جوانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والحياتية. وعلى سبيل المثال، صُنّف قطاع التعليم أحد الضحايا الأبرز، ليس فقط للوباء، بل أيضاً للإدارة السيئة للأزمة وللافتقار إلى الرؤية التعليمية والبنى التحتية في البلد. وعليه، انتقل التعليم من الصفوف إلى أسلوب المتابعة عن بعد عبر شبكة الانترنت، ما خلق حيزاً جديداً من عدم المساواة وزاد من خطر غياب بعض الأطفال عن صفوفهم/ حصصهم الدراسية، لا سيّما أولئك الأكثر ضعفاً والأقل قدرة على المتابعة عن بعد، ما هدد بإمكانية عجزهم عن العودة إلى المدارس. وفي مطالعات عديدة أجرتها كلّ من منظمات SMEX<sup>١١</sup> و UNHCR<sup>١٢</sup> و UNICEF<sup>١٣</sup>، ظهر قلق حقيقي حيال الفجوة التي خلقها التعليم عن بعد، وليس فقط على مستوى نوعية التعليم، بل أيضاً من خلال الوصول إليه في البيوت التي لا تتوافر فيها الكهرباء وشبكات الانترنت والحواسيب واللوحات الالكترونية والهواتف الذكية. لم توضع أو تُنفذ استراتيجية حكومية للتعلم عن بعد بشكل ثابت، ما ترك غالبية الطلاب خارج إطار التعليم الفعلي. وفي كثير من الحالات، أعطت العائلات الأولوية للأطفال الذكور على الأطفال الإناث للتعلم أو للوصول إلى المواد التعليمية المتاحة بشكل محدود عبر الانترنت. في هذا الإطار، من الضروري الإشارة إلى أن تلك الفترة

١١- "سكس" هي منظمة لبنانية مسجلة تعمل على دعم المجتمعات المعلوماتية ذاتية التنظيم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٢- المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١٣- منظمة الأمم المتحدة للطفولة

ترافقت مع إلزامية الحجر من دون تدخل السلطة لضمان الوصول إلى خدمة الانترنت في كل مكان وفي الوقت ذاته الذي منعت بعض المصارف إجراء أي عمليات مالية عبر الانترنت، ما حال دون إتمام الكثير من الأعمال وعرض البلد لشلل على مستوى آخر.

وفي سياق قراءة تأثير الوباء، يمثّل العمل جزءاً رئيسياً لكيفية تأثير الأزمة على النساء. وفقاً لتقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠)١٤، فقد ساهم الوباء في فقدان الوظائف في لبنان، لا سيّما بين العاملات. إذ كانت النساء إما أوّل من سُرحن من مناصبهن أو من اخترن الاستقالة للقيام بالمسؤوليات الأسرية «الموكلة إليهن» بشكل أساسي في هيكل اجتماعي لا يحتسب، من جهة، العمل المنزلي غير المأجور في دائرة الاقتصاد الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، ويستغل النساء في عملية تراكم رأس المال من جهة أخرى. وبالتالي، ساهم الوباء في التشديد على الأعراف الاجتماعية القائمة التي تحدّد أدوار النساء بوصفهن ربّات منازل والرجال بوصفهم المعيلين الماليين للأسر. في ظلّ هذا، بقي الرجال أكثر تمسكاً بوظائفهم كأولوية نظرًا لأنهم يُعتبرون «أرباب الأسر» بفعل التقسيم الاجتماعي السائد. أما النساء اللواتي يتحمّلن بالفعل العبء الثقيل لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر، فوجدن أنفسهن يتحملن المزيد من المسؤوليات مع غياب الأطفال عن المدارس ومهام التعليم المنزلي، ناهيك عن توفير الرعاية الإضافية المطلوبة لجميع أفراد الأسرة المتواجدة طوال الوقت داخل المنزل، ومعهن العاملات المنزليات المهاجرات اللواتي أُلقيت تبعات إضافية عليهن دون إطار حامي.

وفقاً لمسح سريع لوضع الوباء في لبنان، ذكر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان UNDP (٢٠٢٠)١٥ أنّ النساء اللواتي يقمن بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر ثلاث مرات أكثر من الرجال (قبل الوباء)، بتي يقدمن المزيد من هذا النوع من الرعاية داخل منازلهن، إلى جانب التعليم المنزلي الإضافي مع إغلاق المدارس في المناطق اللبنانية كافة. والحقيقة أنّ هذه البيانات مشابهة للبيانات من مختلف دول العالم؛ إذ تشير في المتوسط أن مساهمة المرأة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر تبلغ بالفعل ثلاثة أضعاف مساهمة الرجل. كما أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن خلال فترة الإغلاق، تعمّقت هذه النسبة غير المتكافئة، لا سيّما مع مسؤولية تعليم الأطفال التي كانت تُنسب بشكل أساسي إلى الأمهات أكثر من الآباء. ووفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٢٠)، عبّرت النساء في لبنان عن مخاوفهن من إنجاز الأعمال غير مدفوعة الأجر على حساب وظائفهن مدفوعة الأجر التي لا تزال تتطلب منهن في كثير من الأحيان العمل على الأرض أو إكماله عن بعد. لذا خاطرت كثيرات منهن بوظائفهن مدفوعة الأجر، للقيام بالمهام المنزلية غير مدفوعة الأجر التي تخضع لتوزيع اجتماعي غير عادل.

١٤- التقرير متوافر عبر الرابط التالي:

[https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field Office Arab States/Attachments/Publications/2020/04/Gender and COVID-19 in Lebanon/Updated/Gender Alert on COVIDLebanon Arabic.pdf](https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2020/04/Gender%20and%20COVID-19%20in%20Lebanon/Updated/Gender%20Alert%20on%20COVIDLebanon%20Arabic.pdf)

١٥- مسح سريع أجرته المنظمة، متوافر عبر هذا الرابط - <https://www.undp.org/arab-states/publications/rapid-as-sessment-impact-covid-19-vulnerable-workers-and-small-scale-enterprises-lebanon>

كما أشارت دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية (٢٠٢٠) في لبنان تناولت أوضاع اللبنانيين والسوريين (رجال ونساء)، إلى أنّ ٧٠٪ من المشاركين والمشاركات يرون أن عبء الأعمال المنزلية قد زاد أثناء الوباء. إذ ترى ٨١٪ من النساء أن واجباتهن الأسرية زادت، و٦٤٪ من الرجال يعتقدون الأمر نفسه. ووفقاً لنغم شرف (٢٠٢١)<sup>١٧</sup>، تتمثل المشكلة الرئيسية في لبنان في التأثير الشديد للوباء على القطاعات التي تعمل فيها النساء بشكل أساسي، ما دفع العديد من هؤلاء النساء في نهاية المطاف إلى ترك مناصبهن والعودة إلى المنزل لأداء المزيد من واجبات الرعاية، لا سيّما مع حاجة أطفالهن إلى الرعاية والتعليم المنزلي. كما أشارت دراسة أخرى أجرتها منظمة الرعاية الدولية (Care International)<sup>١٨</sup> عام ٢٠٢٠ تناولت أوضاع اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين في طرابلس، إلى أن على الرغم من أنّ الرجال قضوا وقتاً أطول داخل المنزل أثناء الوباء، إلا أنه من غير المرجح أنهم ساهموا في المسؤوليات المنزلية؛ إذ لا يزال الرجال غير مشاركين إلى حد كبير في الأعمال المنزلية.

يمتدّ القلق النسوي إلى الظروف التي كانتعاملات المنزليات المهاجرات يعانينها. فمع تدهور الأوضاع الاقتصادية نهاية عام ٢٠١٩ وانهيار الليرة اللبنانية، أُجبرت الكثيرات من عاملات المنازل المهاجرات اللواتي احتفظن بوظائفهن على البقاء في المنزل خلال أيام إجازتهن بسبب إجراءات الإغلاق، ما عرضهن للمزيد من الضغوطات العملية. لذا أُلقيت مسؤوليات الرعاية على عاتقهن من دون أي تعويض إضافي، وفي بعض الأحيان مقابل رواتب أقل. كما اضطرت بعض العاملات إلى أداء بعض أنشطة الرعاية في الهواء الطلق مثل شراء الحاجيات ومرافقة الحيوانات الأليفة في المشي، ما عرضهن أكثر لخطر الإصابة بالوباء.

١٦- من تقرير لمنظمة العمل الدولية حول تأثير الوباء على اللاجئين والمجتمعات المضيفة في لبنان والأردن. التقرير متوافر عبر الرابط التالي: [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefing-note/wcms\\_749356.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/briefing-note/wcms_749356.pdf)

١٧- من مقال للصحافية والباحثة نغم شرف: «تخلت عن وظيفتها مرغمة... خسارة النساء مضاعفة في الأزمات عبر منصة خطيرة، ٢٠٢١ عبر الرابط التالي

<https://khateera.com/article/97> تخلت-عن-وظيفتها-مرغمة-خسارة-النساء-مضاعفة-في-الأزمات-

١٨- مسح سريع أجرته منظمة الرعاية الدولية حول تأثيرات الوباء متوافر عبر الرابط [https://www.care-international.org/files/files/Rapid\\_Multi-Sectoral\\_Needs\\_Assessment\\_Lebanon2021.pdf](https://www.care-international.org/files/files/Rapid_Multi-Sectoral_Needs_Assessment_Lebanon2021.pdf)

## انفجار مرفأ بيروت: اكمال الانهيار؟

في ٤ آب / أغسطس ٢٠٢٠، دمر الانفجار في مرفأ بيروت المدينة بشكل غير مسبوق. إذ طال الانفجار والدمار الذي لحق به، الأحياء المجاورة وامتد أثره إلى المدينة والبلد بأكملهما. كما أدى الانفجار الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠٠ شخص وأصاب الآلاف ودمر مئات الآلاف من المنازل والمرافق والشركات، إلى خلق احتياجات إنسانية ملحة. إذ أثر على العديد من سكان المناطق المنكوبة وما ورائها. وأفاد تقرير منظمة هيومن رايتس واتش ٢٠٢١<sup>١٩</sup>، أنّ إمدادات لبنان الغذائية تأثرت بشكل هائل، إذ يستورد لبنان ٨٥٪ من طعامه، كما يستخدم المرفأ للتعامل مع ٧٠٪ تقريبًا من وارداته. كما أثر الانفجار على ١٦٣ مدرسة حكومية وخاصة، وجعل نصف مراكز الرعاية الصحية في بيروت معطلة، وفقًا للمنظمة نفسها.

قالت جهات رسمية لبنانية إن الانفجار نتج عما يقارب ٣٠٠٠ طنًا من مادة نيترات الأمونيوم شديدة الانفجار التي حُزنت في المرفأ منذ ٢٠١٣ من دون تطبيق إجراءات السلامة المناسبة. وتزعم تقارير دولية ووسائل إعلام ومرافقون أنّ مسؤولين رفيعي المستوى في الدولة اللبنانية كانوا على دراية بتخزين نيترات الأمونيوم، لكنهم تقاعسوا عن التصرف حيالها. وعلى الرغم من أنّ المسؤولين وعدوا بإجراء تحقيق شفاف في أسباب الانفجار، إلا أنّ جماعات حقوقية أبدت مخاوف جدية بشأن مصداقية واستقلالية التحقيق، ودعوا إلى تحقيق دولي ومستقل للبحث في أسباب الانفجار. أما اليوم، فلا تزال الظروف التي أدت إلى تفجير المرفأ خاضعة لتحقيق قانوني يرافقه خلاف سياسي وتراشق بين مختلف الأطراف اللبنانية مع بروز سيناريوهات عديدة، والمؤكد أن العدالة لم تتخذ مكانها حتى هذه اللحظة.

ومن ناحية أخرى، فقد كان للنساء النصيب الأكبر من عواقب الانفجار، إذ إنّ «٥١٪ من السكان المتضررين يُعرفون على أنّهم أسر تعيلها نساء، و٨٪ من المتضررين هنّ نساء مسنّات يعشن بمفردهن»، وفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠)<sup>٢٠</sup>. ومع ذلك، لا تزال أي استجابة لها منظور جندي حساس ومستدام مفقودة حتى اليوم. إذ حدّد تحقيق أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢٠) القضايا الجنديرية التي طفت على السطح نتيجة للانفجار، كما اعتُبرت اللاجئات والنساء ذوات الإعاقة ومجتمع الميم والعاملات المهاجرات، من بين الفئات الأكثر تضررًا. لذا أصرت المنظمات النسوية والنسائية على إبقاء المرأة في طليعة الاستجابة الإنسانية لانفجار مرفأ بيروت، لا سيّما في ظلّ التغيب التي عانتها النساء من خلال عدم إشراكهن في آلية الاستجابة وصنع القرار الرسميين، رغم عملهن ونشاطهن الفاعلين على أرض الواقع منذ لحظة الانفجار. وعملية صنع القرار التي نشير إليها هنا في هذه الجزئية ولاحقًا عبر مختلف أجزاء التقرير، معقدة بعض الشيء، فنحن ندرك أنه قد تتراوح من الأسلوب الصوري لما يسمى بالمشاركة إلى التأثير العميق والحقيقي في صنع ووضع السياسات. لكننا نعني بالضرورة أقرب نقطة ممكنة للتأثير بهذه السياسات، لا سيّما تلك ذات التأثير المباشر على واقع النساء التي هي حكمًا كلّ القرارات الإغائية والاقتصادية وأحكام الأحوال الشخصية.

١٩- من تحقيق لهيومن رايتس واتش بعنوان «دبحونا من جوا». متوافر عبر الرابط

<https://www.hrw.org/ar/report/2021/11/12/379416>

٢٠- من خلال مسح سريع أجرته منظمة الأمم المتحدة لشؤون المرأة <https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/10/rapid-gender-analysis-of-the-beirut-port-explosion>

من بين المشاكل التي فاقمها انفجار مرفأ بيروت، ازدياد تعرض النساء والفتيات لخطر العنف القائم على الجندر، إذ كَثُرَ يشعرن بعدم الأمان بعد أن اضطرن إلى مغادرة منازلهن أو العيش بشكل مؤقت أو دائم في ملاجئ بعيدة، أو بسبب الانقطاع التام والمستمر للتيار الكهربائي، ما رفع نسبة العنف والتحرش الجنسي على الطرقات ومنعهن من الخروج وتقييد حقهن في التحرك. لذلك ازدادت مشكلة العنف بصمت مع غياب خطة مؤاتية لمعالجتها، ويرصد أنها سجّلت أعلى وتيرةً بين الأسر المتضررة وبشكل عام في لبنان بعد الانفجار، وفقاً لتقييم سريع أجرته أجهزة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الأسابيع التي تلت الانفجار. وترافق هذا مع مشكلة رئيسية أخرى تجسّدت في فقر العادة الشهرية أو عدم الحصول على منتجات الدورة الشهرية والمنتجات المتعلقة بالصحة الإيجابية والنظافة الشخصية. إذ كانت النساء يحصلن على مساعدات عينية لا تحتوي إلا على الطعام وتتجاهل احتياجاتهن الأساسية. فتعرضت معظم العائلات لخسائر مادية فادحة في المنازل والممتلكات؛ ولم يكن لدى النساء والفتيات إمكانية الوصول إلى أغراضهن الخاصة ومنتجات الحيز الآمنة والمستلزمات الصحية التي يحتجّن إليها، فاضطرن إلى البحث عن بدائل، مثل المناديل الورقية وقطع الملابس (ما يشير إلى مستوى متفاقم لفقر الدورة/ العادة الشهرية). وعلى الرغم من أن العديد من الفتيات والنساء كن بحاجة إلى هذه المواد، إلا أن عمليات الإغاثة الرئيسية كانت تركز بشكل رئيسي على توزيع المواد الغذائية، من دون إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الأخرى ما يعكس استيعاباً غير مكتمل لمفهوم الاحتياج عند النساء بعد الانفجار. وفي الواقع، كانت المرأة غائبة على مستويين: قاعدياً، لم تُسأل عن احتياجاتها؛ ورسمياً، لم تكن حاضرة في عمليات صنع القرار الرسمية لتحديد المساعدات وتوزيعها ووضع خطة العمل الملائمة والمستجيبة للواقع. والجدير بالذكر أن العديد من هذه المساعدات كانت مشروطة بحسب الجنسية، فأقصى الكثير من اللاجئين والعمالات المهاجرات من الاستفادة من هذه المساعدات. ولا يقتصر هذا الأمر على سوء توزيع المساعدات، بل على قرار رسمي وإع ومدرك بالاستبعاد والتمييز.

يتجلّى التحدي الرئيسي الآخر الذي واجهته النساء في ضوء انفجار المرفأ، من خلال الحاجة المتزايدة إلى خدمات الصحة النفسية ومتابعتها بشكل يسهل تغطيته ويمكن الوصول إليه. فالحقيقة أنّ تحدي الاعتناء بالصحة النفسية يُعدّ مشكلة يواجهها جميع السكان في لبنان بعد الانفجار والحجر والانهيار. لكن من المهم تشجيع النساء والفتيات لطلب المساعدة التي يحتجن إليها للحفاظ على صحتهن العقلية، لأنهن غالباً ما لا تُولين الأولوية للحصول على هذا النوع من الخدمة الصحية في ازدحام الاحتياجات. كما لم يحظّين بأولوية في هذا المجال مقارنة بما مرزّن به بحسب دراسة أعدتها سمر الحاج عام ٢٠٢١<sup>٢١</sup> عن تبعات انفجار مرفأ بيروت. في الواقع، كانت الآثار الصحية والنفسية للانفجار هائلة ولا يمكن التغلب عليها من دون خطة تعافي شاملة تشمل المتضررات كما المتضررين وعلى صعيد لبنان بأكمله. وبحسب دراسة أخرى أجريت عام ٢٠٢١<sup>٢٢</sup>، تحتاج النساء والفتيات إلى مساعدة

٢١- من دراسة «ما بعد انفجار بيروت: دروس وقواعد» ل سمر الحاج، على مقاد وأمين قزوي (٢٠٢١) <https://emj.bmj.com/content/38/12/938>

٢٢- من دراسة «الصحة النفسية في لبنان: وباء الغد الصامت» لنتالي فران <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8503814/pdf/main.pdf>

صحية عقلية طويلة الأمد بعد انفجار مرفأ بيروت، وهن الأقل استعداداً لطلب هذه المساعدة مقارنة بالرجال. لذلك يتطلب الحديث عن الصحة النفسية للمجتمع اللبناني والمجتمع المقيم في لبنان بحثاً مطولاً، لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن من الاحتياجات والأسس التي لا تُعطى بالشكل الأفضل رغم محاولات وزارة الصحة، هي المنظمات المدنية والشراكات بين الاثنين. في الغالب، يتم تشجيع الناس عموماً والنساء خصوصاً على طلب الرعاية النفسية، لكنهن لا يحصلن على الرعاية الكافية وغالباً يتعثر طلبهن للخدمة، والأکید أنّ الواقع أسوأ في الوقت الحالي مع انحسار الخدمات وتشتت الانتباه حول ما يحتاجه الفرد يومياً.

شاركت المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة بصورة كبير في الاستجابة الإنسانية لعواقب الانفجار، ما أدى إلى شكل من أشكال التضامن والأختية النسويين والشعور بإحساس متنامٍ بالعمل الجماعي والمساعدة بين المجتمعات المتضررة بشدّة. كما شاركت الكثيرات من النساء في إنشاء هيئة استجابة تطوعية، من خلال التنظيف والتعامل مع المساعدات وإعداد وجبات الطعام للأشخاص الذين فقدوا ملائمتهم، فضلاً عن تنظيم العديد من الأنشطة الأخرى. وفي الواقع، قادت النساء معظم المبادرات التي شاركت في الاستجابة، ولعبن أدواراً فعّالة من التخطيط إلى إشراك البقية ثم تنفيذ ما تم التخطيط له. ومع ذلك، ظلّت المنظمات النسائية والنسوية خارج أي عملية صنع قرار رسمية أو تخطيط عمل رسمي يتعلق بالاستجابة، ما أعاق محاولات احتواء القضايا الناشئة أو الكبيرة المتعلقة بهن. وهكذا، يُعدّ هذا الأمر أحد أسباب عدم توجيه الاستجابة التي أعقبت الانفجار بشكل كبير نحو احتياجات النساء، بناءً على تحليل جندي سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة لشؤون النساء في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠.

وعلى ضوء هذا الواقع الذي بدأ ويتنامى منذ ثلاث سنوات، نبي هذا الرصد ونقدمه مستندين إلى آراء ورؤى مجموعة كبيرة من الناشطات والناشطين النسويات/ن الذين كانوا على تماس مع مجمل هذه القضايا وغيرها. فيما يلي شرح أوسع لعملية البحث.

٢٢- المسح السريع والذي حصل بإشراف من قبل هيئة الأمم لشؤون المرأة متوافر عبر هذا الرابط

<https://reliefweb.int/report/lebanon/rapid-gender-analysis-august-beirut-port-explosion-intersection-al-examination>

## منهجية البحث والمقاربات الاستقصائية

بهدف فهم أعمق وأكثر جذرية لواقع الحركة النسوية والعمل النسوي والتنظيمي في ظلّ توالي تجليات الانهيار في لبنان، أجرينا ثلاثين مقابلة مع ناشطات/ين وخبيرات/خبراء وباحثات/باحثين على دراية بالنسيج الجندري في لبنان، سواء على نطاق المجتمع المقيم أو مجتمعات اللجوء والنزوح وتحركات مجتمع الميم، وحتى على النطاق النسوي الإقليمي. أجريت هذه المقابلات لرفد هذا الرصد والتقرير بالمعلومات التي لم نحظّ بها في المراجعة المكتبية، وللحصول على زوايا ناقدة وتحليلية من خلال العدسة النشطة. حصلت المقابلات بمجملها في الفترة ما بين ٢١ فبراير/شباط و١٥ أبريل/نيسان من عام ٢٠٢٢. وهدفت تلك المقابلات إلى الوصول إلى مروحة واسعة من الموضوعات الجندرية التي تتناول أوسع حدّ ممكن من النقاط التي نرغب في فهمها.

قبل البدء بالمقابلات، طُوّر دليل للمقابلة متوافر في أرشيف المؤسسة (بالإمكان طلب الملحق عبر مراسلة الباحثة فاطمة الموسوي أو القيمة على مشروع الرصد ومنسقته نور بلعبي). تُعتبر موضوعات الدليل متنوعة وشاملة، إذ تغطي كل المناقشات القائمة حالياً في المجتمع والإعلام والأكاديميا وأروقة الناشطة والمنظمات ومختلف المجالات. كما تتعلّق تلك الموضوعات بالأزمة الاقتصادية والسياسية (الفقرة تتعلق بالأوضاع الاقتصادية التي تعصف بلبنان منذ عام ٢٠١٩ وأثرها على النساء). كما تتناول المقابلات أثر وباء كورونا وانفجار مرفأ بيروت على أوضاع النساء، فضلاً عن القصور القانوني في حماية النساء وتزايد المحاولات التشريعية والمطلبية للمجتمع المدني النسوي والمشاركة السياسية والانتخابات. كما تتضمن الموضوعات مقاربات حول اللاجئات في لبنان بين المخيمات الفلسطينية والزوج السوري (تمت مقابلة ٣ مع ناشطات سوريات وناشط سوري بالإضافة إلى ناشطتين فلسطينيتين) والقوانين والسرديات ووسائل الحماية والاحتواء، بالإضافة إلى مجتمع الميم بين الحقوق والانتهاكات والمحظورات والمسيرة وتأريخ الحركة النسوية في لبنان. كما تتناول المقابلات دور الجمعيات والمنظمات العالمية والتمويل باعتباره لاعباً أساسياً في المناصرة وعمل الناشطين/ات والنساء في التعليم والعمل والثقافة والأسرة، ناهيك عن الثغرات والأولويات وكيفية المضي قدماً. سترد معظم النتائج في هذا التقرير، بينما سيتم تضمين جزء من النتائج في خطة عمل تُشارك داخل المؤسسة لأهداف تتعلق بسير المشاريع ورسم المرحلة القادمة من التشبيك والتمويل.

رُصد ثمانون اسماً ضمن جدول حدّدنا من خلاله الأسماء (حُفظ في أرشيف المؤسسة) والمنظمات والأدوار والمحاور وطرق الاتصال مع هدف الوصول إلى ثلاثين اسماً من الأسماء المحددة في المرحلة النهائية. شكّل الحرص على تنوع الرؤى والأدوار الأولية في هذا السياق. ثم تواصلنا مع الأسماء المنتقاة وطلبنا منهم/هن إجراء المقابلات إما عبر الاتصال الإلكتروني من خلال تطبيقي زووم وواتس أب أو من خلال المقابلات الشخصية في أماكن عمل الناشطين/ات (تفاصيل المقابلات محفوظة في أرشيف المؤسسة). طُلب من الجميع طبعاً ملء استمارة موافقة على إجراء المقابلة وتسجيلها (التسجيلات والموافقات محفوظة في أرشيف المؤسسة).

أجرينا مقابلات موسعة شملت كل الموضوعات المنصوص عليها في دليل المقابلة (ليس بالضرورة

كل الأسئلة) مع ناشطات نسويات عاملات في الشأن النسوي منذ سنوات أو عقود، وذلك لمعرفة كيف يقرأ المشهد ويربطن المشاهد ببعضها. قابلنا كلاً من الناشطة النسوية والمحامية منار زعتر (باحثة ومدربة في الإسكوا حالياً)، والباحثة والناشطة النسوية لينا أبو حبيب (مديرة معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت)، والباحثة والناشطة والمدربة في مجال حقوق الإنسان جمانة مرعي (المعهد العربي لحقوق الإنسان)، والباحثة والناشطة ميريام صفيير (مديرة معهد دراسات المرأة العربية في الجامعة اللبنانية الأميركية)، والباحثة والناشطة كارولين سكر صليبي (مديرة التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني)، والناشطة والمدونة علياء عواضة (مؤسسة وشريكة في المختبر النسوي «نقطة» No ٢٦ وهو منصة نسوية تقاطعية تحليلية)، والناشطة والمدربة حياة مرشاد (مؤسسة شريكة في منصة ومبادرة fe-male النسوية)، والباحثة والصحفية والناشطة مايا العمار (تعمل حالياً في منظمة Crisis Action ومنصة درج الإعلامية البديلة)، ومنسقة البرامج والباحثة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة لارا سعادة، والباحثة والناشطة والصحفية سعدى علوه (من المفكرة القانونية الحقوقية).

حاولت كل مقابلة تغطية كافة الموضوعات بناءً على عمق مشاركة الشخص في الحركة النسوية والعمل الجندري، بما يتراوح بين ١٠ إلى ٣٠ عامًا وربما أكثر. وقدّمت كل مقابلة منظومةً مختلفاً لقراءة الوضع الحالي وللإقتراب من تحديد التحديات والاحتياجات والحلول. نعتقد أن تقاطع وجهات نظرهنّ وُعد فرصة لخلق صورة شاملة تناقش الأسباب الجذرية والعناصر الهيكلية التي تساهم في الوضع الحالي للمرأة في كافة المجالات في ضوء هذه الأزمنة متعددة الطبقات.

على سبيل المثال، قاربت جمانة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة في لبنان من زاوية حقوق الإنسان والميل العام لقوانين حقوق الإنسان في لبنان ومحدودية الوصول إلى الحقوق والحماية. قرأت كلٌّ من منار ولينا المشهد بالإشارة إلى النظام السياسي لشرح التعقيد في قياس الفجوة بين الجنسين، في ظلّ الانهيار الاقتصادي والثغرات البنوية للتعاطي مع المشهد الحالي. كما قدمت مايا العمار وجهة نظر نسوية تعكس نظرة عابرة للأجيال، حول طرق النشاط والحوار بين الأجيال النسوية عبر المجموعات النسوية الناشئة وتأثير هذا الحوار على القضايا الكبرى. وسلّطت كلٌّ من كارولين وميريام ولارا الضوء على التدخلات المختلفة التي يتم تبنيهاً نسبياً وكيفية مواجهة التحديات المتزايدة. كما عرضت سعدى لمحة عامة عن المساومات الجندرية وموقع المرأة في العائلة في لبنان والتشابه أو الاختلاف في النضال والتحديات الجندرية بين المناطق اللبنانية المختلفة. وتناولت كل من عليا وحياة مقاربات حول كيفية عمل المنصات النسوية واستجابتها للمستجدات الراهنة والتمويل والناشطة.

أما الجانب الآخر من المقابلات، فكان أكثر تخصصاً. إذ ارتأينا مقابلة اختصاصيات/ين في كل موضوع من الموضوعات التي أردنا تناولها. بدأنا لقاءنا مع الباحثة والأستاذة في دائرة الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت نسرین سلطي، للحديث عن النساء والاقتصاد والعمل لا سيّما في أزمنة الأزمات

ومؤشرات الانهيار. وعليه، قدّمت نسرين سلطي قراءة اقتصادية للوضع في لبنان وكيف أدّى بشكل منهجي إلى الانهيار الحالي، بالإضافة إلى أثر الاقتصاد السياسي اللبناني على النساء. أمّا فيما يتعلق بفقر العادة الشهرية، أجري اللقاء مع الناشطة والباحثة فانيسا زمار من مبادرة «جايتنا» للاطلاع على عمل المبادرة التوعوي والإغاثي والمجتمعي المتعلق بمسألة فقر العادة الشهرية. وبالنسبة إلى المواضيع الخاصة بمجتمع الميم والحركة الكويرية، نُظمت مقابلة مع كلّ من الناشطة والفنانة داينا آش من «ملاذ الفنانين/ت أو هايفين فور آر تيستس»، والناشط والباحث طارق زيدان (من منظمة حلم)، والناشطة والباحثة سارة أبو زكي من منظمة مرسى للصحة الجنسية التي تعمل بشكل خاص ومكثف مع مجتمع الميم. كما كان لنا فرصة لقاء مع كل من هاشم هاشم ناشط وفنان عابر جنسياً ومؤسس مبادرة «كراس» لحقوق العابرين والتعبير الجثي والفني عنهم، والناشطة والفنانة العابرة جنسياً القادمة من سوريا والمقيمة في لبنان رينيه آدانوف التي أسّست مبادرة «قادرة»، وهي مبادرة تتخذ من التعبير الفني أسلوباً للدفاع عن حقوق النساء العابرات في لبنان. نتيجة لذلك، ساهمت هذه المقابلات في تكوين صورة عن احتياجات مجتمع الميم ونضالاته في المجتمع وبيّنت الصعوبات التي تواجهها المنظمات وكيفية اشتداد حدّة الأزمة على المجتمعات المهمشة في لبنان. تمكنا أيضاً من مقابلة آمال الشريف التي تناولت موضوع الإعاقة والنساء والتي تحدّثت عن أوضاع النساء ذوات الإعاقة.

كما قابلنا الباحثة والناشطة الحقوقية كريمة شبو وهي مديرة حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي»، لفهم تأثير الأزمة الحالية على النساء اللواتي يعجزن حتى اليوم عن نقل الجنسية لأسرهن وأولادهن، لا سيّما تأثير القانون عليهن أثناء الوباء. وقدمت أمثلة حديثة وعملية عن كيفية تغيير أزمة كورونا لحياة العائلات وخلق طبقات جديدة من الاحتياجات والصعوبات. كذلك فعلت الناشطة والباحثة فرح البابا من حركة مناهضة العنصرية، من خلال سرد ما حدث مع عاملات المنازل المهاجرات خلال الحجر الذي رافق كورونا وكيف استجاب المجتمع المدني النسوي لتلك الأزمة، وكيف أنّ النظام نفسه متواطئ مع الوضع المتضخم الذي طفا على السطح. كما قدمت الباحثة القانونية والحقوقية آية مجذوب من هيومن رايتس ووتش قراءة شاملة للوضع القانوني في لبنان فيما يتعلق بقضايا الجندر والتمييز ضدّ النساء، وسلّطت الضوء على جهود الحركة النسوية وإمكانيات الإصلاح في ظلّ الأزمة.

وشرحت الباحثة والناشطة ناي الراعي (المؤسسة المشاركة لمتعقب التحرش والباحثة حالياً في الجامعة اللبنانية الأميركية) الأساس المنطقي والدوافع وراء إطلاق متعقب التحرش والمشهد الحالي والعملية للإبلاغ عن التحرش في لبنان، وقدّمت نقداً يتعلق بالقانون الذي اعتمد عام ٢٠٢٠. علّقت ناي على القانون ونواقصه وعن غياب نظام إبلاغ جادّ وأعادتنا المقابلة معها إلى المقاربة القانونية التحليلية التي وضعها المحامي والناشط كريم نمور في المفكرة القانونية والتي اعتمدنا عليها أيضاً في هذا الصدد. بالتوازي مع ذلك، قابلنا الأستاذة المشاركة في كلية الصحة في الجامعة الأميركية في بيروت تمار كباكيان (المتخصصة في الصحة الإنجابية والصحة الأمومية) لسؤالها عن احتياجات الرعاية

الأمومية قبل الولادة وما بعدها، وعن احتياجات النساء في الدورة الإنجابية. فكشفت لنا عن العديد من المعلومات والتحديات التي عجزنا عن العثور عليها من خلال المراجعة المكتبية. أما في الجانب المتعلق بالنساء في إطارَيّ اللجوء والنزوح، فقابلنا الباحثة وأستاذة الصحة العامة في كلية الصحة في الجامعة الأميركية في بيروت سوسن عبد الرحيم (وهي مؤسسة مشروع أمنة الذي يعنى بمناهضة تزويج الطفلات)، للحديث عن الفتيات في مجتمع اللجوء السوري في منطقة البقاع اللبنانية. كما قابلنا الناشطة السياسية والاجتماعية ليلي العلي (مديرة مؤسسة النجدة الشعبية الاجتماعية) لسؤالها عن جوانب الأزمة بين اللاجئات الفلسطينيات، لا سيما في المخيمات وكيف أن طبقات الاضطهاد المتعددة ترك أثرها الحاد على اللاجئات بسبب الهيكليات التقاطعية. أما للحديث أكثر عن مختلف الجوانب الحياتية للاجئات السوريات، فقد قابلنا كل من الباحثة والناشطة رهام قنوت من مبادرة الإصلاح العربي والباحث والناشط أنس تلّو من منظمة «النساء الآن» والناشطة والمربية علا الجندي من مبادرة «غرسة». وبالتالي، شرح الثلاثة الجوانب الحياتية والقانونية والعبارة للأجيال عند اللاجئات السوريات المقيمت في لبنان، وألقوا الضوء على الصراعات التي تخوضها النساء السوريات اليوم لبناء الذات أو للبقاء.

كما كان لنا لقاء مع الباحثة والناشطة دينا قائد بيه من ورشة المعارف، وأجابت على أسئلة تتعلق بالموقع الكامل للحركة النسوية وضرورة البحث النسوي وتأثيره والاحتياجات الوجودية للمنظمات في الوضع الحالي. وفي لقاء آخر مع فدا أفيوني الأستاذة والإدارية الجامعة الأميركية في بيروت وهي جزء من كادر «العنوان التاسع» في الجامعة. تحدّثت أفيوني عن أوضاع اللبنانيات في سوق العمل والقضايا التي تواجههن في المؤسسات، لا سيما المؤسسات التعليمية وكيفية تعاملهن مع مسائل كالتحرش داخل مكان العمل، أو تعاملهن مع هيكلية الترقية الوظيفية والتوازن بين العمل والحياة الاجتماعية في أزمات كهذه.

بعد الانتهاء من المقابلات التي سُجّلت بالكامل ووُضعت بشكل تسجيلات صوتية في أرشيف مؤسسة هاينريش بول، كُتبت أبرز النقاط التي وردت في هذه المقابلات، ومن ثم أنشئ جدول يضم كل الأسماء التي تمّ اللقاء معها وتقسيم المواضيع الأكثر وضوحاً وتكراراً في المقابلات للوصول إلى تحليل شامل ومتناسك. شكّلت المقابلات أهمية لاستكمال الرؤى المختلفة لرسم خرائط شاملة للمشهد الجندري. فبدأنا في التحليل واستخراج الموضوعات على أساس إعادة الاستماع للمقابلات والملاحظات وتشرحها. والنتيجة التي توصلنا إليها هي أن المقابلات استجابت للموضوعات المختلفة المطروحة من خلال دليل الأسئلة الذي طُوّر مسبقاً، وساهمت في سدّ الثغرات المكتشفة في المراجعة المكتبية الأولية التي حاولت تغطية الموضوعات الرئيسية. فيما يلي، سنذكر أبرز الموضوعات التي تم تناولها من خلال إبراز المعلومات التي وردت إما في المراجعة المكتبية أو في المقابلات. الجدير بالذكر أن محررة مجلة كحل، الباحثة النسوية غوى صايغ قامت بمراجعة التقرير وإبداء الملاحظات حوله بعد الانتهاء من كتابته.

و بما أننا من خلال هذا التقرير سنتحدث عن الحركة النسوية والحركة الكويرية. من المهم جداً أثناء الحديث عن المنهجيات والمقاربات، إعادة الذكر والتوضيح إلى أننا لا نعني بذلك كل أوجه هاتين الحركتين؛ فالنطاق الذي جرى من خلاله هذا البحث محدود بشخصيات معيّنة ولم يتوغل عميقاً في كافة الأطراف والمناطق. ومن المؤكد أنّ ثمة أطراف من العمل النسوي غير المعلن عنها أو غير المدركة لنسويتها. وقد يكون العمل النسوي المتصدر للصورة في لبنان متركز في العاصمة من خلال نشاطات الجمعيات والخطاب في الإعلام والإعلام البديل؛ لكنّه في الوقت نفسه يتجلى في أماكن أخرى قد لم نتمكن من الوصول إليها اليوم. حاول التقرير الدخول إلى عوالم اللاجئات ولكننا نبقى محدودين في عدم قدرتها على سماع كل الأصوات البعيدة. كما حاول أن يستمع إلى الأصوات الكويرية، لكن تبقى أصوات كثيرة قد تبوح بمشاكل مختلفة أو إضافية ممن لم نسمعها هنا. وعلى الرغم من المجهود الذي بُذل، نعرف حقيقة أنّ العمل الذي يرصد واقع النساء بعمق شديد، يحتاج إلى أن يذهب بعيداً حتى يبلغ مختلف الأصوات التي غالباً لا نسمعها ولا نسمع عنها.

المرأة  
في الاقتصاد  
الليباني

اخترنا أن نبدأ التحليل مع زاوية الاقتصاد وارتباطه بالنساء ودورهن فيه، ومن خلال ربط قيمة عملهن فيه بالتبادل النقدي وقيمة العمل المؤدي كما هو واقع الحال في القراءة الاقتصادية العالمية لمفهوم الإنتاجية واحتساب قيمة العمل. تعتبر نسرين سلطي أستاذة الاقتصاد في الجامعة الأميركية أن المشكلة الرئيسية بالنسبة للنساء تتجلى من خلال ارتباط أغلبية عملهن بالقطاع غير الرسمي وغير المهيكّل. فطالما كانت المرأة ركيزة العمل الاقتصادي غير الرسمي/ غير المهيكّل في لبنان، وهذا القطاع هو أول ما يضعف أثناء الأزمات؛ وظهر هذا الأمر بصورة واضحة جداً في الأزمة الحالية. وتوافقها في هذا الشأن كل من منار زعيتير وجمانة مرعي اللتين تشيران إلى خطورة هذا التموضع الاقتصادي للنساء في لبنان على مفهوم الحماية الاجتماعية للمرأة. وفي العموم، يبقى الأثر الاقتصادي للأزمات الحالية متعددة الطبقات على النساء في لبنان وعلى فرصهن في الحصول على عمل أو الاحتفاظ بوظائفهن ورواتبهن وحقوقهن في الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى قضية العمل غير المأجور الذي يبقى رهن التطور والدراسة مع غياب لأي أرقام نهائية على هذا الصعيد وفي ظلّ غياب أي نية جديّة للجهات الرسمية في رصد واقع الفقر وفهمه، فضلاً عن الانكشاف والعوز على صعيد النساء خاصة<sup>٢٤</sup>.

كما في كثير من الدول، تُعدّ المكانة المعتادة للمرأة في سوق العمل أقلّ أماناً، وغالبًا ما ترتبط مع وصول أقلّ إلى الحقوق وشبكات الأمان الاجتماعي وتفترق بشكل كبير إلى التنظيم، كما تؤكد كل من كارولين سكر وميريام صفيّر. وعادة ما تكون الرواتب وساعات العمل أقلّ، ما يؤدي إلى تقاضي أجر أقلّ وإن كان أكثر فهذا لا يضمن المزيد من المال في المقابل. من ناحية أخرى، ثمة عملية تثقيف وتفكير تقليدية في مكان العمل تفترض على أنّ الرجال يجب أن يعملوا ويكسبوا دخلًا باعتبارهم «أرباب للأسرة». وبالتالي إن كان رجلٌ وامرأة في وضعية التنافس والاختيار، فسيُختار الرجل بدلاً من المرأة. لذا يكمن الأساس المفترض وراء هذا التفكير في مبدأ عدم المخاطرة بـ«عمل الذكور» لأن «النساء لسن في العادة من يعتني بالأسرة ماليًا»، حسب رأيهم وفقًا لما تشير إليه كل من جمانة مرعي وسعدى علوه ونسرين سلطي. وثمة ما يسمى بالمفاوضات المنزلية التي عادة ما تؤدي إلى تضحية النساء بمهنهن ووظائفهن، إن كان لا بدّ من اتخاذ مثل هذه القرارات التفاضلية. وتقول سعدى علوه الصحفية والباحثة في المفكرة القانونية أنه حتى لو كان راتب المرأة أعلى من راتب الرجل، وإن كان لا بدّ من دفع أحد داخل الأسرة للتخلي عن وظيفته، فستكون المرأة وليس الرجل بسبب البنى الثقافية والاجتماعية المتحكمة بأنماط التفكير التي تضيي بعدًا اجتماعيًا وليس اقتصاديًا فقط لعمل الرجل، إذ يفترض الهيكل الأسري السائد أن يكون الرجل هو رأس العائلة. وفي هذه الصورة تتضاءل فرص النساء بالتفاوض حول أدوارهن وينصعب للبناء المجتمعي.

في معظم الحالات في لبنان، يتعيّن على الأسر أن تتولى مسؤوليات كانت تُنسب إلى الدولة في وقت سابق أو تلك المنسوبة في الوقت الحاضر إلى مؤسسات خاصة أو جهات خاصة أخرى. كما تُنسب بعض الخدمات إلى السوق مثل التدريس / التعليم وتقديم الرعاية لكبار السنّ والأطفال، حتى عندما يتعلق الأمر بالنقل. قبل اندلاع الأزمة والتضخم وانهايار العملة الوطنية، ظهرت إمكانية للحصول على هذه الخدمات من الشركات والمؤسسات والأعضاء الخارجيين، لكن بعد بدء الانهيار وحتى الآن (ولا سيّما في فترات الإقفال)، فهذه الخدمات صارت مطلوبة من أفراد الأسرة وتحديدًا من النساء، ما

٢٤-معظم المعلومات الواردة هنا تستند إلى مقاربات الناشطات النسويات، وأبرزها مطالعة نسرين سلطي في المقابلة التي أجريتها معها بالإضافة إلى التقرير الذي كتبه مع نادين مزر هر الهيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان «نساء على شفير الانهيار الاقتصادي» (٢٠٢٠) <https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/At-tachments/Publications/2020/10/Lebanons%20Economic%20Report%20Updated%2011%20FH.pdf>

ساهم في ترك أثر قاس على الخيارات التي تتخذها المرأة في سوق العمل والقرارات التي «تتخذ عادة نيابة عنها في سوق العمل». وعادة ما تدفع النساء مقابل هذه الشروط. ومع ذلك، قد تأتي موجة معاكسة لهذه الظروف، إذ إنّ معظم الأسر في حاجة ماسة للدخل. لذا بدأ البعض منها بتشجيع النساء (الأمهات والأخوات والبنات) على العمل، حتى لو لم يكن هذا هو الواقع لديها من قبل. لكن جزءاً من القوة العاملة في هذه الأزمة ولو بدوام جزئي. وتفترض سعدى علوه التي أبدت رأيها في هذه النقطة أن الوضع اليوم مشابه إلى حد كبير للوضع في أوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد أن خرج الرجال للقتال؛ وبالتالي خرجت النساء إلى العمل، وبعد عودة الرجال لم يعد ممكناً للنساء أن يُعدن حصر أدوارهن وحسرها. فحدث تغير جلي في البنى والتركيبات الأسرية والاجتماعية والقانونية. في المقابل، قد يتبلور هذا الدور بشكل مغاير لما حصل في أوروبا، لا سيما أن السياقات والأوقات مختلفة تماماً وقد لا تتشابه المخاطر والفرص بين المشهدين. ما نعتقد أنه صحيح هو أن في أوقات الأزمات، تُدفع النساء دائماً للعمل في كافة أنواع الوظائف، ما يكون أحياناً ضاراً وغير آمن لهن. ومع ذلك، قد يكون الاتجاه في لبنان لصالح تمكين النساء محدوداً، لأنّ الأزمة عميقة للغاية ومدمرة لدرجة أنّ العاملات الآن بتن يقبلن بكافة الظروف السيئة المعروضة والمفروضة بهامش ضئيل من التفاوض على الأجر والتعويضات ومساحة أكبر من الاستغلال. وبالتالي، تدفع النساء الثمن في ظلّ هذا الانهيار للهيكلي؛ وانطلاقاً من حقيقة أنّ النظام وضعهن في وضع ضعيف قبل أن تبدأ الأزمات، تكاد تكون النجاة الآن شبه مستحيلة.

ثمة بني تحتية أولية للنظام الاقتصادي السياسي أدت إلى الضعف المالي والاقتصادي العميق للمرأة. فلا يُعتبر الاقتصاد السياسي اللبناني ذكورياً فقط، بل هو نيوليبرالي للغاية ولم يسمح أبداً بنمو يمكن أن يمكّن النساء أو الرجال بقدر ما اهتم ببناء رأس المال وتطوير الثروات المحظية لطبقات خاصة جداً وحصرية. وغالباً أدى القرار الأولي بتثبيت الليرة على سعر صرف محدد لعدة عقود، إلى زيادة الواردات وتقليل الإنتاج المحلي لأن دائرة الإنتاج باتت ضعيفة، ما لم يسمح بنمو طبيعي ومضطرب للفرص عند الناس جميعاً بشكل عام. لكنّ الأثر الأعمق ظهر لدى النساء لأنّ ما كان متاحاً وُضع بيد الرجال. لا نتمتع بالكثير من الموارد، لكن نتميّز بالكثير من القدرات والمعارف. ولو برزت منهجية تخطط لتوازن هجرة الأدمغة، لكان من الممكن إعطاء مساحة أكبر للمرأة لتثبيت نفسها في الاقتصاد اللبناني. لذا تضاءلت الصادرات في لبنان مع مرور الوقت، وتقلّصت فرص النساء والعائلات بشكل عام، وتضاءلت القطاعات التي كان من الممكن أن تساهم في دمج النساء بالعمل. وفي مصر على سبيل المثال، أظهرت الدراسات (كتلك الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٤م)، أنّ المصانع المحلية تصدّر عادة إلى الدول التي تخلق فرص عمل دائمة للنساء وتمنحهن حقوقاً أكثر استقراراً، مثل النقل وشبكات الأمان الاجتماعي أثناء الشيخوخة وغيرها. وكان من الممكن أن نتبع هذا المثال، لكننا اتخذنا القرار بالاعتماد على الواردات وقتلنا هذه الفرص الإنتاجية التي كان بإمكانها احتضان العاملات بسبب قرارات الاقتصاد السياسي الريعي. وقد يرى البعض أنّ عمليات التصدير خلقت دورة اقتصادية ساعدت المرأة على العمل والمساهمة في القوى العاملة؛ لكنّ الأسواق اللبنانية محتكرة للغاية وحصرية ومحدودة وفقاً للعديد من الدراسات، وهذا بحدّ ذاته يحد من اللاعبين/ات ويحدّ من فرص النساء والرجال (لكنه يحدّ من فرص النساء والمهاجرات أكثر من غيرهن) في الحصول على فرص

٢٥- تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول تحولات سوق العمل للنساء والرجال الياقيين في مصر. التقرير متوافر عبر الرابط:

عمل، لأن المنافسة محدودة والسوق صغير. وبما أن القوة محدودة، تصبح سلسلة الإنتاج والقيمة أقل فاعلية؛ وبالتالي سيعمل عدد أقل من الناس، ما يؤدي إلى انخفاض مشاركة النساء. وإن لم تُحصر المنافسة ويُحقق نوع من المساواة في السوق، فربما كان من الممكن الاستفادة من الهيكل الاقتصادي السياسي على مدار الثلاثين عامًا الماضية لتعزيز حقوق المرأة.

على مدى السنوات الخمسين الماضية، أصبحت النساء في لبنان أكثر تعليمًا وتدريبًا ومهنية، لكن هذا لم ينعكس على نمو عملهن في سوق العمل. لقد خلقت فجوة كبيرة بين رأس المال البشري للمرأة واستخدام رأس المال البشري هذا، وكل ذلك أدى إلى مزيد من الهجرة والتناقضات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. أما بالنسبة للضمان الاجتماعي وشبكات الأمان وغيرها من مخططات الأمن الاجتماعي للنساء، فقد أثر غيابها على الوضع الاقتصادي للمرأة في المجتمع والأسرة فوضعها في موقع تفاوض أضعف، ما أعاد إنتاج هذا الغياب ضمن حلقة مفرغة. ونظرًا إلى التفاوت الواضح بين النساء والرجال في الجزء الإداري من الدولة (ليسوا متساوين على أقل تقدير)، تُفضّل القرارات المفصلية التنافسية فرص الرجال في مواصلة العمل على النساء، إذا كان هذا القرار يجب أن يُتخذ. يتعلق ذلك بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي. فحتى لو بدأنا في إصلاح القوانين، سيبقى عدم تطبيق القوانين في القطاع غير الرسمي، النساء خارج دائرة الحماية هذه وسيحدّ دائمًا من قوتها في القوى العاملة.

قبل البدء بالحديث عن حضور المرأة في الاقتصاد، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ علاقة المرأة بالاقتصاد هي إما مرئية وغالباً غير مرئية، ليس فقط للناس بل أيضاً للنظم السياسية والاحصائيات والسياسات، وذلك من خلال العمل غير مدفوع الأجر والعمل الرعاي. وإذا بدأنا الحديث عن الجزء المرئي، تشير الأرقام إلى أن حضور المرأة في الاقتصاد (خارج نطاق العمل الرعاي والمنزلي) في لبنان والمنطقة العربية، وعلى الرغم من محدوديته، إلا أنه يقتصر على سن معين، ثم ينخفض بين ٢٥ إلى ٣٥ عامًا، وهو ما يأتي بالتوازي مع الإنجاب والأمومة، الأمر الذي يُعتبر مثبّرًا للقلق بالفعل. في هذا الإطار، تُبذل بعض الجهود من قبل العديد من البلدان في ضوء هذه القضية التي هي بالأصل عالمية الامتداد، لإنشاء إطار وقائي للمرأة لإنقاذ حقوقها وصونها قبل مرحلة الأمومة وخلالها وبعدها. ولكن لم يتحرك لبنان يوماً في هذا الصدد. حتى بعد انتهاء توفير الرعاية للأطفال وتوافر فرص أكبر للنساء من أجل المساهمة، لا نعمل لحماية النساء في هذا المجال (ينعكس هذا من خلال واقع إجازات الأمومة والأبوة). في الأردن مثلاً، ثمة قوانين أكثر تقدماً، إذ تفرض توفير مرافق رعاية الأطفال كلما سُجّل عدد محدد من الموظفين الأمهات. لكن لم يُدرج هذا الأمر على جدول الأعمال السياسي ولم يكن من بين المطالب الرئيسية للمجتمع المدني النسوي في لبنان.

أثناء معالجة قضية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في لبنان، خلق الوباء طبقة أخرى من الضغط على النساء اللواتي تركن وظائفهن للاضطلاع بمسؤوليات أعمال الرعاية المنسوبة إليهن ثقافياً واجتماعياً. للأسف، لم يُقاس حجم هذه القضية بعد على المستوى الوطني، ولم تُسجّل أرقام تمثيلية قوية حتى هذه اللحظة لتكون حجة كبيرة في وجه من يغيّبون السياسات، وربما يغيّبون الأرقام وصولاً لتفادي السياسات. لكن حتى قبل الأزمات، كانت المرأة في لبنان تقدم أكثر من ثلاثة أضعاف ما يقدمه الرجل مقابل هذه الخدمات. وهذا بالطبع يعكس الأرقام في المنطقة العربية، لكنه لا يزال ثقيلًا للغاية في لبنان، رغم ارتفاع مستويات المشاركة الاقتصادية في لبنان مقارنة بالدول العربية الأخرى. فكان هذا

هو الحال عندما رُصد آخر مرة في عام ٢٠١٦. أما الآن، فيُعتبر بالتأكيد أسوأ وأكثر اتساعًا على العديد من المستويات، ويُعدّ خط الأساس للخدمات المطلوبة أثقل بكثير، بالإضافة إلى الرعاية الأولية التي تم السعي للحصول عليها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الخدمات التعليمية المطلوبة الآن من النساء وليس فقط من المدرسة، بالإضافة إلى رعاية كبار السن والأعمال الروتينية اليومية. وبذلك، أصبحت مساحة النساء داخل الأسرة أكثر محدودة.

كما وُجدت عوامل المنازل المهاجرات بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، وطأة عليهن بشكل مجحف وعلى نساء الأسر بشكل كبير، لكن دومًا من دون المساس بالرجال. وقد أثر ذلك على النساء مرتين؛ إذ فقدت العاملات المهاجرات وظائفهن وسلامتهن وأموالهن وازدادت طبقات القهر عليهن. ومن ناحية أخرى، خسرت بعض النساء اللواتي اعتمدن على استقدام العاملات الأجنبيات النظام الاقتصادي البديل. وفي الأساس، يتنافى هذا النظام مع الحقوق والديمومة ويمثّل قوة تمييز هائلة ضدّ العاملات المنزليات المهاجرات؛ فلجانٌ إليه ليحل مكان «دورهن المفترض» أثناء العمل المنزلي بموازاة أوجه التعسف الكبيرة في هذا النظام البديل الذي فُرض لتفادي وضع سياسات رسمية تنصف المرأة مواطنة كانت أو لاجئة أو عاملة مهاجرة. في هذه الحالات، ازداد العبء على النساء داخل المنزل. بالإضافة إلى ذلك، أثر الوباء على قطاع التعليم، إذ إنّ معظمه يتركز على الموظفات. لذا نقلت المعلمات واجباتهن إلى المنزل حيث واجهن مسؤوليات إضافية من جانب أسرهن ووظائفهن. وواجه قطاع التعليم فقرًا زمنيًا يرجع إلى حقيقة أنّ معظم العاملين/ات فيه من النساء اللواتي يواجهن أعباء لا يمكن تصوّرها. أما القطاع الآخر المتضرر فهو القطاع الصحي الذي تهيمن أيضًا عليه النساء اللواتي تأثرن بشكل كبير بسبب مسؤولياتهن الأسرية والصحية. وهذان قطاعان يعانيان ضيق وفقر الوقت، ما يؤثّر على النساء أكثر من الرجال في الأسرة.

وفيما يتعلق بفقر العادة الشهرية (الذي سنتطرق إليه بشكل أوسع لاحقاً)، فهو ناجم عن عدم قدرة المرأة على الوصول إلى مستلزمات الدورة الشهرية من الزاوية الاقتصادية السياسية، ومرتبطة بالكامل بالدوافع السياسية خلف مفهوم الدعم بحسب نسرين. منذ بدء الانهيار الاقتصادي، كانت كافة أعمال الدعم غير فعالة وغير مخططة وغير محسوبة، ولا طائل منها وغير خاضعة للرقابة، ما أدّى إلى خسارة ما تبقى من دولارات في المصرف مع غياب الفائدة المرجوة للفئات المحتاجة. لقد أفاد الدعم كبار التجار والمحتكرين بوصفه دعمًا للسلع وليس دعمًا للطبقات المتوسطة والفقيرة. وبمثابة أداة في تصوّر نيو ليبرالي كالاقتصاد اللبناني، استثنى الدعم النساء وتغافل عن أساسياتهن الحياتية. وبأبّ هذا بالتوازي مع غياب المرأة في دورات صنع القرار فيما يتعلق بكيفية المضي قدماً في التصرف بالموارد الاقتصادية المحدودة. وفي الواقع، يخرج السوق عن سيطرة الدولة، لذلك كان الدعم غير مجدي. فلم تُدعم أدوات صحة النساء ولا وسائل منع الحمل التي تُعدّ مستلزمات مرتبطة بقدرة المرأة على الاستقلال والحفاظ على الوكالة الذاتية على ذاتها وجسدها في سياق يحرمها من اتخاذ القرار والتحلي بالحرية والقوّة. وبالتالي، ظهر تغاضٍ رسمي على مستوى الصحة الإنجابية للمرأة، وسيؤثر هذا على النساء لفترة طويلة وعلى مدار أجيال متعددة.

يشبه عدم اهتمام الاقتصاد السياسي اللبناني بالصحة الإنجابية، أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وبحسب ليلى أبو حبيب، يُعتبر العبء الرعاي على النساء عبئًا إجباريًا واجتماعيًا، ويأخذ من طريق

فرص خُصّصت للنساء وتطويرهن وضمن حقوقهن. وفي الأزمات، تصبح هذه الفرص أقلّ بكثير، ويصبح قياس التقدم الاقتصادي بين النساء والرجال غير متساوٍ لأنه ينطلق من عدم تكافؤ، لأنّ الفرص أساساً غير متساوية، وتقع على عاتق النساء مسؤوليات أكبر وهن الأقلّ وصولاً إلى الموارد. أدّت كل هذه العوامل إلى أن تكون فقط ٢٦٪ من النساء في العمر المفترض للعمل عاملات فعلاً. وتشير نسرين سلطي إلى إن مشكلة المؤشرات هذه يستخدمها الاقتصاد بمثابة علم يقيس الظواهر من خلال المعاملات وليس من خلال حدوث الخدمة. وفي حال عدم حصول معاملات، لا تُحتسب الخدمة الاقتصادية. لذا يجب قياس الخدمات وتقييمها حتى في حال عدم حصول معاملات. وتمثّل إحدى الفوائد القليلة للوباء في الوعي حول هذا النوع من العمل الذي وُضع خارج إطار الانتباه والمعالجة. وبالتالي، نحسب العمل عندما نلاحظ جليسة أطفال، لكننا لا نحسبه إذا كانت الأم هي التي تعتني بالطفل. «هل نهتم بشراء / بيع الخدمات أو بحدوث الخدمة نفسها؟» تسأل نسرين سلطي. هذه هي التفاصيل التي ضاعت بسبب سوء قياس الاستهلاك، وبالتالي فإننا فقدت من الإدراك الاقتصادي للجهات الرسمية. لذا نحتاج إلى الاهتمام بتقسيم وقت الأسرة بقدر ما نحتاج إلى الاهتمام بهذه الاحتياجات التي لا يحسبها صنع القرار الاقتصادي للذكور والسلطات الرسمية. كما يغيب أي حديث عن الضمان الاجتماعي كلما ورد ذكر الحلول. ولا تُظهر نيّة رسمية للتعامل مع توزيع الخسائر بعدل وجدية. لذلك ثمة أربعة أسعار صرف في السوق، وهذا يقلّل فرص حدوث أي تدخل جاد وواضح خلال الفترة القادمة، إذ لا يمكننا حتى حساب الخسائر المتزايدة كل يوم. الفجوة ليست ثابتة، وكذلك توزيع الخسارة؛ لذا يُعدّ الاحتفاظ بأربعة أسعار صرف أداة السلطة لإخفاء حقيقة الخسارة، ما يؤثّر طبعاً على إدامة الضمان الاجتماعي التي إذا ما تمت في أطر سياسية زبائنية لمؤسسات رسمية أمنية، لا يجرؤ الاقتصاد السياسي على التناول عليها.

تذكر منار زعيتر أن المقاربة التي تعتمدها الجمعيات النسائية لجهة التمكين الاقتصادي لا تزال خجولة وغير مجدية، إذ تركز بأغلبها على مهن مصنفة نمطية كالتجميل والطبخ والخياطة والتطريز وغيرها. وما من مقاربة توعوية جدية حول تأثير النظام الاقتصادي على النساء. فتأتي المشاريع والمبادرات لتعالج الاقصاء النسائي بشكل طفيف من خلال نشاطات لا تتصف بالديمومة ولا بالجدرية. كما يغيب أي تصويب على تشابك السلطة مع المصالح المصرفية والمصارف وقد تكمن محدودية المقاربات في عدم الرغبة بالاصطدام بأحد أركان السلطة أي الاقتصاد الريعي الذي بدوره يمسّ بحقوق فئات كثيرة منها النساء. ومن جهة ثانية، تحدث كل من سوسن عبد الرحيم وأنس تلو عن مسألة التمكين في إطار اللجوء السوري في المخيمات، فتقاربان المسألة بشكل مختلف لا يتعارض مع الطرح الجذري بل يوازيه. وبرأيهما إن أتاحت مهن معيّنّة، فتؤمّن للنساء احتياجاتهن ضمن الظروف المتواجدة فيهن، ويشعرن بالأمان أثناء أدائها، قد يكون من المجدي في هذه المرحلة أن تتبنى الجمعيات مشاريع من هذا النوع لإفادة النساء وتأمين احتياجاتهن مع استمرار مسارات أخرى تفضي إلى نقاشات ومحاولات وممارسات أكثر عدالة وديمومة اقتصادياً. ولوضع رؤية أكثر شمولاً لكل أوضاع النساء، لا بدّ من الحديث عن أوضاع النساء في أطر اجتماعية أصلاً لا تفترض حضورهن في الاقتصاد، بالإضافة إلى أوضاع اللاجئين في العمل وأوضاع العاملات المهاجرات، وهو ما سنتطرق إليه لاحقاً في أكثر من فقرة. يبقى الأساس هنا في الإشارة إلى أن هذه الفجوة سواء في الحضور مقابل حضور الرجل، أو في الحصول على الحق في العمل والأجر العادل والحماية الاجتماعية، ما يُعدّ وليدة سياسات واعية وخالقة للتمييز ولم تأت صدفة.

النساء في قطاعي  
الزراعة والبيئة  
في لبنان

في عملية فهم موقع النساء في الاقتصاد، من المجدي فهم أوضاعهن في القطاعين البيئي والزراعي. ثمة حكايات ومواقف تستحق الدفاع أو التقدير لكنها لا تنصدر الخطاب النسوي، علماً بأن البيئة قضية نسوية لأنها تتأثر بمفهومَي العدالة أو غيابها، كما ترتبط الزراعة بفكرتي الضمانات الاجتماعية والاقتصادية للنساء. لذا تحتل النساء جزءاً كبيراً من الكادر الزراعي لا سيّما في مناطق البقاع الأوسط والشمال/ عكار وطرابلس. وعلى الرغم من كون النساء جزءاً أساسياً من سلسلة الغذاء والإنتاج الزراعي، إلا أنّ الأرقام الرسمية/ الاحصائيات لا تعكس حضورهن على أرض الواقع، وبالتالي لا تؤثر ولا تضغط على صناعات السياسات. كما يشير إحصاء لوزارة الزراعة عام ٢٠١٠ إلى أنّ ٩٪ فقط من النساء يملكن حيازات زراعية، ويمثلن ٥.٧٪ من الكادر، ما يُعتبر بعيداً تماماً عن التمثيل الحقيقي للتركيبة الجندرية في قطاع الزراعة ويجعلهن القوة غير الظاهرة في هذا القطاع. وفي دراسة لـ «CRTDA» في العام ٢٠١٠، تمثّل النساء ٧٪ من مجمل ملاكي الأراضي. وفي الواقع يملكن فقط ٣.٥٪ من الأراضي الصالحة فعلاً للزراعة، ويأتي ذلك بموازاة غياب الضمانات الاجتماعية والقوانين الحامية لأعمالهن وأدوارهن كمالكات للأراضي وعاملات في الشأن الزراعي أو مزارعات. وفي غياب الحماية، يتعزز الاعتماد الهيكلية على الرجال لإدارة الموارد والسيطرة عليها، ولاحقاً عندما تضعف المحاصيل أو تتفاقم مشاكل المواسم الزراعية ويغيب الدعم الرسمي، تدفع النساء الثمن أكثر، إذ ما من سياسات تحميهن. أما منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)<sup>٢٨</sup>، فتقرّ أن على الرغم من كون النساء هن دعامة القطاعات الزراعية والأعباء المتصلة بها، إلا أنهن آخر من يستفيد منها، فلا يقطن ثمار النمو الاقتصادي المرتبط بها، لا بل قد يتأثرن سلباً بفعل الإهمال الواعي والممنهج لأدوارهن.

ومن ناحية أخرى، تدفع النساء في لبنان كما في دول أخرى ثمن التغيّر المناخي والكوارث البيئية أكثر من الرجال، لا سيّما كمسؤولات عن إدارة الموارد المنزلية المرتبطة بالحياة اليومية للأفراد في العائلة. وبحسب مؤشرات دراسة أجريت عام ٢٠١٨،<sup>٢٩</sup> يعتبر لبنان من أكثر الدول الملوثة في العالم، لا سيّما لנاحية جودة المياه ومعالجة النفايات الصلبة. ولعلّ أبرز التحديات في وجه قدرة النساء على المشاركة في حماية فاعلة للبيئة يتجلّى من خلال غياب المرأة عن مجمل عملية صنع القرار وغيابها عن القرارات المؤثرة في المناخ والبيئة والطاقة وقلة الموارد الاقتصادية عند النساء، ما يجعل فعاليتهن وتواجههن في المساحات العامة المؤسسة لحراك بيئي ضعيفة. كما ترتبط محدودية تدخلهن بالأعباء الرعائية الملقاة على عاتقهن، ما يأخذ حيزاً من الجهود التي كن سيبدلنها للوصول إلى المعلومات البيئية والمشاركات الميدانية في نشاطات بيئية مجتمعية لو أُتيح لهن عامل الوقت.

٢٦- وردت في دراسة لـ CRTDA من عام ٢٠١٠. الدراسة متوفرة عبر الرابط التالي:

<https://crtida.org.lb/sites/default/files/Women in the Lebanese Economy.pdf>

٢٧- الدراسة نفسها.

٢٨- دراسة أجرتها الفاو لتقييم أوضاع النساء في الزراعة في القطاع الريفي ٢٠٢١. الدراسة متواجدة عبر الرابط:

<https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb3025en/>

٢٩- دراسة حول دور النساء في الحفاظ على البيئة في طرابلس. الدراسة متوفرة عبر:

<https://www.iemed.org/publication/the-role-of-women-in-preserving-the-environment-in-tripoli>

قضايا ناشئة وملحة:  
فقر العادة الشهرية  
في ارتفاع والدعم  
لم يشمل النساء

عطفاً على ربط النساء بالاقتصاد وربط مصائرهن بالقرارات الاقتصادية ومنها قرارات الدعم، ضمت اللجنة التي شكلها مجلس النواب اللبناني للبت في اختيار المنتجات التي يجب تضمينها في «سلة السلع المدعومة»، أدوات للرجال فقط واستُبعدت أدوات الحيز من السلة وسط غضب شعبي ودعوات نسوية لإعادة النظر في محتوى السلة الاستجابة لما تحتاجه النساء. جنديراً وصحياً، يُعرّف مفهوم فقر العادة الشهرية على أنه «عدم القدرة على الوصول إلى المنتجات الصحية، ومكان آمن وصحي لاستخدامها فيه، والحق في إدارة الدورة الشهرية دون خجل أو شعور بوصمة عار». وفقر الدورة الشهرية هي حالة باتت ترافق الكثيرات في لبنان بسبب الارتفاع المهول لأسعار الاحتياجات المتعلقة بالدورة الشهرية وما يرافقها من آلام وعوارض. ويُعتبر فقر العادة الشهرية من أهم الجوانب الاقتصادية التي تعاني منها النساء والفتيات في لبنان اليوم والتي تتزايد بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار القوة الشرائية للمواطنين/ات وارتفاع أسعار المستلزمات والسلع. أما عندما كانت قيمة الليرة اللبنانية مربوطة بالدولار الأمريكي، فكانت منتجات الدورة الشهرية المستوردة بشكل أساسي، مدعومة وبأسعار معقولة نسبياً ومتاحة لغالبية النساء في لبنان. لكنّ اليوم، ومع فقدان الليرة اللبنانية لقيمتها، لم تعد هذه البضائع في متناول اليد، وأصبحت الفوط الصحية التي كانت تكلفتها ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ ليرة لبنانية، لا تقلّ عن ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ ليرة لبنانية في المتاجر والصيدليات المتوسطة. ومع أسعار كهذه، تعجز النساء في لبنان عن تحمل تكاليف منتجات الدورة الشهرية لأن الظروف الاقتصادية المتدنية في البلد دفعت نصف السكان إلى ما دون خط الفقر. وفي دراسة حديثة أجرتها منظمة فيميل، ذكرت ٧٦٪ من النساء اللواتي سُئلن أنهن واجهن تحديات في الوصول إلى احتياجاتهن الشهرية ومستلزمات النظافة الخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية. مع غياب خيارات أخرى في الأفق، اضطرت الكثيرات إلى إيجاد بدائل غير صحية، مثل استخدام الصحف أو الملابس القديمة أو المناديل الورقية<sup>٣٠</sup>؛ كلها بدائل مضرّة للغاية وتسبب مشاكل صحية لا يمكن تحمل تكاليف علاجها لاحقاً. فتغافلت السلطة تماماً عن هذا الأمر.

تحدث جمانة مرعي عن هذه المسألة مشيرة إلى أن ما يبدو في الواقع متفاقماً مع الأزمة الحالية حصل قبل ذلك بسنوات، حين كانت عيّنات الإغاثة التي وُزعت على النساء خلال حرب يوليو/تموز ٢٠٠٦، تتضمن آلات حلاقة للرجال وملابس داخلية للرجال والأطفال، لكنها لم تتضمن فوطاً صحيةً أو منتجات حميمة تتعلق بالنساء وأجسادهن، ما يشير إلى أن الموضوع مغيب منذ القدم. وعلى الرغم من محاولات ومناداة الحركة النسوية، إلا أن القيمين عليه لم يبدوا نهجهم في التعاطي معه وفي هيكلة الأولويات.

في بداية الأزمة، واجهت النساء والفتيات ذوات الدخل الشهري محدود هذه المشكلة؛ أما الآن، فلم تعد النساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة قادرات على شراء منتجات الدورة الشهرية، إذ يزداد هامش الضعف في القدرة الشرائية عند الجميع وأول ما يؤثر على شراء منتجات الدورة الشهرية من حاجيات النساء بشكل خاص وكأنها من غير الضروريات. حتى النساء اللواتي يكسبن دخلاً ويعملن ويرأسن الأسر، يعترفن اليوم أن رواتبهن وقدراتهن الشرائية لا تسمح لهن بشراء لوازم العادة الشهرية. فبسبب الأزمة المالية، تضطر النساء إلى إعادة تقييم وترتيب قائمة شراء السلع، وتأتي إعادة التقييم على حساب احتياجاتهن الأساسية مع النضال اليومي لشراء الطعام وتأمين الكهرباء والمياه وتغطية المواصلا<sup>٣١</sup>. تبحث النساء أيضاً عن العلامات التجارية البديلة الأرخص ثمناً أو الاستغناء عن العناصر التي يعتبرنها أقل أهمية، كما هو الحال في العديد من المنازل اللبنانية التي بدأت في تغيير

٣٠ - من مقال «فقر الدورة الشهرية يهدد صحة النساء في لبنان.. دراسة تظهر أرقاماً مقلقة» لحسين طليب عبر موقع الحرة.

٣١ - من مقال «على مائدة الطبقة الوسطى اللبنانية: الأزمة المالية تغير من العادات الشرائية» عبر موقع لوريان لوجور

غابت الاستجابة الرسمية عن هذه القضية، لكن في المقابل تشكّلت العديد من المبادرات لطرح حلول تؤمّن احتياجات النساء اللواتي لم يعد بإمكانهن تحمّل أسعار هذه السلع. من أبرز هذه المبادرات مبادرة «جايتنا» التي تعني باللهجة العامية «نحن في فترة الحيز» وهي عبارة عن مبادرة نسوية تسعى إلى التوعية حول هذه القضية ومحاربة فقر العادة الشهرية في لبنان، إما عبر تأمين المستلزمات أو نشر التوعية الصحية والجسمانية. كما عملت مبادرة أخرى اسمها «نشفتولنا دمنّا» منبثقة عن منصة فيميل، على مواجهة الموضوع والإضاءة عليه في الإعلام، من خلال توزيع الفوط والمنتجات الصحية ضمن مساعدات عينية تكفي النساء لمدة عام كامل، بالإضافة إلى مبادرة «دورتي» وتعني «فترة حيزي». هدفت هذه المبادرات إلى المساعدة من خلال تأمين أدوات الحيز في كافة أنحاء لبنان. واليوم، تُوّجّع الكثير من الجمعيات التي تعنى بالصحة الجنسية، فوط صحية قابلة لإعادة الاستخدام والغسل مثل مبادرة تقوم بها جمعية مرسى ونشاط تقوم به جمعية النجدة الشعبية الاجتماعية من خلال توزيع فوط صنعت في المخيمات. كما تجدر الإشارة إلى أن منظمة روتس أند روف بدأت بإنتاج فوط صحية ومنتجات العادة الشهرية منخفضة الكلفة بأسعار معقولة في وحدات إنتاجية جديدة أسستها في منطقة جبل محسن - طرابلس، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة «أكتد» ودعم من الحكومة اليابانية للاستجابة إلى فقر العادة الشهرية والتهميش الاقتصادي للنساء. يفضي هذا الإنتاج إلى الوصول إلى منتج فوط صحية تحت اسم «روز» متوافر في السوق اللبناني<sup>٣٢</sup>.

من الذين شملهم الرصد الناشطة فانيسا زمار مؤسسة شريكة في مبادرة «جايتنا»<sup>٣٣</sup> وهي منظمة نسوية تقاطعية من أجل حقوق الحيز المنصفة في لبنان، وترتبط فقر العادة الشهرية بذكورية الاقتصاد السياسي في النظام اللبناني. تؤكد فانيسا أنّ الفريق الذي أسس المبادرة حرص على استخدام صيغة الجمع في التسمية لأنها مشكلة اجتماعية تعنى بالنساء والفتيات جميعاً، لأنهن بشكل جماعي متضررات من سياسات الحكومة اللبنانية في عدم الحصول على منتجات العادة بشكل مجاني: تقول فانيسا في هذا الصدد «صيغة الجمع مهمة جداً بالنسبة لنا». تستند هذه المبادرة إلى مجموعة من النشاطات الاجتماعية التي تهدف إلى التوعية حول قضية الدورة الشهرية والحق في الوصول إلى المستلزمات الضرورية لها، من خلال توزيع الحاجيات الضرورية على الفتيات والنساء وجولة على مختلف المناطق. وقد نشطت هذه المبادرة منذ العام الماضي. وتتطرق فانيسا إلى أنّ فقر العادة الشهرية يتضمن عدم الوصول إلى الحاجيات وغياب الحاجيات الأساسية المتعلقة بالعادة الشهرية وغياب البدائل اللائقة، ناهيك عن عدم القدرة على الوصول إلى مراحيض وأماكن نظافة لائقة ونظيفة وغياب شخص للحديث معه/ عن العادة وغياب معلومات عن هذا الموضوع أو القدرة على الوصول إلى معلومات تتناول هذا الشأن. حول هذه النقاط انطلقت، مبادرة «جايتنا» وتمحورت نشاطاتها

٣٢- موقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر رابط:

<https://lebanon.unwomen.org/ar/stories/press-release/2022/03/a-tripoli-based-social-enterprise-begins-the-production>

«بدأت مؤسسة اجتماعية مقرها طرابلس إنتاج لوازم نظافة نسائية عالية الجودة ومنخفضة الكلفة، بغية تلبية الاحتياجات الإنسانية ومعالجة فقر العادة الشهرية، بدعم من حكومة».

٣٣- الصفحة الموجودة على تطبيق إنستغرام لمنظمة/ مبادرة جايتنا

<https://www.instagram.com/jeyetna/?hl=en>

بعد انفجار مرفأ بيروت. أسست فانيسا المبادرة مع صديقتها التي أنتجت وثائقياً عن عشر نساء في لبنان من خلفيات عمرية واقتصادية واجتماعية واقتصادية مختلفة، للحديث عن هذه القضية وعرض الفيلم في مهرجان للأفلام. فتحول إلى مهرجان متنقل عابر للمناطق للحصول على الدعم المادي لتجميع الحاجيات والدعم لتلبية احتياجات النساء المتعلقة بفقر العادة، ولنشر التوعية بقدر الإمكان حول هذه القضية. أراد الفريق أن يكون المهرجان جامعاً ومفتوحاً، فتركزت للنساء حرية اختيار المنتجات الملائمة لتعاملهن مع العادة الشهرية وعدم فرض رؤية معينة حول المنتج الأفضل للعادة الشهرية. فعرضت بعض المنتجات التي تُرمى وتلك التي يُعاد استخدامها. تنقل الفريق في العديد من المناطق اللبنانية من فبراير/شباط ٢٠٢١ حتى آب/أغسطس ٢٠٢١ (اضطرر للتوقف عند بدء أزمة البززين آنذاك)، وذهب إلى مناطق منها طرابلس وعكار وحلبا ووادي خالد وثلاث مناطق في البقاع ومنطقتين في صيدا. شملت الجولة أكثر من ٩٠٠ امرأة وفتاة. كانت النشاطات قائمة على التعريف بالفريق وعمله واختيار الشخصيات التي ارتكز الفيلم عليها، لإمكانية الربط معها أو تحدي الأفكار المسبقة حولها، ولفهم أنّ هذه النماذج كلها تعاني بسبب تبعات العادة الشهرية بما يتعلق بالألم وطريقة التصرف، وما إذا كن على وشك الدخول في العادة أو أنها انقطعت، وما إذا كن يتواصلن حول أمور العادة أم لا، وإذا طُرحت طريقة ما للوصول إلى المنتجات أم لا. عرض الفريق المنتجات كالفوط أو التامبون (السدادة القطنية التي تمتص الدم) وغيرها أمام الجميع وتحدث عن هذه المنتجات وعلاقتها بالعادة الشهرية والعذرية وغشاء البكارة. وشملت الأحاديث النساء والفتيات اللبنانيات والسوريات والفلسطينيات والعمالات المهاجرات، كما كن يتحدثن عن الفوط التي يُعاد استعمالها (هذه الفوط تُصنّع من خلال وينغ وومن لبينانون ٣٤ وهي مبادرة اجتماعية من قبل اللاجئات اللواتي يصنعن الفوط الصحية المعاد استعماله). كما كان من أهداف النشاطات تحدي السردية القائلة بأن دم العادة الشهرية ليس نظيفاً وأن العادة مرتبطة بأي شكل من أشكال الوصمة. كما تعمل المبادرة على الحصول على المنتجات مع مرسى وبما يتعلق بالمنتجات التي ترمى ولا يعاد استعمالها مع مبادرة «جايتك»<sup>٣٥</sup> (جايتك؟ جاين).

هدفت هذه المبادرة إلى جمع معظم الاحتياجات فتطرقت أيضاً إلى الأمراض الجنسية والحميمة والمنتشرة عبر المناطق اللبنانية البعيدة والقريبة. وفي اليوم العالمي للمرأة من هذا العام، عملت المبادرة على التشبيك مع العديد من المجموعات والمبادرات العاملة على موضوع حقوق العادة الشهرية والحقوق الجنسية وحقوق النظافة الشخصية. كما عملت «جايتنا» على أن تترك أثراً يجعل النساء أكثر استقلالية وأقل اعتماداً واحتياجاً للمساعدة، من خلال توزيع منتجات كالأكواب التي تستخدم لمدة ١٥ عاماً والفوط التي بالإمكان استخدامها لمدة سنتين إلى ثلاثة بالتوازي مع نشر سردية وثقافة أن العادة الشهرية يجب أن تكون مسألة اجتماعية لها وقع على المجموعة، وليست همّاً فردياً تحمله المرأة أو الفتاة لوحدها من خلال كسر التابوهات حول هذا الأمر.

٣٤- صفحة مبادرة وينغ وومن لبينانون عبر تطبيق الانستغرام <https://www.instagram.com/wingwomanlebanon/?hl=en>

٣٥- صفحة مبادرة جايتك عبر تطبيق الانستغرام <https://www.instagram.com/jeyetik/?hl=en>

تُعَدُّ هذه المبادرة نموذجًا عن موجة جديدة من العمل النسوي يتمثل بالعمل على مبادرات شابة وحديثة ليست ضمن منظمات كبيرة. وهذا لم يكن سهلاً؛ فقد عملت هذه المبادرة وغيرها مع المجتمعات المحلية ونقاط معيّنة في كل مجتمع للوصول إلى أكبر عدد من الأشخاص، بغية جذب الانتباه إلى القضية من خلال أشخاص معروفين في المناطق. لم تعمل المبادرة حتى اليوم باتجاه تعديل السياسات المتعلقة بالدعم، لكنّها تقوم بالتنوع حول هذه المسألة في النشاطات الاجتماعية لوضع القضية في إطارها السياسي، وليس فقط الإنساني والاجتماعي. وحتى الآن ما من أرقام محددة حول فقر العادة الشهرية، لكنّ التقديرات تشير إلى أن الاحتياجات في هذا النطاق تشمل ما يقارب ٨٠٪ من النساء على صعيد مختلف المناطق اللبنانية، إما من خلال عدم الوصول إلى الاحتياجات أو استخدام منتجات أرخص وأقل جودة أو استخدام الفوط لوقت أطول، ما يصبّ أيضاً في خانة فقر العادة. لذا يُعدّ تبادل الخبرات والدعم العابر للأجيال بالغ الأهمية في هذه المسألة، لأنّ المبادرات الشابة التي تتناول هذه القضية بحاجة إلى الكثير من الدعم ونقل الخبرات. فيمكن التحدي الأبرز هنا في التحدي المالي وتأمين المصادر؛ أما التحدي الثاني فيتمثل من خلال رفع منسوب التوعية حول أهمية موضوع العادة الشهرية ووضعه في مصاف حاجة الإنسان إلى الطعام والدواء والماء، لأنه مرتبط مباشرة بسلامة الجسد وكرامة الإنسان وقدرته على الاستمرار، لأن الاعتقاد أن هذه المسألة ثانوية لا تستحق الاهتمام أو الدعم أو العلنية في الطرح. ولعلّ ما هو جيّد في هذا السياق هو أن الرجال لا يعرفون الكثير وربما لا يعرفون شيئاً عنه في الأغلب، ما يقلّص فرصهم في التحدث عن الأمر كما يتحدثون عن القوانين والعنف. لذا يتيح هذا الأمر للمبادرات النسوية العمل من دون تدخل أو تنظير من قبل الرجال، فيقلّل من العقبات أمامها ويعطيها دفعا خاصاً. ويتجسّد أبرز الاحتياجات في سياق فقر العادة على الصعيد الوطني، في إنتاج المزيد من المنتجات القابلة لإعادة الاستعمال لأنها توفر الكثير على النساء والاقتصاد وتعميم ثقافة استخدامها. ويكمن التحدي الآخر أمام هذه المبادرة والكثير من المبادرات النسوية التقاطعية الشابة في الحفاظ على لغة «النساء في لبنان»، وليس فقط اللبنانيات لأنها مشكلة عابرة للاختلاف العرقي والاثني والهوياتي وتشمل الجميع لا سيّما مجتمعات اللجوء والهجرة التي تعاني الكثير من التهميش وانقطاع الموارد التي تحتاج إليها النساء. لذا تتمثّل الحديقة الموازية لهذه الاحتياجات في الهيئات الرسمية المعنوية بحقوق النساء التي لم تتعاط مع هذه المشكلة حتى الآن بأي شكل جدي والتي لم تكثر لدعم المبادرات الناشئة ما يحول حتى اليوم دون حل المشكلة.

الوصول إلى  
الرعاية الصحية:  
تتحمل النساء  
عبء الهيكل  
الصحي الهش

وفي استكمال الحديث عن حقوق النساء في الصحة وسلامة الجسد، لا بدّ من التطرق إلى الهيكليّة الصحيّة. إذ يأتي النظام الصحيّ اليوم في جوهر النقاش السياسيّ اللبناني وفي الحديث عن العدالة والحماية الاجتماعيّين اللّازمين في ظلّ أنظمة منهارة ومتآكلة. لذا جاءت الأزمة الاقتصاديّة إلى جانب وباء كورونا وكانت المستشفيات في وضع متهالك وصعب، ما أثر على الاستجابة لمعظم ترددات الأزمات وصولاً إلى استقبال الجرحى بعد انفجار مرفأ بيروت. عدنا في هذا الصدد إلى تمار كباكيان هاشوليان أستاذة الصحة المجتمعيّة والإنجابية والأموميّة في كليّة الصحة العامّة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، لسؤالها عن واقع الصحة الجنسيّة والإنجابية في لبنان وارتدادات الأزمات على هذا الواقع. وبحسب ما تصف تمار، فالنظام الصحيّ في لبنان كان مجزأً ومتشظيًّا حتى قبل الأزمات التي ألمت بلبنان في السنوات الثلاثة الماضيّة. وعادة ما يرتبط الانهيار الاقتصاديّ بالانهيار الاجتماعيّ والتنظيميّ والمؤسّساتي. إذ يرتبط النظام الصحيّ في لبنان ويرتكز ويعتمد بشكل شبه كلي، على خدمات القطاع الخاص ويعتمد بشكل ضئيل على القطاع العام (ثمّة تعاون بين الاثنين ولو أنه ليس قويًّا، وهذا ما أظهرته أزمة كورونا). ما إن بدأت أزمة كورونا حتى توضّح أنّ المستشفيات الخاصّة ترفض فتح أقسام لمرضى الوباء، وتعجز الدولة اللبنانيّة عن إلزامها بهذا الأمر، لا سيّما أنّ المال العام المخصّص للتغطية الصحيّة قد نضب ولم يسدّد كاملاً في السابق. فأخذ الموضوع أسباباً لكي تقرر بعض المستشفيات الخاصّة فتح بعض الأقسام لمرضى كورونا، لكنّه كان مشهداً كافياً لتبيان غياب الرؤيّة الأساسيّة والنيّة في تقوية القطاع الصحيّ العام ليستجيب بقوة لهذا المرض وتداعياته. كما تبين أنّ الدعم الذي تلقته القطاعات الخاصّة على حساب القطاعات العامّة في السابق، لم يترك إلا أثراً عميقاً فيما يتعلق بانعدام الوصول إلى الخدمة المتاحة وغياب المساواة والعدالة. فأدّت العقليّة ذاتها مع الوقت إلى تراجع دعم القطاع الصحيّ العام، ولم تستثمر في النظام الصحيّ ولم تعطّ الأولويّة للصحة الإنجابيّة وصحة النساء خلال مختلف المحطات التي مرّ بها البلد. طُرحت بعض البرامج للاهتمام بهذه الأمور، لكنّها ممولة من منظمات خارجيّة أو داخلية غير رسميّة، ما يعني أنّ أي انقطاع في التمويل أو تراجع فيه كان سيؤثر حكماً على توافر الخدمات وجودتها. لذلك ولّد غياب خطة وطنيّة ترعى هذا الجانب إشكاليّة واضحة. والمفارقة أنّ المستشفيات نفسها كانت أقوى من النظام الصحيّ العام. وتبيّن مع مرور الوقت أن ما من استثمار كافٍ أُجري في السياق الصحيّ العام الذي يدعم النساء بشكل مستدام. ففي وضع كهذا، كانت النساء أكثر تأثراً بتراجع الخدمات الصحيّة وإعادة ترتيب الأولويّات والخدمات الضروريّة لمنع أي تفاقم للأزمات في لبنان. كما لم توضع النساء ضمن الأولويّات بما يعلي المصلحة الصحيّة العامّة على المصلحة الخاصّة لمؤسّسات الرعاية الصحيّة. وبعد ذلك، ذهبت الأولويّات للاستجابة لجرحى الانفجار وآثاره طويلة الأمد، وإلى الأطفال الرضّع وحديثي الولادة بالإضافة إلى مرضى كورونا، وهي كلّها أمور في غاية الأهميّة، لكن إعادة هيكلّة الأولويّات بسبب شخّ الموارد لم يكن لصالح النساء على الإطلاق. ربما من الأمور التي بقيت نوعاً ما في مقدّمة الاهتمامات هي جوانب الحمل والرعاية المرتبطة مباشرة بالإنجاب. ويرتبط هذا الأمر بالولادات ويهدف إلى الحفاظ على ولادات سليمة وأطفال سليمين، وليس الحصول على وضع صحيّ سليم للأمهات. فضّبت الاهتمام والموارد على الرعاية ما قبل الولادة وأثناء الولادة، ليقلّل من الرعاية الصحيّة ما بعد الولادة (المرتبطة حصراً بسلامة الأم). وبالتالي، ينكبّ التركيز دائماً على الأطفال وليس على الأمهات وصحتهن، علماً أنّ صحة الأطفال ترتبط مع الوضع الصحيّ الذي يرافق الأمهات من الصبا، وليس فقط في ذروة فترة الإنجاب أو الحمل.

كان لبنان من أكثر البلدان التي تولى أهمية كبيرة للرعاية ما قبل الولادة لدرجة أن ٨٠ إلى ٩٠٪ من الحوامل يقمن على الأقل بزيارة للطبيب للاطمئنان على الجنين، ما يُعتبر من الإنجازات الجيدة مقارنة بالمعدلات العالمية خلال العقود الماضية. لكن اليوم من خلال النشاط الميداني لوزارة الصحة والصليب الأحمر اللبناني (ما من رقم دقيق)، فقد استنتج أن هذا الواقع غاب، والمشكلة أنه بات يشكل انقطاعاً لعادة كانت رائجة في النظام الصحي اللبناني. وهنا لا بدّ من النظر أيضًا في جوانب ما كانت تتضمنه رعاية ما قبل الولادة. إذ كانت العادات في الزيارات تفضي إلى متابعة وزن الحوامل في الزيارات، بدلًا من مراقبة ضغط الدم الذي يُعدّ الأساس. فكان الاكتراث حول ما تتضمنه رعاية ما قبل الولادة، بينما الآن أصبحت المشكلة في عدم الذهاب إلى الرعاية ما قبل الولادة من الأساس. والجدير بالذكر أنّ معظم الحوامل كن يطلبن هذه الخدمات من القطاع الصحي الخاص لأنها كانت متاحة، بينما كانت الثقة بالقطاع العام لرعاية ما قبل الولادة متدنية جدًا.

أما اليوم، فبدأت وزارة الصحة تشجع على استخدام القطاع الصحي الأولي، لا سيّما في المستوصفات، لكن أغلبية النساء لا يعرفن عنها. وفي المقابل، تجلّت مشكلة في استخدام رعاية ما بعد الولادة؛ ففي حين كانت هذه الرعاية تصل إلى ٩٠٪، لم تكن رعاية ما بعد الولادة تتجاوز ٦٠٪، ويتفاقم هذا الأمر الآن. ومما لا شكّ فيه أنّ عدد الزيارات بات أقلّ بكثير، ما يتوجب مقارنة بما تتطلبه منظمة الصحة العالمية التي تفترض أن ثماني زيارات هي الحد المقبول بحسب ما أشارت تمار كباكيان. وتكمن المشكلة الأكثر خطورة في المشهد الحالي التي بدأت تزداد في السنتين الأخيرتين، في ارتفاع نسبة وفيات الأمومة<sup>٣٦</sup>. إذ قبل الأزمة، ارتفعت أعداد وفيات الأمومة عند اللاجئات السوريات بحسب دراسة أجريت في الجامعة الأميركية، مقارنة باللبنانيات، رغم أن النسبة عند المجموعتين انخفضت بشدة خلال السنوات العشر الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمت على مدار أزمة اللجوء السوري في لبنان، خدمات الرعاية الإنجابية، لكن يبقى من الضروري أن نفهم أن ثمة عوامل لم تتغيّر وساهمت في بقاء عدد الوفيات عند الأمهات عاليًا. أما خلال الأزمة، فقد ارتفعت وفيات الأمومة بشدة عند اللبنانيات، وغالبًا بسبب وباء كورونا؛ ورُصد ذلك ما قبل اللقاح وما بعده. كما سجّلت أعداد عالية أخرى ليس لها علاقة بكورونا. كما تتطرق تمار كباكيان إلى أن دراسة قادمة تستند إلى الحكايات السرديّة ستحاول فهم الأسباب التي أدّت إلى هذه الوفيات<sup>٣٧</sup>. والأرجح أن العوامل المؤدية إلى الوفيات ترتبط حكمًا بكل طبقات الأزمة ولا تنحصر فقط بوباء كورونا؛ فهي ترتبط بقرار الذهاب وقدرة الوصول إلى المستشفى وما إن كانت المستشفى ستقوم باستقبال المرأة الحامل أم لا وبنوعية الرعاية الصحية التي تتلقاها المرأة أثناء وما بعد الانجاب. كلها عوامل ستساهم حكمًا في تفكيك الحقائق خلف عدد الوفيات، علمًا أن الوفيات تمثل رأس جبل الجليد وكل ما ذكر سابقاً هو القاعدة.

٣٦- بحسب منظمة الصحة العالمية، وفيات الأمومة هي «وفاة المرأة أثناء الحمل أو بعد نهايته ب ٤٢ يومًا لأي سبب له علاقة بالحمل أو التحكم به، بغض النظر عن مدة ومكان الحمل، وليس لأسباب عرضية». النسبة المرتفعة مأخوذة من وحدة في وزارة الصحة ومن غير المعلوم في أي المستشفيات تنوزع (سواء المستشفيات الخاصة أو العامة).

٣٧- لدراسة صدرت بعد إتمام كتابة البحث عن الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ ٦ أكتوبر، تشرين الأول ٢٠٢٢. تتواجد الدراسة عبر هذا الرابط:

وعلى الرغم من كل هذا، إلا أن برامج الصحة الأمومية تبقى من البرامج التي تحظى على اهتمام أكثر من غيرها في لبنان والدول، لأن التركيز يكمن في صحة الطفل كنتيجة، وليس النساء أنفسهن. أما الصحة الإنجابية خارج نطاق الطفل وعملية إنجابها فلا تحصل على الاهتمام، ويتمثل هذا من خلال إهمال متعلقات العادة الشهرية وتحديد النسل وتنظيم الأسرة. وتبقى التوعية على المحك أيضاً حتى لو توافرت الموارد. فلا يُعتبر كافياً القول إن وسائل منع الحمل متوفرة في مركز ما وينبغي على النساء الذهاب والحصول عليها، إذ قد لا تتمكن النساء بعدد كبير من الوصول إلى هذه المراكز لا سيما إذا كن معتادات على الحصول عليها من صيدلية قريبة، وهو أمر لم يعد متاح بسبب الأسعار الباهظة في الصيدليات. أما إن كانت النساء معتادات على أشكال أخرى من وسائل منع الحمل، فقد كن يحصلن عليها في السابق عن طريق القطاع الخاص والأطباء/ الطبيبات. بينما اليوم، تُضطر النساء على التعرف من جديد على مراكز الرعاية الصحية الأولية وتقديماتها في هذا الصدد، وهذا ليس بالأمر السهل عليهن وعلى النظام الصحي برمته. على سبيل المثال، أصبحت المراجعة الطبية في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت تكلف ٨٠.٠٠٠ ليرة لبنانية أو أكثر، وهو رقم مرتفع بالنسبة لأغلب النساء ممن كان بإمكانهن زيارة هذه العيادات للقيام بفحوصات سلامة الثدي ومسحة عنق الرحم والحصول على استشارات/ وسيلة منع الحمل المناسبة. لذا ستؤجل النساء، حكماً، الزيارة التي تُعد من إجراءات الوقاية الأساسية التي كانت نسبة ٤٠٪ من النساء تقوم بها في السابق؛ ومن المؤكد أنّ هذه النسبة انخفضت اليوم. يبقى من الأساسي مراقبة كيفية استجابة النساء لهذه المتغيرات ومدى إقبالهن على النظام الرعائي الصحي الجديد المعتمد على الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة، بدلاً من نظام المراجعات الطبية الخاصة الذي كانت الأغلبية تعتمد عليه في السابق.

أما بالنسبة للوحدات الطبية الخاصة بصحة النساء، لا سيما فيما يتعلق بالحمل والإنجاب تحت إدارة الهيئات الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية، فلا تزال قائمة وفاعلة، لكن هذا النظام في حد ذاته بات معقداً أكثر من قبل. وعلى سبيل المثال، تلزم الأونروا التي كانت تتابع هذا الأمر عند الفلسطينيين في لبنان، النساء بالذهاب إلى ثلاث مستشفيات حصراً. وعند العودة للنساء في دراسة أجريت حديثاً، صرّح بأن لو عاد الأمر لهن ولو كان بإمكانهن تغطية هذه النفقات بأنفسهن، لما اخترن هذه المراكز أو المستشفيات، والأمر ذاته ينطبق على المفوضيات الموكلة الشؤون الصحية للاجئات العراقيات والسوريات. الجدير بالذكر أن الخدمات المغطاة هي المتعلقة حصراً بالإنجاب وليس بما عدا ذلك من متابعة صحة الرحم والثدي (بالأساس لا يكفي عدد العاملين الطبيين في القطاعات الموكلة للاجئات للاهتمام بهذه الأمور). وفي مقابل ذلك، تتفاقم السرديات بأن اللاجئات يحصلن على خدمات صحية مجانية، ما يعزز الكثير من الضغائن والسرديات العنصرية ضد مجتمعات اللجوء. لكن واقع الأمر مختلف تماماً، لأن الحقيقة هي أن ليست كل الخدمات متوفرة وليس كل ما هو متوافر جيداً. إذ تذهب أحياناً النساء إلى المراكز مرغبات ومع الكثير من المخاوف، بسبب ما سمعن من معارفهن، ما يؤدي أحياناً إلى ألا يعاودن الذهاب على الإطلاق. ومع الوقت، تتوقف النساء عن طلب الخدمة الطبية ما يساهم في المزيد من وفيات الأمومة وتراكم التجارب السيئة. وفيما يتعلق بحملات التوعية حول الرضاعة والفحوصات المبكرة للثدي، لم تكف الجهود المبذولة في الأساس على مستوى لبنان بأكمله، بل كانت محدودة ومنوطة ببرامج وهيئات معينة. أما اليوم، وفي

ظلّ كل أشكال الانهيار وما يرافقه من هموم اجتماعية، تصبح حملات التوعية المرتبطة برسائل عن خطورة مرض ما وضرورة متابعتها أو الوقاية منه، مرفوضة أو على الأقل غير مرغوبة من قبل النساء. على سبيل المثال أي رسالة من نوع «إن لم تفحصي عنق الرحم، سيكون هناك خطورة عليك»، لا يتم تلقيها بالشكل المطلوب. فالمزاج المتلقي للنساء في مجتمع متعب اقتصاديًا ولا يعانين فيه من أي أعراض ظاهرة حاليًا، سيغلق وعيهن تجاه هذه الرسائل كردّ فعل على سلبيتها وسيخلق ردود فعل مضادة، وبالتالي لن يشجع الوضع الحالي على هذا النوع من الحملات. الأجدى اليوم أن توضع الجهود والمصادر في نشاطات مشاركة مجتمعية صحية استراتيجية، لأن مشاركة النساء في نشاطات توعوية وصحية من هذا النوع ستكون أكثر تأثيرًا وجدوى من الحملات التي تحمل رسائل فقط. وعليه، يجب أن يشرك تغيير الاستراتيجيات الصحية السائدة إلى أنماط، المجتمعات والنساء ليكون أكثر فعالية وديمومة وحفظًا لما تبقى من موارد. ويبقى السؤال مشروعًا حول اندام أو ندرة اهتمام الجمعيات النسوية بالحقوق الصحية والرعاية للنساء، مقارنة بقضايا ثانية مثل العنف والحقوق، رغم أنّ الرعاية الصحية التي تتلقاها النساء في لبنان تحمل الكثير من أشكال العنف المبيى على الجندر. والجدير بالذكر أنّ الإرهاق العام المرافق للوباء ساهم في التعتيم على أوضاع النساء الصحية أكثر في ظلّ واقع اقتصادي متهاك.

وفي افتراض البدائل عن النمطين الصحي والطبي السائدين، يصبح أحياناً افتراض بعض البدائل غير فعّال. وعلى سبيل المثال، إن افترضنا أن على النساء التوجه بشكل أكبر إلى القابلات القانونيات، ينبغي علينا أولاً أن نسأل أين هن القابلات القانونيات في النظام الصحي اللبناني اليوم وأين مكانتهن في النظام الإنجابي، وما الذي يجعلهن غير مقدرات ومرئيات من قبل النساء؟ وفي الأساس لا نملك بين أيدينا أعداد كافية من القابلات القانونيات للقيام بمجمل هذه المهمات البديلة. ومؤخرًا بدأت بعض مراكز الرعاية الأولية بتوظيف القابلات القانونيات، لكن سيتطلب ذلك تغييرًا في ثقافة تلقي النساء لهذا الدور واستيعاب المستشفيات لأدوارهن أيضًا، وهذا يتطلب الكثير من العمل على المستويات الدراسية والتدريبية. وليس بالإمكان النظر إلى التفاوت بين القابلات القانونيات والأطباء بعيدًا عن التركيبة الأبوية الذكورية الاستعلائية للرعاية الصحية في لبنان. فالقابلات القانونيات هنّ في الغالب من النساء، بينما أطباء النساء هم بنسبة ٨٠٪ من الرجال، وتتفاوت موازين القوى بينهما من الناحية التجهيزية والنقابية والدعائية. والجدير بالذكر أنّ وزارة الصحة لم تضع يوماً القبالة القانونية على أجندتها باستثناء مرة واحدة من خلال برنامج تبنته UNFPA فقط، ما أضعف قوة هذا الهيكل الرعايى الإنجابي البديل ومكانته وزثر على ثقة الناس به. كما تظهر المشكلة الحقيقية في لبنان في الموارد التي لطالما وضعت بشكل لا يضمن ديمومة الرعاية وشموليتها وعدالتها.

على صعيد آخر، من الأساسي النظر في أن المتابعة الصحية للنساء من الفئة المسنة أو المراهقة/ اليافعة والنساء ذوات الإعاقة غير واردة، ولا تولى أهمية في النظام الصحي اللبناني وفي دراسات الجهات الرسمية، ما يضع الصحة الجنسية لفئات كبيرة من النساء في موقع التجاهل والخطورة. وفي هذا الإطار، تغيب وحدات في وزارة الصحة تولى رعاية لهذه الفئات المهمشة، وبالتالي تغيب البرامج عنهن، فهنّ فئات بحاجة ضرورية إلى التواصل معها وهو في الغالب ما لا يحصل، ما يزيد التغاضي عن احتياجاتهن الصحية الملحة. والجدير بالذكر أن أزمة كورونا ساهمت في تبني ظروف غير مؤاتية لعمل الممرضات في لبنان، لا سيّما مع هبوط قيمة رواتبهن. ونتيجة لذلك، دفع الحمل الذي ألقى عليهن أثناء التصدي للوباء والعنف الذي واجهه عدد كبير منهن في خضم الوباء، بالكثيرات إلى الاستقالة أو الهجرة، ومن هنا، يعاني لبنان اليوم نقصاً كبيراً في الطواقم التمريضية. نذكر أن مبادرة «مشروع الألف» النسوية التي انطلقت في لبنان عام ٢٠١٤ هي واحدة من المبادرات التي تعنى بتناول ومناقشة المواضيع المتعلقة بالجنسانية والصحة الجنسية والجندر والتي عملت على فتح باب النقاش والتوعية للنساء لا سيما حول الوقاية من الأمراض<sup>٣٨</sup>.

اللاجئين  
الفلسطينيات  
والسوريات:  
تحدي طبقات  
القمع المضافة  
ومواجهة السرديات  
العنصرية

تعتبر المقاربة التقاطعية لأوضاع النساء مهمة عند تناول مواقعهن وحصولهن على حقوقهن كافة، لكنها تصبح في غاية الأهمية عند تناول وضع اللاجئات في لبنان: كون الإنسان امرأة فهذا يفرض تمييزاً قانونياً واجتماعياً واقتصادياً، لكن كونها لاجئة فهذا يفرض قدرًا أكبر من التمييز. ثمة طبقة شديدة الوطأة من انتهاكات حقوق الامرأة في لبنان بين اللاجئات اللواتي يتحملن أعباء متعددة كونهن نساء ولاجئات ومن خلال المرور بعواقب كليهما في وقت واحد. وقد تفاقم هذا الوضع بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين. ولفهم أوضاع اللاجئات جيداً، أجرينا مقابلات مع ليلي العلي من جمعية النجدة الشعبية الاجتماعية، وسوسن عبد الرحيم من مشروع آمنة وأستاذة الصحة العامة في الجامعة الأمريكية في بيروت، وريهام قنوت من مبادرة الإصلاح العربي، وأنس تلو من منظمة النساء الآن وعلا الجندي من منظمة غرسة.

يمكن وصف معاناة اللاجئات في الأزمة الحالية بالمركبة، وهذا لا يقتصر على الجزء الاقتصادي الذي تفرضه الأزمة، بل يتعلق أيضًا بطرق طلب الحماية والحصول على الحقوق المتفرقة. إذ لا تزال النساء والفتيات السوريات والفلسطينيات اللاجئات في لبنان بعيدات عن أي شكل من أشكال المساواة بين الجنسين أو حتى مع نظيرتهن من المواطنات اللبنانيات، لا سيما في ظلّ الظروف الحالية التي يمرّ بها لبنان. وقد ترك وباء كورونا أثرًا شديدًا على مجتمعات اللجوء، لا سيما النساء والفتيات، وأدى إلى تضخم العقبات الأساسية التي يواجهن فيما يتعلق بالحركة والحماية والوصول إلى الخدمات الصحية والعمل. وحتى بعد انتهاء الوباء، أشارت التقديرات الواردة في دراسات للنجدة الشعبية إلى أن كورونا سيكون لها تأثير غير متناسب على اللاجئات في لبنان لفترة طويلة، لا سيما بالنسبة لمن تعرضن للعنف. ووفقًا لتقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)<sup>٣٩</sup>، تتجاوز التدايعات السلبية على اللاجئات والنازحات، مجرد خطر الإصابة المتزايد بالفيروس، وصولاً إلى زيادة مهولة في العنف والاستغلال والاعتداء الجنسي. ويتفاقم هذا بسبب الظروف المعيشية السيئة التي لا تزال قائمة حتى اليوم، بما في ذلك اكتظاظ المخيمات وسوء البنية التحتية ونقص المياه والصرف الصحي وخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

يُقدّر بما يقارب مليون ونصف لاجئ/ة سوري/ة مسجلون/ات لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بينما تشير التقديرات إلى عدد أكبر بكثير من غير المسجلين/ات الذين دخلوا أيضًا الأراضي اللبنانية، ويعيشون في مخيمات اللجوء وضمن مناطق ومجتمعات مختلفة. وعلى الرغم من طول فترة الأزمة، إلا أنّ سياسة الإقامة في لبنان للاجئين/ات جعلت من الصعب عليهم/ان الإحاطة بالوضع القانوني، ما يزيد من مخاطر الاستغلال وسوء المعاملة وبقيد وصولهم/ان إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية. أثناء الوباء والحجر الصحي، كانت بعض البلديات اللبنانية تفرض قيودًا تمييزية على اللاجئين/ات السوريين/ات لا تنطبق على السكان اللبنانيين في إطار عنصري عرفت عنه البلديات على أنه «جزء من الجهود المحلية لمكافحة وباء كورونا»، بعد أن كانت الحجج في السابق ترتبط بالأوضاع الأمنية والاستقرار. يتطلب هذا الواقع قراءة متأنية لأوضاع اللجوء وتحديداً عند النساء خلال هذه الفترة المنصرمة وصولاً لفهم كيف يتجلى واقع نساء عابدين الكثير في مجتمع يأكله الانهيار، وفهم ما إن كان الانهيار قد عمّق مأزقهن التقاطعي أم خلق لهن فرصًا جديدة وقوة جماعية وأفقًا مختلفة؟

٣٩- من تقرير صدر عن الإسكوا عام ٢٠٢١ بعنوان «اللاجئات السوريات في لبنان: أوضاعهن الاجتماعية والقانونية واحتياجاتهن التنموية». التقرير متوفر عبر الرابط التالي:

<https://www.unescwa.org/publications/women-syrian-refugees-lebanon>

٤٠- سردية عنصرية تتفاقم في لبنان وتضخمت مع الوباء وقد أشارت إليها منظمة هيومن رايتس واتش في مراجعة عام ٢٠٢٠ موجودة عبر الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/02/340118>

في موازاة ذلك، ووفقاً للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، يُقدّر وجود ما يقارب ١٧٤ ألف لاجئ/ة فلسطيني/ة في لبنان، حيث لا يزالون يواجهون قيوداً كبيرة بما في ذلك حقهم في العمل والتملك، وحيث يقيم الأغلبية في مخيمات موزعة على مناطق محددة، ما يفرض عليهم/ن تبعات قانونية واجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، لجأ ما يقارب ٣٠ ألف فلسطيني/ة من سوريا إلى لبنان، وفق تقديرات الأمم المتحدة وأقاموا في مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان ليكابدوا أثر اللجوء مرتين.

ذكر تقرير جمعية النجدة<sup>٤١</sup> أن على الرغم من أن اللاجئين يعانون بالفعل الافتقار إلى الحقوق الأساسية والعلاقات الأبوية داخل الأسرة والمخيمات، إلا أن الإغلاق زاد الأمور سوءاً. إذ تعيش اللاجئين في مساكن صغيرة في مخيمات مزدحمة، من دون مساحات خارجية، وغالباً مع أسر كبيرة متعددة الأجيال. وبدلاً من ذلك، أصبحت البيوت التي يجب أن تكون أماكن آمنة للنساء والفتيات، بيئات عنيفة ومخيفة. وفي دراسة أجريت في ٧ مخيمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان، استنتجت النجدة زيادة كبيرة في العنف الجسدي واللفظي والجنسي والعاطفي والمالي بسبب الوباء والإغلاق. كما كشفت أن الفتيات الصغيرات بتن يجبرن على الزواج المبكر بشكل يزيد عن السابق. وقد أشارت إلى ٨٩٪ من اللاجئين الفلسطينيات اللواتي شملهن الاستطلاع في إحدى الدراسات إلى أنهن تعرضن للعنف الأسري الذكوري، و٥٨٪ تعرضن للعنف اللفظي و٤٠٪ تعرضن للعنف الجسدي، و١٥٪ تعرضن للعنف المالي و٥٪ كن ضحايا للعنف الجنسي.

تمنع القوانين اللبنانية اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات من الحصول على الجنسية وتقيد حصولهم على عمل أيضاً. كما فرضت الحكومة اللبنانية رسوماً على العمال/ات الفلسطينيين/ات والمؤسسات التي توظفهم/ن. وقد دفع هذا بالعديد من الفلسطينيات إلى القطاع غير الرسمي للاقتصاد حيث لا يتمتعن بأي شكل من أشكال الحماية. بالإضافة إلى ذلك، لا يُسمح للفلسطينيات بامتلاك أو نقل ملكية. كما أوصى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بأن يحسن لبنان وضع اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات والسوريين/ات<sup>٤٢</sup>. وشمل ذلك اعتماد تدابير لحماية اللاجئين وطالبي/ات اللجوء من الاستغلال الاقتصادي والجنسي والعنف الجنسي والزواج القسري للطفلات والتمييز. لكن بعد سنوات، لم يمثل لبنان لهذه التوصيات ولاتزال الحماية القانونية غير موجودة. وقد كان للوباء تداعيات على العمل غير الرسمي الذي تقوم به اللاجئين، إذ فقدت اللاجئين فرصهن في العديد من الوظائف التي لا توفر الرعاية الصحية أو الحماية الاجتماعية، لكنها كانت مصدرًا حيويًا لتأمين الدخل لعائلاتهن. أما على الصعيد القانوني، ثمة عقبات لأن الافتقار إلى وثائق الهوية وانخفاض الثقة في السلطات والفقر المدقع وثقافة الاعتماد على القنوات غير الرسمية لحل النزاعات، تعيق الوصول إلى نظام العدالة الرسمي واستخدامه. لذا تواجه اللاجئين عقبات خاصة في الحصول على الحماية التي يوفرها قانون العنف الأسري. ولا تستطيع النساء والفتيات المعرضات للعنف طلب المساعدة من قوى الأمن الداخلي إذا كن مقيمات بشكل غير قانوني أو مقيمات في المخيمات.

٤١- من تقرير «أثر جائحة كوفيد-١٩ على وضع النساء والفتيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان» الصادر عن جمعية النجدة الشعبية (٢٠٢٠) والتي قابلنا مديرتها ليلي العلي لترفدنا بتفاصيل أدق.

٤٢- من المقابلة التي أجريناها مع ليلي العلي.

تحدث ليلى العلي عن أثر الأزمة على النساء في المخيمات الفلسطينية، ولا تتردد في أن تصفها بأنها أزمة معقدة ومتشابكة، لا سيّما أن مكاتب ووحدات مؤسسة النجدة تشهد طلبًا متزايدًا على المساعدات المالية العاجلة غير المشروطة، ليس فقط على النطاق الفلسطيني بل اللبناني أيضًا، وهذا ما لمستته النجدة بشكل خاص بعد انفجار مرفأ بيروت. ومع انهيار العملة اللبنانية، صار العبء كبيرًا على النساء اللواتي يتدبرن شؤون المنزل مع ارتفاع الأسعار، ما أدى إلى انحسار القدرة الشرائية للعائلات زيادة على محدوديتها ما قبل الأزمة. وتشير ليلى إلى أن الأمن الغذائي عند اللاجئين الفلسطينيين لا سيما عند الحوامل، بات في خطر حقيقي وبحاجة إلى متابعة بالتزامن مع تراجع الوضع الطبي والمراجعات الصحية الدورية. كما تمثلت المشكلة الأبرز عند النساء اللاجئات بعد الانفجار بعدم الشعور بالأمان وتنامي الإحباط والاكتئاب (المُسجّل من قبل بفعل عدم القدرة على الوصول إلى مجمل الحقوق، لكن ذلك ازداد الآن). من جهة أخرى استطاعت النجدة أن تعثر على التوازن بين مساري التنمية والمناصرة من جهة والإغاثة والمساعدة من جهة أخرى (فتاريخ عمل المنظمة استدعى في أوقات سابقة البحث عن ملاجئ آمنة للنساء اللواتي يتعرضن للضغوط ويحتجن إلى الاستشارات، لا سيّما الدعم النفسي والاجتماعي). بالنسبة لليلى، ساهمت الجهود الإغاثية التي لعبتها النجدة في المجتمعين المحليين الفلسطينيين واللبناني، في هدم الكثير من الأفكار العنصرية والمسبقة تجاه اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات.

ثمة الكثير من المحدودية في الحركة والقدرة على التوظف والحصول على الحقوق، وكلها ترتبط باللاجئين والنزوح والهجرة في لبنان. لكن قانونيًا ولوجستيًا وإن تنامت السرديات والممارسات العنصرية تجاه الثلاثة، لا يزال هناك اختلاف في التوصيف القانوني المرتبط باللاجئين/ات الفلسطينيين/ات والنازحين/ات السوريين/ات، وكلاهما لا تنطبق عليه ما ينطبق على العمالة المهاجرة فيما يتعلق بالعمل بشكل خاص. وبحسب ليلى العلي، ما من تعريف قانوني واضح للاجئ/ة الفلسطيني/ة في لبنان، رغم محاولات لجنة الحوار الفلسطيني-اللبناني العمل لوضع أطر أكثر وضوحًا في ذلك الاتجاه. لذا بقيت نتائج ذلك الحوار من دون إقرار ولا تزال خاضعة للاستنسابية، ما أثر على التعاطي مع قوانين وقرارات العمل. وبالتالي، ساهم هذا الأمر في تحديد المهن المحصورة بالعمالة الأجنبية وحصر الكثير من فرص العمل. واليوم مع تدهور الوضع الاقتصادي، يتراجع هذا الواقع أكثر وتصبح الفرص أكثر محدودة، وبالتالي أشدّ وطأة على أسر بحاجة للإعالة. وتعتبر سوسن عبد الرحيم أن موجات الإقفال المرافقة لكورونا أدت إلى فقدان الوظائف اليومية غير المهيكلة أو الزراعية التي كانت اللاجئات تلجأن إليها، ما ضاعف مأزقهن الاقتصادي ومأزق الأسر اللاجئة في العموم. وبحسب دراسة كانت تتابعها من خلال مشروع أمانة حول اللاجئات السوريات، ترافقت هذه الأزمة مع إحباطات وحالات صعبة من التعامل مع الصحة النفسية للاجئات النساء لا سيما الفتيات في مقتبل العمر<sup>٤٣</sup>.

على صعيد الناشطة المدنية والنسوية في فضاء اللجوء السوري، عدنا إلى منظمة النساء الآن من أجل التنمية (أبرز المنظمات العاملة على شؤون المرأة السورية في لبنان). يشير أنس تلو الناشط والمنسق في المنظمة إلى أن في البداية ومع تأسيسها عام ٢٠١٤، ركزت المنظمة على النساء السوريات وأطفالهن وهموم الأسرة السورية اللاجئة. كان ذلك من خلال برامج تعنى بالتطوير المهني والتعليمي، ومن خلال الحماية وجلسات الدعم النفسي الفردية والجماعية والصحية والبرامج القيادية التي تدعم النساء في المجال العام والسياسي، ناهيك عن القرارات المتعلقة بحقوق النساء والمواطنة والدمج بين المناصرة والأبحاث والعمل مع الحملات التي تقودها نساء، منها ضدّ تزويج الطفلات وحملة عائلات من أجل الحرية (عملاً على قضية المختطفين). وبحسب أنس، كان للوباء أثر شديد على النساء وعمل المنظمة والمنظمات التي تستهدف أحوال اللجوء بشكل عام. فحاولت المنظمة الاستجابة عن بعد، لكن كان ذلك مليئاً بالتحديات. ولأن الوباء ترافق مع الأزمة الاقتصادية، كانت الجهود منصبة على تعزيز التضامن النسوي بين السوريات واللبنانيات من خلال التشديد على أن التمييز والعنف واحد. كما يشرح أنس إلى أن المسار الذي ذهبت فيه المنظمة مشابه لكثير من المنظمات التي اضطرت للعب دور إغاثي، رغم دورها التنموي الأساسي. وتجلّت في الآونة الأخيرة الحاجة الأساسية لتحويل جزء كبير من التمويل إلى نطاق المساعدات المالية العاجلة غير المشروطة.

يتحدث أنس عن مفهوم التقاطعية كعنصر جوهري في فهم أثر الأزمات الحالية على اللاجئات. وعلى الرغم من أن العنف ضدّ النساء ظاهرة منتشرة في لبنان، إلا أن وقعها يختلف من امرأة لبنانية إلى امرأة لاجئة، ومن امرأة لاجئة تعيش في خيمة إلى لاجئة تعيش في منزل، وامرأة تعيش مع كامل أسرتها وامرأة زوجها مخطوف أو مقتول. كلها معايير تترك أثرها في سبيل العنف والاستغلال ضمن منظور تقاطعي ليس بالضرورة خاضع للمفهوم الأكاديمي، لكنه حاضر في لوعي المجتمع وتلقيه لنقاط الضعف، حسبما يشير أنس. ثمة خوف عميق من الإبلاغ عن العنف عند اللاجئات، وهو ما أشارت إليه كل من ليلى العلي وسوسن عبد الرحيم لناحية تردد النساء والفتيات في استعمال القوانين القائمة التي هي غير كافية لتأمين الحماية بشكل عام. وبحسب أنس، يمكن للاجئات حتى غير المسجلات رسمياً، استخدام القانون للتبليغ من دون أن يتعرضن للتوقيف، لكن الأغلبية منهن لا تعلم بذلك. وتتصدر المشهد اليوم مشكلة الإيواء في حال تمّ الإبلاغ، لا سيّما أن منطقة البقاع لا تحتوي على مراكز لاستقبال المعتقات، ما يدفعهن إلى عدم التفكير أصلاً بتقديم شكوى، لأن مفاعيل الشكوى لن تطبق بما يضمن الحماية والابتعاد عن المعتف. تذكر ليلى العلي أن أعداد النساء اللواتي صرّحن بتعرضهن لحالات عنف تضاعفت بنسبة ٢٠٠ إلى ٣٠٠٪، وأن دائرة العنف المغلقة أخذت أبعاداً أكبر بسبب الانهيار الاقتصادي، ليس فقط على صعيد اللاجئات إنما أيضاً لدى اللبنانيات. يعود هذا الأمر إلى التباطؤ الرسمي من خلال عدم الفاعلية في كثير من الأجهزة الرسمية مؤخراً والتكاليف المترافقة مع المحاكمات ونفقات الدعاوى، إذ تعجز النساء عن تحمّل تكاليف الدعاوى. أما على صعيد اللجوء، في المخيمات الفلسطينية، تشير ليلى إلى عدم قدرة الوحدات الحماية الأمنية الرسمية على الدخول إلى المخيمات، ما جعل التعاطي مع حالات عنف شديدة الخطورة غير ممكن، وبالتالي يصبح الإبلاغ ضعيفاً جداً ويزيد من خطورة ما تتعرض له النساء.

مشكلة أخرى متفاقمة منذ حين لكنها تتخذ اليوم أبعادًا أشد خطورة داخل المخيمات تكمن في تزويج الطفلات لا سيما في مجتمعات اللجوء السوري. فأطلقت منظمة النساء الآن حملة «لا تكبرونا بعدنا زغار» للحد من تزويج الطفلات، وحصل عمل دؤوب على التوعية والحث على الدفع بمصير الفتيات نحو التعليم أو التطوير المهني (بقيادة لاجئات ولاجئتين من المجتمع المستهدف)، بدلاً من زواج ينهي مستقبل الفتاة. حصلت المنظمة على تعهد أكثر من ١٦٠٠ عائلة بعدم تزويج الفتيات دون ١٨ سنة، كما نجحت في جعل ١٧٦ عائلة تتراجع عن موقفها المؤيد لتزويج الطفلات وأوقفت ١٣ خطوبة لقاصرات. وتضيف سوسن عبد الرحيم في ضوء عملها على مشروع آمنة الذي يسعى إلى مكافحة تزويج الطفلات في المخيمات السورية في البقاع، إلى أن هذه المهمة شائكة ومرتبطة كثيرًا بتوافر التعليم واندراج الفتيات في المدارس. كما تتحدث سوسن عن الأساليب المعتمدة لمواجهة هذه الظاهرة لا سيما أن المقاربات التي اعتمدها المشروع التي تعمل عليه برأيها تقليدية للغاية وينبغي تطويرها لتكون أكثر فعالية في الحماية. فلا تحمي الحصص التوعوية التي تعطى للفتيات من الزواج المبكر، لأن المشكلة متعلقة بتقاطعية الأنظمة والنسب المدرسي، وهناك يكمن الحل الفعلي. أما الحديث المسطح عن تزويج الطفلات والعائلات من دون تناول جذور النظام من خلال المعالجة، فلا يوصل إلى نتائج محققة. لذا يتجسد الحل المؤكد الذي يوصل إلى الحد من المشكلة في إلزامية التعليم عند اللاجئيين/ات حتى الصف الثاني عشر عند الفتيات والصبيان وإعانة التركيبة الاجتماعية لكيلا تُقطع هذه الرحلة التدريسية. وبالنسبة لرهام قنوت، الأمر لا يقتصر على الاحتياج الاقتصادي، هنالك عائلات مؤمنة أن الزواج هو ما يجب أن يحصل لبناتها، وأن تتزوج باكراً لتؤسس عائلة؛ فالحاجة هنا تتجاوز الظروف والأنظمة لمحاكاة ثقافية وأيديولوجية تبذل هذه النظرة لحماية الفتيات.

كما تطرقت علا الجندي إلى حال التعليم في فضاءات اللجوء واستندت إلى دراسات قاربت الوضع التعليمي للفتيات في المخيمات. لذا لاحظت أن أغلب الأهالي يعانون الأمية لأنهن في الأصل جاؤوا من أماكن تعاني فقرًا شديدًا في التنمية والتعليم كإرياف الرقة وحلب ودير الزور. لذلك كانت من نشاطات المبادرة «غرسة» فتح الصفوف للأطفال والأمهات (لأن أغلب الآباء لم يلتزموا). حاولت المبادرة التعليمية أن تحتضن النساء، والفتيات وأن تنشأ مساحة آمنة تؤمن نتائج توعوية واجتماعية مستدامة ضمن الإمكانيات المتاحة لعملها كمبادرة لم تسجل في لبنان بعد. تقول علا إن خلال الأزمة، ولأول مرة منذ تأسيس غرسة، تتلقى المبادرة طلبات عمل من لبنانيات ما يوضح عمق الأزمة ويولد في الوقت ذاته فرصًا للعمل الجماعي والشعور المشترك بالمشكلة والمسؤولية، لا سيما أنها تعتقد أن الخطاب العنصري الشعبي محدود، لكن هو أكثر وضوحًا في الإعلام والسياسة. أما للسرديات العنصرية التي أوجتها الأزمة الحالية، أسباب مرتبطة بالشائعات التي تخرج في كل حين وآخر لتروج أن السوريين والسوريات يتقاضون أموالًا طائلة من هيئة الأمم بالدولار الأميركي، في الوقت الذي يعاني فيه لبنان شحًا شديدًا في الدولار. تخرج العديد من الأصوات السياسية لتؤكد هذه السردية فيما يشبه تعبئة شعبية ضد اللجوء السوري. يشير أنس إلى أن آليات استلام المساعدات المالية التي غالبًا ما تتم من خلال النساء، فاقمت السرديات والممارسات العنصرية ضد السوريين وهي بحاجة إلى المراجعة وإعادة الهيكلة، لكسر هذه السردية بما يترافق مع خطاب حقوقي مواز يظهر أثر الأزمة على الجميع لا سيما على مجتمع اللجوء.

وتحدثت رهام قنوت أن أغلب السوريات اللواتي عانين في لبنان، جئن من مناطق ريفية في سوريا ومن خلفيات اقتصادية وتعليمية متواضعة. فظهر ضغط معيشي حقيقي عليهن، إذ أقامت غالبتهن في مخيمات اللجوء... «في النهاية يعتبر اللاجئ/ة لاجئاً/ة عندما يكون فقيراً» بحسب رهام. ومع تفاقم الأزمة في لبنان، تدهور الوضع بشكل أكبر، وعلى الرغم من توقف الحرب في بعض المناطق السورية، إلا أن العنف والتهديد لا يزالان قائمين، وبالتالي فالسرديات المؤدية إلى وجوب إعادة اللاجئين/ات هي ليست فقط عنصرية بل تؤدي إلى تعريضهم/ن إلى الخطر. تتفاقم سرديات العنصرية عندما تصبح الموارد شحيحة. ليس من شأن اللاجئات دحض هذه الادعاءات أو السرديات، والأجدى ألا تُطلب هذه المهمة منهن بل أن يتم العمل على الحماية القانونية لهن وللبنانيات بالتوازي. تعبر رهام عن التجارب النسوية الشابة في إطار اللجوء السوري في لبنان وسبل إيجاد الهوية النسوية في نطاق بعيد عن البلد الأم سوريا وتحت ظلال العنصرية الكلامية أو الفعلية. تفتقد رهام أجواء الأختية النسوية في المقاربات النسوية السورية في بلاد اللجوء، حيث إنها والعديد من بنات جيلها حاولن الانخراط في العمل الأكاديمي، بدلاً من العمل المجتمعي لهذا السبب. وفي المقابل، تعترف رهام أنها عثرت على بيئة نسوية حاضنة وأكثر مساندة في العديد من الناشطات النسويات في لبنان بشكل عابر للأجيال ويؤسس لجيل جديد مدعوم وموجه من ناشطات ونسويات لهن خبرة طويلة وعميقة في العمل الحقوقي.

مجتمع الميم في  
لبنان:

العبء الاجتماعي  
والقانوني والمعارك  
اليومية من أجل  
البقاء في لبنان

على صعيد الناشطة المدنية والنسوية في فضاء اللجوء السوري، عدنا إلى منظمة النساء الآن من أجل التنمية (أبرز المنظمات العاملة على شؤون المرأة السورية في لبنان). يشير أنس تلو الناشط والمنسق في المنظمة إلى أن في البداية ومع تأسيسها عام ٢٠١٤، ركزت المنظمة على النساء السوريات وأطفالهن وهموم الأسرة السورية اللاجئة. كان ذلك من خلال برامج تعنى بالتطوير المهني والتعليمي، ومن خلال الحماية وجلسات الدعم النفسي الفردية والجماعية والصحية والبرامج القيادية التي تدعم النساء في المجال العام والسياسي، ناهيك عن القرارات المتعلقة بحقوق النساء والمواطنة والدمج بين المناصرة والأبحاث والعمل مع الحملات التي تقودها نساء، منها ضدّ تزويج الطفلات وحملة عائلات من أجل الحرية (عملاً على قضية المختطفين). وبحسب أنس، كان للوباء أثر شديد على النساء وعمل المنظمة والمنظمات التي تستهدف أحوال اللجوء بشكل عام. فحاولت المنظمة الاستجابة عن بعد، لكن كان ذلك مليئاً بالتحديات. ولأن الوباء ترافق مع الأزمة الاقتصادية، كانت الجهود منصبة على تعزيز التضامن النسوي بين السوريات واللبنانيات من خلال التشديد على أن التمييز والعنف واحد. كما يشرح أنس إلى أن المسار الذي ذهبت فيه المنظمة مشابه لكثير من المنظمات التي اضطرت للعب دور إغاثي، رغم دورها التنموي الأساسي. وتجلّت في الآونة الأخيرة الحاجة الأساسية لتحويل جزء كبير من التمويل إلى نطاق المساعدات المالية العاجلة غير المشروطة.

يأتي هذا الرصد بموازاة حملة تُشنّ في لبنان ضدّ مجتمع الميم، من خلال إزالة علم ألوان الطيف من منطقة الأشرفية على يد مجموعة تطلق على نفسها اسم «جنود الرب». حصل هذا في الوقت الذي صدر فيه بيان لوزير الداخلية اللبناني بسام المولوي، محذراً مجتمع الميم ومناصري القضايا الكويرية من التجمع والتظاهر في ظلّ دعوات متفرقة مؤيدة لبيانه من قبل رجال الدين.

على الرغم من كون القضية الكويرية تواجه الكثير من العثرات في المجتمع اللبناني، لأنها تطال أحد الجوانب غير الخاضعة للنقاش عند فئات واسعة من المجتمع أي الجنسية والهوية الجنسية، إلا أن الحركة النسوية في لبنان تمكنت تدريجياً من كسر الصمت حول حقوق مجتمع الميم، لا سيّما بعد مؤتمر بكين عام ١٩٩٥. في مقال سابق لي حول النسوية في التسعينيات<sup>٤٤</sup> في لبنان - صادر عن ورشة المعارف - تحدثت العديد من الناشطات النسويات عن أثر مؤتمر بكين في تحويل الأنظار إلى بعض القضايا التي كانت مهمشة سابقاً، ومنها قضايا مجتمع الميم وأنّ القضية أدرجت على جدول الأعمال النسوي ومفكرة حقوق الإنسان. وعملت الحركة النسوية والكويرية على خلق نقطة تحول في مسارات التمويل النسوي العالمي، وبالتالي خلق هذا فرصة لزيادة الوعي وإلقاء الضوء على التحديات والوصمة والتهديدات التي تصاحب مجتمع الميم في لبنان. وعلى الرغم من أنّ ثمة وصمة لا تزال تصاحب هذه القضية التي تطال أفراد أكثر من المجتمع، إلا أن جهود التوعية والمناصرة غيرت مفاهيم رئيسية متعلقة بالمثلثة والحق في المغايرة والاختلاف والعبور إلى الهوية الجنسية والخروج إلى العلن، وذلك لصالح حقوق مجتمع الميم. كما خلقت لهم مساحة آمنة نسبياً في بعض المناطق اللبنانية أو بين ثقافات ومجتمعات معينة<sup>٤٥</sup>. على الرغم من أننا لا نستطيع اعتبار هذا البلد مكاناً آمناً أو مساحة آمنة في نهاية المطاف، لا سيّما على مدى السنوات الثلاث الماضية حيث تركت الأزمات التي تكشف عن علامات لا يمكن إنكارها.

٤٤- المقال متوفر على موقع ورشة المعارف من خلال هذا الرابط:

<https://www.alwarsha.org/wp-content/uploads/2021/07/Fatima-al-Moussawi-Narrating-1990s-.pdf>

٤٥- من تقرير «طالما هم بعيدون عنا» الصادر عن المؤسسة العربية للحرية والمساواة ومركز الموارد الجندرية والجنسانية (٢٠١٥).

حتى وإن بُذلت الجهود الاجتماعية والمدنية، فلا يزال الجانب القانوني يناهض حقوق وحرّيات مجتمع الميم، حيث تعاقب المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني «أي اتصال جنسي مخالف للطبيعة»<sup>٤٦</sup> بالسجن لمدة تصل إلى عام. وعلى الرغم من أن القانون يعادي الحرية الجنسية، إلا أنه بالإمكان تأويله بشكل يناقض الهدف منه، وهذا ما حصل لاحقاً لا سيّما أن القانون فضفاض وواسع ويحتمل التأويل. لكن القانون نفسه غالباً ما تُرجم مقروناً بفكرة العقوبة الدينية والعقلية الاجتماعية إلى موقف عنيف تجاه الأفراد الكوريين ومطالب الحركة الكورية. على سبيل المثال، تواجه العبارات في لبنان عنفاً منهجياً وتمييزاً في الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التوظيف والرعاية الصحية والسكن بالإضافة إلى الموقف السلبي العام تجاههن. وبقيت هذه المواقف السلبية التي تراجعت مع مرور الوقت، إلى حد كبير تمييزية وخطيرة، ناهيك عن الصعوبات التي تصاحب أعضاء مجتمع الميم المنتمين إلى مجتمعات اللجوء أو يعيشون فيها حيث لا يمكن طرح هذه المشكلة حتى يصبح الشخص في الخارج. الجدير بالذكر أن الكثير من المنظمات أو المبادرات العاملة مع المجتمعات اللاجئة تتحاشى الخوض في هذه المسألة داخل مجتمعات اللجوء، لاعتبارات تتعلق بضمان تقبل استمرارية عملها في بيئات ترفض الحديث عن هذا الموضوع رفضاً قاطعاً. لكن ثمة محاولات في حال مخاطر حقيقية ومحدقة بأفراد مجتمع الميم اللاجئ/ات لإرسالهم/ن إلى أماكن وأطر حمائية. الجدير بالذكر أن الرجال الكوريين اللبنانيين والمنتمين إلى الطبقة المتوسطة أو الميسورة كانوا أقل تأثراً بتطبيق هذا القانون من الرجال الكوريين اللاجئ/ات أو المنتمين إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية أقل ارتياحاً؛ وهنا تبرز التقاطعية كعامل في المقاربة الكورية.

في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، كانت الحركة الكورية والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان في لبنان يعملون بهدف نقل نضالاتهم إلى الشوارع، من خلال الاحتجاجات والهتافات والكتابة على الجدران والمناقشات العامة. بالنسبة لأفراد مجتمع الميم، كانت تلك فرصة لنقل المطالب والنضالات من الهوامش إلى الخطاب السائد. ومع ذلك بعد فترة ليست بالطويلة، أصبح مجتمع الميم من أكثر المجتمعات تضرراً من الانهيار الاقتصادي وانفجار بيروت وانتشار الوباء. وفقاً للنشطاء/ات، أثرت الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت بسبب إجراءات الإغلاق الشديدة، بشكل غير مسبوق على أفراد مجتمع الميم. لكن انفجار بيروت الذي دمر مناطق مار مخايل والجميزة، ترك أثراً غير مسبوق على المجتمع الذي يتجمع في الغالب في هذه الأماكن. وفقاً لنشطاء مجتمع الميم، فإن معظم تجمعاتهم/ن الفنية والمنظمات غير الحكومية والحانات والمقاهي والمنازل الموجودة في المنطقتين قد تأثرت بشكل كبير بالانفجار، ما تسبب في فقدان الشعور بالأمان والانتماء. كما ذكر أفراد مجتمع الميم أنهم يعجزون عن الشعور بالأمان في أي مكان آخر في البلد. وهذا يضاف إلى الخسائر السابقة للأشخاص الذين ما زالوا يسعون إلى العدالة والانتماء في بلد يقوض حقوقهم الأساسية وهويتهم. كما قمنا بإجراء المقابلات مع المنظمات ذات الصلة والمعروفة مثل حلم (طارق زيدان)، وملاذ الفنانين (داينا أش)، وقادرة (رينيه أدانوف)، وكراس (هاشم هاشم)، ومرسي (سارة أبو زكي)، ومنظمات أخرى تعمل على هذا النطاق لكننا لم نتمكن من مقابلتها. حاولنا مقاربة التحديات التي تواجه الحركة الكورية نظراً إلى أن الأزمات تركت التأثير الأعمق على حياتهم/ن ووجودهم/ن في لبنان.

٤٦- نص القانون متوافر عبر قراءة قانونية لهيومن رايتس واتش عام ٢٠١٨، موجودة عبر الرابط التالي:

<https://www.hrw.org/news/2018/07/19/lebanon-same-sex-relations-not-illegal>

٤٥- من تقرير «طالما هم بعيدون عنا» الصادر عن المؤسسة العربية للحرّيات والمساواة ومركز الموارد الجنسانية والجنسانية (٢٠١٥).

## الهيكل القانوني والاجتماعي لقضايا مجتمع الميم في لبنان

كما ذكرنا سابقاً، لا يُطبّق القانون نفسه باستمرار إذ يخضع أحياناً إلى تأويل القضاة القيمين على متابعة القضايا. وفي الواقع، يُعدّ القانون نفسه غامض ويترك لتفسير القضاة. لذا قرّر بعض القضاة أن الاتصال الجنسي بين شخصين من نفس الجنس ليس مخالفاً للطبيعة، وبالتالي لا داعي لمقاضاة الموقوفين؛ بينما قرر آخرون خلاف ذلك، لا سيّما في المحاكم في مدن لها طابع محافظ. كانت كافة الحالات التي اعتقلتها الشرطة تقريباً من الرجال ونادراً ما كانت من النساء. وهذا، بحسب هاشم ورينيه، متعلق بالمعايير الأبوية التي توصم الذكور في حال خضوعهم لمعايير جنسية غير مطابقة. ولدى المجتمع مواقف سلبية أكثر شديدة القسوة تجاه النساء المتحولات اللواتي تركن هوياتهن كرجال، من الرجال المتحولين الذين كانوا نساء وانتقلوا إلى الجنس «الأكثر قوة اجتماعياً». كما للسلطات الأمنية إجراءات تمييزية تجاه الرجال من مجتمع الميم أكثر من النساء، لأن الإدراك المجتمعي الذكوري ينظر إلى هذا على أن مثلية الرجل هي «انتهاك للرجولة» وبالتالي «فهي هجوم على الهياكل الأبوية وتجلياتها الجنسانية».

من أبرز النقاط الزمنية والأحداث التي أثرت على مسيرة مجتمع الميم مشاركة الحركة النسوية اللبنانية في مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥، تأسيس جمعية حلم وهي أول جمعية تعنى بالحقوق الكورية، وقضية حامد سنو المغني والموسيقي الذي واجه العديد من القضايا والتهديدات ورحل عن لبنان، وانتحار الناشطة الكورية المصرية سارة حجازي في كندا، وممارسات قوى الأمن الداخلي بحق الأفراد الكوريين/ات الموقوفين/ات والتغطية الإعلامية، تنامي الفن الكوري، بالإضافة إلى التهديدات ومنع المسيرات.

### ثورة ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩

تحولت الثورة التي بدأت بمطالب اقتصادية واضحة وغضب شعبي عارم تجاه التراجع المعيشي، لتشمل مطالب أوسع مثل الإصلاحات الاجتماعية والقانونية وإسقاط المنظومة الفاسدة. من بين المطالب التي وجدت طريقها في المقدمة هي القضايا الكورية<sup>٤٧</sup>. حملت بعض الاحتجاجات علم ألوان الطيف وشعارات لحقوق الكوريين/ات ورُسم الجرافيتي على الجدران في وسط البلد وقرب البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، كانت إحدى الخيم في ساحة رياض الصلح تابعة لجمعية حلم التي أخذت على عاتقها نشر الوعي والمعرفة حول القضايا الكورية. سبق واستخدمت هذه الشعارات في مسيرات يوم المرأة من كل عام وفي الاحتجاجات والمسيرات للحركة الكورية سابقاً، لكن الدخول إلى المشهد الوطني الأوسع للمناداة بهذه الحقوق حدث بشكل لم يسبق له مثيل. جاء ذلك مصحوباً بموجة من التعبير الفني المترافق مع حملات على جدران المدينة، فيما يمكن التعبير عنه على أنه فن مغاير للفن السائد أو استخدام الفن كشكل من أشكال التعبير والاحتجاج والثورة. كنا معتادين على

٤٧- امن مقال «أفراد مجتمع الميم في لبنان يستردون قوتهم: تقرير ومقاطع فيديو تُبرز التعايش والتضامن والفرصة الجديدة لتحقيق الحقوق» عبر موقع هيومن رايتس واتش (٢٠٢٠). الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2020/05/07/375050>  
٤٥- من تقرير «طالما هم بعيدون عنا» الصادر عن المؤسسة العربية للحرية والمساواة ومركز الموارد الجندرية والجنسانية (٢٠١٥).

رؤية الفن الكوري في شوارع الجميزة والكارنتينا ومار مخايل؛ لكن هذه المرة، كان الفن والكتابات والشعارات على جدران المباني الرئيسية في وسط بيروت بجانب شعارات أخرى مناهضة لممارسات النظام الطائفي والنظام المصري. يعكس هذا مدى جوهرية ووجودية ثورة أكتوبر/تشرين بالنسبة لمجتمع الميم وثنائيي الجنس والعايرين والكويريين/ات، باعتبارها زخمًا في تاريخ الحركتين الاجتماعية والحقوقية.

من الشعارات التي رفعتها الحركة الكورية في ثورة تشرين «رهاب المثلية هو المرض الوحيد»<sup>٤٨</sup>، في ردّ على سردية أن المثلية حالة مرضية، كما كتبوا على جدران المصارف «حقوق مجتمع الميم» وعبارة «إعبارت للثورة». كما كتب على الحواجز المحيطة بمجلس النواب «لحقوق المرأة، للعمال، للعاملات، للاجئين، للمثليين، للعايرين، للبنانيين، للاجئين».

## الانهيار الاقتصادي والوباء والإغلاق وانفجار بيروت

ساءت ظروف مجتمع الميم على نطاق واسع مع تراجع الوضع الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٩. فقد واجهوا/ن صعوبات في الحصول على الغذاء والسلع والاحتياجات الأساسية والسكن. سادت المخاوف المالية وفُرضت المزيد من القيود على وصولهم/ن إلى العمل حتى بالمقارنة مع أوقات سابقة. مع إغلاق المطاعم والحانات والنوادي الليلية حيث يعمل معظمهم/ن، أصبح معظمهم/ن عاطلين/ات عن العمل وبحاجة إلى المال. في ذلك الوقت، بدأت مكاتب جمعية مرسى، على سبيل المثال، التي تقدم عادةً خدمات صحية بتلقي مكالمات تطلب دعمًا ماليًا؛ فكان ذلك مؤثرًا على مدى سوء الوضع، واستمر الأمر في التدهور. واستجابة لذلك، بدأت مرسى في البحث عن سبل الدعم وجمعها لضمان المواد الغذائية والمستلزمات الصحية للأفراد الكويريين الأكثر تضررًا. مع بدء الوباء ولاحقًا مع انفجار مرفأ بيروت، لم يتمكن العديد من الكويريين/ات من دفع إيجاراتهم/ن وأجبروا على العودة إلى منازل عائلاتهم/ن حيث تعرضوا سابقًا للعنف والكرهية وسوء المعاملة والتهديد. قرر البعض من مجتمع الميم البقاء في منازلهم/ن خوفًا من العودة إلى منازل عائلاتهم/ن، رغم عجزهم/ن عن دفع إيجاراتهم/ن. ساعدتهم/ن مبادرات الإغاثة في تغطية تكاليف المعيشة غير المدفوعة التي تراكمت على ما يبدو لعدة أشهر من بداية الإغلاق حتى ما بعد الانفجار<sup>٤٩</sup>.

بعد انفجار بيروت، فقد العديد من أفراد مجتمع الميم منازلهم/ن وملاجئهم/ن، إذ تقع معظم هذه المنازل بجوار الكارنتينا والجعبيتاوي ومار ميخائيل والجميزة والأشرفية التي تضررت بشدة أثناء الانفجار (حتى اليوم، لا يستطيع الكثير منهم/ن الذهاب إليها أو العودة إلى مواقعهم الأولية ويُجبرون على العيش في مناطق لا تتقبلهم، لا بل تعرضهم للتمييز والتهديد). كانوا بحاجة إلى السكن والأثاث والمساعدة النقدية الفورية، خاصة وأن معظمهم/هن كانوا/كن عاطلين/ات عن العمل بالفعل منذ بداية الحجر البوابي وإغلاق المقاهي والمطاعم والحانات والمعارض الفنية. ومع ذلك، وبسبب

٤٨- بحسب مقال «إن لم يكن الآن، فمتى؟» على موقع هيومن رايتس واتش. المقال متوفر عبر الرابط التالي

<https://www.hrw.org/video-photos/interactive/2020/05/07/if-not-now-when-queer-and-trans-people-reclaim-their-power>

٤٩- من مقالة رشا يونس عبر موقع هيومن رايتس واتش والعربي الجديد «في لبنان، مساعدات «كوروننا» يجب أن تشمل الأكثر ضعفاً، بمن فيهم «مجتمع الميم»» عبر الرابط:

<https://www.hrw.org/ar/news/2020/04/16/341010>

الانفجار، دُمّرت هذه المراكز أو «الملاذات»، ما أدّى إلى صعوبة حصولهم/ن على المال. بالإضافة إلى ذلك، كان الوضع الاقتصادي في البلد نفسه يتدهور باستمرار، ما أدى إلى مزيد من الصعوبات حتى في الوظائف الأخرى ومناطق المعيشة/ العمل الأخرى. وقد أثار الشلل الذي أصاب البلد على أكثر الأفراد ضعفاً وتهميشاً. كما أصيب الكثيرون بجروح جسدية ونفسية. بين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠، أُجري مسح كبير وشامل لدراسة وتقييم تأثير الانفجار على الوصول إلى الخدمات بين أفراد مجتمع الميم. وكشفت الدراسة أن معظمهم/ن ما زالوا يعانون من تدهور في الصحة النفسية ومشاعر مضطربة وأنهم/ن غير قادرين/ات على النوم والتركيز مع ازدياد نوبات الخوف الشديدة. ومع ذلك، حمل الانفجار حواجز خطيرة أمام الوصول إلى الخدمات بسبب تكلفة الخدمات، والخوف من عدوى «COVID-١٩» التي بلغت ذروتها بشكل حاد بعد الانفجار. منذ ذلك الحين، أنشئ تحالف يلاكير/ Yalla Care<sup>٥٠</sup> الذي بدأ في وقت سابق خلال فترة الإغلاق للاستجابة لاحتياجات مجتمع الميم، فشمل منظمات مثل مرسى و«LebMash» وموزاييك وسكون و«SIDC» و«Haven for Artists»، لتقديم دعم إنساني شامل للكويريين/ات المتضررين/ات ولمستخدمي/ات المخدرات بعد وضع قائمة المستفيدين الأكثر ضعفاً وتحديد خطط المساعدة. خلال تلك الأوقات، كانت الصحة الجنسية مهمشة بعض الشيء لصالح المساعدات الإنسانية، وما زالت إلى حد كبير لكنّ التحالف سعى إلى أن يلبّي كافة الاحتياجات. أضيف في هذا الصدد أن ظاهرة التشرّد وفقدان السكن الدائم/ اللائق قد ازدادت بشكل كبير، لا سيّما بالنسبة للعابرات والعبارات اللاجئات، ما دفع بالعديد من الشبكات الكويرية للحصول على التمويل لمساعدتهن.

أدّى الانفجار إلى تراجع الصحة النفسية وفقدان الشعور بالأمان، إذ كان يلتقي أفراد مجتمع الميم عادة في تلك المناطق حيث كانوا يعيشون ويعملون. كان الشعور بفقدان المساحة الخاصة بهم/ن ثقيلًا ومدمرًا بحسب ما ذكر هاشم وربنيه وداينا. ومع ذلك، سارع تحالف يلاكير ونشطاء آخرون في التحرك. اثنان من المراجع في تنسيق الإغاثة وتوفير السكن والأثاث بعد انفجار بيروت هما ساندرّا ملحم، وهي ناشطة كويرية من لبنان ومنظمة ملاذ الفنانين التي تترأسها داينا. وبحسب هاشم هاشم، عملت هاتان الجهتان بكثافة على الأرض وكانتا شريكتين أساسيتين لمجتمع الميم في الإنقاذ.

## عبء الصحة ونقص الموارد اللوجستية والمادية

ثمة نقاش حول الوصول إلى الرعاية الصحية بين أفراد مجتمع الميم. فنظام الرعاية الصحية في لبنان ينهار بالفعل، ما يؤدي إلى إبعاد العديد من الاختصاصيين/ات الطبيين/ات عن البلد بفعل الهجرة المستمرة. فغادر العديد من الأطباء والاختصاصيين/ات في أمراض وعلاجات الغدد والهرمونات الذين كانوا يشرفون على صحة الأشخاص الذين يمرون بالعبور الجنسي. لذلك، لا تتم تلبية الاحتياجات الطبية للعديد من أفراد مجتمع الميم في الوقت الحالي. وثمة حاجة لإعادة بناء شبكة رعاية صحية صديقة ومتفهمة لأفراد مجتمع الميم مرة أخرى بطريقة تضمن توفر الطاقم الطبي الذي يتمتع بالمعرفة والوعي والقبول للمتابعة مع العابرين/ات بالطريقة الأنسب. تكمن إحدى الاهتمامات الرئيسية للحركة الكويرية في لبنان اليوم في الوصول إلى الخدمات الصحية والمكملات الهرمونية

٥٠- أجرى هذا التحالف دراسة كبيرة وموسعة لفهم وقع الأزمة والاحتياجات اللازمة. تقرير الدراسة متوافر عبر الرابط:

اللازمة للأفراد العابرين/ات لإكمال انتقالهم الفيزيولوجي. على سبيل المثال، حصلت مرسى على تمويل للعمل مع اختصاصية في الصحة الجنسية للعمل مع العابرين/ات جنسيًا، وبحلول الوقت الذي استُلمت فيه المنحة، غادرت تلك الطبيبة لبنان ضمن موجة هجرة الكادر الطبي غير المسبوقة من لبنان. لذا سعت الجمعية إلى العثور على اختصاصي/ة أخرى، لكنّ هذا صعب ويحمل الكثير من التحدي في ظلّ استمرار هجرة الاختصاصيين/ات.

كان التأثير الآخر لهذه الأزمات على الصحة هو الانخفاض في محاولات الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية، إذ لم يعد يُنظر إليها على أنها أولويات، بسبب ارتفاع أسعار بعض الخدمات ومحدودية الحركة والأجواء الضاغطة في العيادات بسبب عبء فيروس كورونا والخوف من العدوى. ومع ذلك، ازداد الطلب على دعم الصحة النفسية والاستشارات النفسية والاجتماعية، ولحسن الحظ، قدّمت هذه الخدمات على نطاق واسع أثناء الإغلاق وبعد انفجار بيروت، لأنها كانت متاحة من خلال المكالمات الهاتفية، وبالتالي وصلت إلى معظم الناس. كان مرضى فيروس نقص المناعة البشرية «HIV» أيضًا خائفين من مضاعفات الإصابة بفيروس كورونا، نظرًا إلى محدودية المعلومات حول انتشار الوباء (اعتقد البعض أنهم أكثر تعرّضًا للفيروس). وتدرّجياً عندما تطورت البيانات وأقرّت تقارير منظمة الصحة العالمية بخلاف ذلك، انحسر القلق في هذا الصدد. ومع ذلك، تكمن المشكلة الأخرى التي يواجهها الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الآن، في عدم توفر الأدوية الخاصة بهذا الفيروس أو محدودية الكمية التي كانت توفرها وزارة الصحة سابقًا بشكل كافٍ، ولم يعد يتم توفيرها بنفس الطريقة بعد الآن. إن انقطاع علاج فيروس نقص المناعة البشرية له آثار صحية خطيرة يجب تجنبها ويشكل تهديدات جدية على حياة المرضى. يُعدّ هذا العلاج باهظ الثمن وغير متوفر في الأسواق اللبنانية. بالإضافة إلى ذلك، يزداد الطلب على الواقي الذكري المجاني، ولهذا السبب تقوم العديد من المنظمات بجمع الأموال لشراء المزيد من الواقيات الذكرية لتوزيعها، لا سيّما بين الأفراد العابرين/ات جنسيًا.

## الفن الكويري وقدرته على خلق مساحات مشتركة: ديمومة للقضايا وفضاءات للتعبير

من بين كافة المقابلات التي أجريناها لرفد هذا الجزء من البحث، استوقفنا حضور الفن في الوجدان الكويري في لبنان كأحد أساسيات التمرد والتعبير عن الرغبة بالتغيير والثورة. فبرز الفن كوسيلة من الوسائل الكويرية من أجل البقاء. على سبيل المثال، يقوم هاشم هاشم باعداد مسرحيته وكتابة شعره، كما تقوم رينيه بالتعبير عن نفسها من خلال الرقص والفنون الكويرية، بينما يجمع ملاذ الفنانين مختلف الفنانين والفنانات للتعبير عن ذاتهم/ن وعن المخاوف والآمال والحياة التي ينشدونها من خلال مختلف أساليب التعبير الفنية وحلقات نقاش ثقافية وفنية لا تخلو مطلقًا من التطرق للشؤون الحقوقية. يُعتبر الفن الكويري في لبنان واسعًا ومتناميًا، ويتألف من المسرحيات والكوميديا البديلة وتصميم الرقصات والرقص والرسم وفن الدراغ/drag الكوميدي الساخر (فن متنامي ونشط في لبنان: ساندراملحم هي فنانة رائدة في هذا المجال، وهي كذلك ناشط لعبت دورًا في جهود الإغاثة).

لعلّ من أبرز المخاوف والاحتياجات التي رافقت مجتمع الميم في الآونة الأخيرة وصولاً إلى اليوم، هي الحاجة إلى المساعدة المالية الفورية والمأوى أو تحسين/ تجديد/ إعادة بناء المأوى المتضرر، فضلاً عن المساعدة في إيجارات البيوت وإعادة تموضع السكن إلى أماكن أكثر أماناً بالإضافة إلى الأمن الغذائي والأمان الطبي والصحي والحصول على التمويل في أكثر من اتجاه، لا سيّما في ظلّ تراجع القدرة على إيجاد عمل، والحاجة إلى مغادرة البلد لا سيّما لمن يأتون من مجتمعات اللجوء إلى بلاد أكثر أمناً واحتضناً والعمل على إصلاح السرديات القانونية والاجتماعية والإعلامية. تشير رينيه الناشطة العابرة جنسيّاً إلى أن من الأساسي النظر في هيكلية دعم قوى الأمن ومجتمع الميم في الوقت ذاته في حين تمارس فيه قوى الأمن أشكال مختلفة من العنف ضدّ مجتمع الميم. وفي الوقت الذي أصبح فيه الهجرة هي الوجهة الأبرز أمام الأفراد الكوريين/ات، تقول داينا آش إن أبرز الأسئلة التي يجب على مجتمع الميم طرحها هو مقدار التحمل تجاه ما سيتعرضون/يتعرضن له في لبنان أو بلد آخر إن كان ذلك مقدار التمييز العرقي الذي يستطيعون تلقيه في الخارج أو مقدار التمييز على أساس الجنسية والميول الجنسية في لبنان.

المنظومة القانونية  
بين القصور  
في النص والعرقلة  
في التطبيق:  
السياسة والطائفية  
عائقان مستمران

## التمييز القانوني والسياسي المستمر

ما يجعل الوضع الحالي يوغل في أبعاد صعبة هو الافتقار إلى البنية التحتية القانونية الداعمة التي يمكن أن تحمي النساء ومجتمع الميم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. للتشريعات أثر عميق على حياة المرأة في لبنان. أصلحت بعض هذه التشريعات في السنوات الماضية بسبب النشاط النسوي الدؤوب أو الإرادة السياسية والفرص التي تم اقتناصها في لعبة السياسات. ولكن بقي البعض الآخر على حاله بسبب الحساسيات السياسية وتناقض الإصلاحات مع قانون الأحوال الشخصية المحمي بشدة من قبل رعاة الطوائف والذي يهيمن على محاكم الأسرة وإدارة كل جوانب حياة النساء في الدولة. بحسب كل الشخصيات النسوية التي قابلناها، تُعتبر قوانين الأحوال الشخصية المظلة الكبرى لكل الإجراءات التعسفية ضد النساء واتخاذ العدالة لمجرأها. نضيف إلى قوانين الأحوال الشخصية، القوانين التي كانت في قلب المعارك النسوية خلال السنوات الماضية، أي قانون الجنسية وقانون العنف ضد المرأة وقانون التحرش وقانون تزويج القاصرات أو الطفلات وقانون الحضانة ونظام الكفالة المتأني عن غياب قوانين عادلة تحمي العاملات المهاجرات. والحقيقة، لا يمكن قراءة أي تمييز قانوني بعيداً عن ضعف مشاركة المرأة في البرلمان وغياب الأجندة النسوية الصلبة عن طاولة السياسة في لبنان وعلى المستوى الوطني. نذكر أيضاً أنّ أنظمة الانتخاب والتصويت موضوعة بشكل لا يسمح للنساء بأخذ نتائج مناصفة للرجال على مستوى الأفضية، ما يعزز غياب الكوتا بالرغم من أنها خاضعة أيضاً لنقاش الجدوى والأهمية داخل الدوائر النسوية في لبنان. وعلى الرغم من المحاولات والمناذاة الدائمة لحضور سياسي كمي وبنوع أكثر قوة، يبقى للنظام الفاسد والمفرغ من التشريع محدودية تأثير وجود النساء في السلطة، وغالباً ما حدثت عمليات التغيير بفعل ظروف معيّنة، وليس بسبب منهجية واضحة تستقطب النساء أو تتأثر بهن وبنضالاتهن.

طرحت النائبة عناية عزالدين في إحدى جلسات مجلس النواب في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٠ مقترح قانون الكوتا النسائية في البرلمان والذي يقضي إلى تعديل قانون الانتخاب الصادر عام ٢٠١٧ لضمان ٢٦ مقعد نيابي في الانتخابات القادمة للنساء مع إمكانية انتخاب نساء أكثر من خارج الكوتا. كما شدّدت في مقترحها على أن هذه الدعوة ما هي إلا انعكاس لما تردده الكتل النيابية دوماً حول تمكين المرأة وأهمية المشاركة السياسية لها. المفارقة أنّ النواب رفضوا مناقشة المقترح ولم يتعاملوا معه بجدية (حتى من داخل الكتلة النيابية التي تنتمي إليها عزالدين)<sup>٥١</sup>، ما دفع النائبة إلى مغادرة الجلسة النيابية. لذا ترتفع الأصوات داخل الحركة النسوية المطالبة منادية بالكوتا، بينما ترتفع أصوات أخرى من داخل الحركة رافضة لهذا المبدأ باعتبار أنه يُؤطر ويحدّد المشاركة السياسية للنساء. لكن تبقى حجة المؤيدين/ات هي أن إلزام البرلمان والمجتمع بثقافة مشاركة المرأة الواسعة لا يمكن أن يتم إلا مع تحديد عدد معيّن للمقاعد التي ستشغلها النساء. واللافت قبيل الانتخابات النيابية ٢٠٢٢ أن أكثر من خمسين مؤسسة وجمعية وشخصية شكّلت «منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان»، واجتمعت لإطلاق لائحة مطالب لإحقاق المساواة الجندرية ووجهتها للمرشحين والمرشحات في الانتخابات النيابية التي حصلت في ١٥ أيار ٢٠٢٢<sup>٥٢</sup>. وكان من أبرز هذه المطالب للمرشحين/ات: «الالتزام بعدم تضمين خطاباتهم/ن وظهورهم/ن الإعلامي وحملاتهم/ن الانتخابية أي تمييز ضد النساء أو تنميط أو إشارات ذكورية أو أبوية أو كارهة للنساء، المطالبة بإدماج منظور جندري في

٥١- من مقال نشر في العربي الجديد بعنوان "الكتل النيابية في لبنان ترفض مناقشة "الكوتا النسائية""، الرابط:

<https://www.alaraby.co.uk/society>/الكتل-النيابية-في-لبنان-ترفض-مناقشة-٢٢%-الكوتا-النسائية-٢٢%

٥٢- «منصة المجتمع المدني النسوي عرضت ١٠ مطالب تشكل خريطة طريق للنايبات والنواب المستقبليين لتحقيق المساواة الجندرية» عبر الرابط:

<https://www.nna-leb.gov.lb/ar>/متفرقات/525303/منصة-المجتمع-المدني-النسوي-عرضت-10-مطالب-تشكل-خريطة

الخطط والتشريعات والموازنات المستقبلية كافة، سن تدابير مؤقتة مثل الكوتا للإسراع في تأمين تمثيل متساو للنساء في الهيئات المنتخبة والمعينة في كل مجالات الحياة العامة، اعتماد قانون يحمي النساء من العنف السياسي، بما في ذلك أي إجراء يهدف إلى حرمان المرأة من المشاركة في الأنشطة السياسية أو الحزبية أو التنظيمية، المطالبة بإصلاحات اقتصادية مراعية للفوارق الجندرية، اعتماد قانون لمكافحة تزويج الأطفال والطفلات وتحديد ١٨ سنة كحد أدنى لسن الزواج، تعديل المادتين ٥٠٣ و ٥٠٤ من قانون العقوبات لتجريم الاغتصاب الزوجي، إلغاء المادتين ٥٣٤ و ٥٢١ من قانون العقوبات اللتين تستخدمان لتجريم العلاقات المثلية، إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية يطبق على كل النساء والرجال في لبنان، تعديل قانون الجنسية لضمان منح المرأة اللبنانية الحق ذاته الذي يتمتع به الرجل في إعطاء جنسيتها إلى أولادها وزوجها الأجنبي، تعديل المادة ٢٤ من القانون ١٧/٤٦/٢٠١٢ لزيادة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر إلى ١٤ أسبوعاً كحد أدنى وإقرار إجازة الأبوة، إلغاء المادة ٢٦ من قانون العمل التي تحظر على النساء العمل في مهن معينة تعتبر شاقة أو خطيرة، تعديل المادة ١٤ من قانون الضمان الاجتماعي الذي يعطي الزوج الحق بالاستفادة من التقديرات العائلية عن زوجته غير العاملة ولكنها لا تسمح للزوجة بالاستفادة منها إلا في حال كان زوجها قد بلغ ٦٠ عاماً أو أكثر أو إذا كان يعاني من عاهة جسدية أو عقلية، سن قانون لتنظيم عمل العاملات في الخدمة المنزلية وإلغاء نظام الكفالة وتوسيع نطاق حمايتهن، تعديل القانون ١٦٤ المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر بما يتماشى مع بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر لتحقيق أقصى قدر من الحماية للناجيات»، كما ورد في البيان الذي تلتته مديرة منظمة أبعاد غيدا عناني<sup>٥٣</sup>.

## المرأة في السياق السياسي اللبناني

خلال الخمسينيات من القرن الماضي، حصلت المرأة اللبنانية على حق الاقتراع، وتلك كانت خطوة متقدمة مقارنة بالسياق العربي والشرق أوسطي بحلول ذلك الوقت، بحسب بحث لرويدة المعاينة وآخرين من عام ٢٠١٢<sup>٥٤</sup>. حالياً، يعكس عدد اللبانيات اللواتي يصدّون في الانتخابات أو يترشحن ويصلن إلى مناصب في البرلمان والحكومات والمجالس السياسية الرئيسية، فجوة مهولة مقارنة بالرجال. في مجلس النواب اللبناني الحالي الذي انتخب حديثاً، ثمان نائبات مقابل ١٢٠ نائباً رجلاً، بالمقارنة بست نائبات مقابل ١٢٢ رجلاً في الدورة الانتخابية السابقة عام ٢٠١٨. هذه هي أعلى نسبة مسجلة للنساء في مجلس النواب اللبناني حتى اليوم، ما يشير إلى تقدم طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، رغم تشابك القراءة حول فكرة التقدم، لا سيّما أن نصف النائبات ينتمين إلى أحزاب سياسية تقليدية لها نهج ذكوري واضح. كما أن هذا التمثيل يعتبر ضحلاً مقارنة بالدول الأخرى التي تتبنى قيماً ديمقراطية سياسية مماثلة بحسب تقرير صادر عن منظمة دعم لبنان عام ٢٠١٩<sup>٥٥</sup>. أما في الحكومة اللبنانية وفي مطلع أيلول ٢٠٢١، فشغلت امرأة مقعداً وزارياً واحداً فقط من بين ٢٤ مقعد. لا يتعلق الأمر بقلّة عدد النساء الحاضرات في مجلس الوزراء أو مجلس النواب فحسب، بل أيضاً بنقص المشاركة النوعية، ما يؤدي إلى غياب الترويج الفعال والجدي للقوانين التي تدعم حقوق المرأة

٥٣- بحسب ما أوردهته وكالة الأنباء الوطنية

متفرقات/525303/منصة-المجتمع-المدني-النسوي-عرضت-10-مطالب-تشكل-خريطة/https://www.nna-leb.gov.lb/ar

٥٤- تتواجد هذه الدراسة عبر الرابط التالي:

https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315858661-2/arab-women-political-development-rowaida-al-maaitah-arwa-oweis-muntaha-gharaibeh-hmoud-olimat-hadeel-al-maaitah

٥٥- التقرير متوافر من خلال هذا الرابط:

https://civilsociety-centre.org/sites/default/files/resources/ls-womens-assessmentreport\_en-online\_1.pdfopment-rowaida-al-maaitah-arwa-oweis-muntaha-gharaibeh-hmoud-olimat-hadeel-al-maaitah

وتصون حقها العام. من الجدير بالذكر أنّ الهجوم الذي تعرضت له النائبات على صعيد جندي وشخصي جدًا، كانت تتكرر دومًا. وكانت النائبات في دورة ٢٠١٨ تحت مرعى التعليقات الذكورية البرلمانية والإعلامية الفجة.

لم يحصل أن وُجدت لحظة نسوية شرسة تجاه النظام السياسي في التاريخ اللبناني. ربما كان ذلك سيحدث في ٨ مارس/ آذار ٢٠١٤، لأنّ المسيرة التي جابت بيروت في يوم المرأة العالمي كانت ضخمة بفعل كثرة جرائم قتل النساء التي حصلت في تلك الفترة؛ فكان الغضب الشعبي عارمًا. لكن البرلمان امتصّ هذا الغضب خلال الشهر اللاحق من خلال إقرار القانون ٢٩٣ (ولو أنه أقرّ منقوصًا)، بعد ما سعت منظمة كفي والتحالف الداعم والمتبني للاقتراح المدني لسنوات طويلة. بحسب مايا العمار، حاول النظام مرة أخرى أن يمتصّ الغضب الشعبي كما استطاع قبل ذلك أن يمتصّ النقابات ويحجم دورها. تتحدث ديما قائد بيه عن الزخم في الحركة النسوية الذي عادة ما يستمرّ قويًا قرابة خمس سنوات، لكنه يخفت لسنتين من بعد ذلك، بحسب مراقبتها للحراك، ليعاود النشاط. فمن الطبيعي في ظلّ الانهيارات أن يترجع كل شيء، لكن عندما لا تتصدر النسويات المشهد الأممي بقضاياهن، يكون ثمة أمر ناقص، واليوم، تحديدًا بعد ثورة أكتوبر/ تشرين الأول، ظهرت مساحات نسوية أو متشربة من الحركة النسوية في التفكير والممارسة في بيروت وخارجها، ولو أنها لا تزال إلى حدّ كبير غير مرئية بالدرجة الكافية. خروج الخطاب النسوي إلى مساحات خارج العاصمة هو مكسب هائل. بالإضافة إلى خروج الخطاب النسوي المركزي إلى الأطراف، تجدر الإشارة إلى مسارات نسوية متعددة في المناطق المختلفة التي لا شكّ أنها لطالما اتخذت لغات ومفاهيم وأشكال خاصة بها، قد تكون مرتبطة بالأرض والنشاط الزراعي أو التمليكي والتعليم والعمل (مظاهرات لطالبات في مدن عديدة بعيدة عن بيروت أثناء الثورة تحاكي همومهن في نطاقهن). وفي السنوات الأخيرة، تمدّد الحراك والبحث النسويين، ليتدارك مواضع أكبر من القضايا المباشرة للنساء، وصولاً إلى القضايا الاقتصادية والسياسية التي تخلق النظم التي تقمع النساء أو تمكّنهن؛ وهذا نتاج للتراكم والحراك داخل الحركة نفسها. لكننا لا زلنا في بداية الطريق. ويصبح اللاتنظيم مهمًا لا سيّما في الأزمات لانحاحية مواجهة البيروقراطية التي تتحدى العمل المدني، حتى لو كان نسويًا والتركيز اليوم على الإغاثة من شأنه أن يضعف التنظيم المجتمعي لكن التوجه الإغاثي خاضع للواقع ولمتطلبات التمويل.

في ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٩، بدأت آفاق جديدة لمشاركة المرأة في المشهد السياسي تتشكل. تميّزت الثورة اللبنانية بأجندة ونداءات نسوية<sup>٥٦</sup>. منذ الاحتجاجات الأولى، أكدت النساء أنفسهن على أنهن جزء أساسي من الثورة. في مقدمة المسيرات ومجموعات النقاش والاعتصامات وحواجز الطرق، كانت النساء قوة دافعة رئيسية وراء الحركة. اتسمت الاحتجاجات بطابع نسوي ومتقاطع. كانت النساء تدافع عن حقوقهن في السياسة وفي شؤون أخرى. دعا المتظاهرون/ات إلى صون الحقوق الكورية والجنسانية والإنجابية. تحولت الاحتجاجات في بيروت ومناطق أخرى إلى منديات نقاش تبادلت فيها الناشطات الأفكار. وشاركت ناشطات من المنظمات والمجتمعات المحلية والمنظمات المعنية بحقوق المرأة في المناقشات، وعبرن عن آرائهن حول إنجازات المرأة والعقبات وفرص الحصول على حقوقها وممارستها وحمايتها. حملت النساء لافتات تدعم قضاياهن ودفعت الجماعات إلى الاعتراض على نظام يعتبره من دون أدنى شك غير عادل. ووفقًا لقراءة دور المرأة في انتفاضة ٢٠١٩، ذُكر أن أهمية مشاركة المرأة في الاحتجاجات تكمن في الحفاظ على الجانب السلمي للانتفاضة وعلى الاحتجاجات متنوعة وموحدة. حدث ذلك من خلال الاحتجاجات التي نظمتها وقادتها حصراً

٥٦- من تقرير "فهم دور النساء والفتيات والجهات النسوية الفاعلة في احتجاجات لبنان ٢٠١٩" الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة

نساء في منطقتي عين الرمانة والخندق العميق. ولكن المعنى السياسي لمشاركة النساء في المظاهرات يحتاج إلى دراسة أعمق وليس من الإيجابي أو المنصف أن تُربط مشاركتهن في المظاهرات بالسلمية فقط، لا سيّما أن الاحتجاجات السلمية تم تفكيكها إلى حدّ كبير خلال ثورة ٢٠١٩. وفي كل الأحوال، لا ينحسر وجود النساء بالطابع السلمي أو المخفف لاندفاع الرجال أثناء الانتفاضة. لقد كان من المحبط بالنسبة للعديد من النساء استخدامهن كدروع من قبل الرجال المتظاهرين إذ طلب منهن أحياناً أن يقفن في المقدمة كدروع أمام هجوم الشرطة أو المجموعات المسلحة.

في ثورة أكتوبر/ تشرين الأول، كان التركيز الرئيسي على زيادة شمولية دور المرأة في المجالات السياسية التي لا تقتصر على الأطر الرسمية فقط، بل تدخل في صلب التنظيمات الحزبية والنقابية والمؤسسية والمهنية والتعليمية. تراوحت المشاركة النشطة للمرأة من الاحتجاج ضدّ عنف الشرطة إلى كتابة البيانات التي تسلّط الضوء على الطبيعة التمييزية للأنظمة السياسية ضدّ المرأة. كانت طريقة التنظيم ومطالب الاحتجاجات نسوية بطبيعتها، وبالتالي كشفت الانتفاضة عن أحد أهدافها الرئيسية: وضع المرأة في قلب المرحلة الانتقالية وبناء المرحلة القادمة، لا سيّما من خلال تعرية النظام المالي والمصرفي والاقتصادي وتأثيره على النساء.

## القانون الدولي والسياق القانوني

على الرغم من كونه من الدول الأولى في المنطقة العربية التي منحت المرأة حقوقاً متساوية في المشاركة السياسية بشكل كامل عام ١٩٥٣، وعلى الرغم من التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) عام ١٩٦٦، إلا أن لبنان لم يحرز سوى تقدم محدود في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإفساح المجال لها للمشاركة في تحقيق العدالة المستدامة. ولا تزال المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بسبب التمييز المنهجي ضدّها على المستويات القانونية والسياسية. فثمة فجوة بين أحكام الدستور اللبناني واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقوانين اللبنانية. وفي بعض الحالات، تظهر فجوة بين القانون وتطبيق العدالة، إذ ركّزت العديد من المنظمات النسائية في لبنان على حملات المناصرة والتوعية الاجتماعية لضمان امتثال لبنان لالتزاماته باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعاهدات الدولية الأخرى المصدق عليها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن تقديم الخدمات المساعدة للنساء والدعوة لإصلاح القوانين ضروريان ومهمان، إلا أنهما لا يمكنهما ضمان التغيير المستدام من دون القدرة على العمل على تغيير السياسات وخلق إرادة سياسية حاضنة.

القضاء وتحدي التشريعات الجندرية: معارك كبرى ونظام ذو مناعة ضد التغيير  
تفند الباحثة القانونية آية مجدوب من منظمة هيومن رايتس واتش (مكتب بيروت) الفجوات القانونية الأبرز فيما يتعلق بحقوق النساء ومجتمع الميم في التشريع اللبناني. فتشير إلى أبرز خمس نقاط تحتل الأولوية في سلم الإصلاحات وهي إصلاح قانون الجنسية وسنّ قانون موحد للأحوال الشخصية وإصلاح قانون العنف الأسري، لا سيّما أنّ العديد من الدول المجاورة قد سبقت لبنان على هذا الصعيد، بالإضافة إلى إسقاط قانون الكفالة وتجريم تزويج الطفلات أو الفتيات دون الثامنة عشر. وتقول آية إن ما قبل الثورة وتحديداً في صيف عام ٢٠١٩، تابعت المنظمات النسوية

ومؤسسات أوضاع حقوق الإنسان، منها منظمة هيومن رايتس واتش، سبلاً مختلفة لضمان الإصلاحات وتواصلت مع الوزارة آنذاك فيوليت الصفدي والعمل مع فريقها للإصلاحات القانونية التي كان يجب أن ترافق الجلسة. لكن قيام المظاهرات ولاحقًا حالة الثورة بأكملها بالتوازي مع إسقاط حكومة سعد الحريري حال دون أن تحصل الجلسة التي كان من المنوي أن تنعقد في مارس/ آذار ٢٠٢٠، كما هو متفق عليه وذهبت الأجواء العامة للبلد بعيدًا عن مناقشة الإصلاحات القانونية الخاصة بقوانين النساء.

في السنوات الثلاثة الأخيرة، سجّل تقدم طفيف جدًّا فيما يتعلق بالإصلاحات القانونية الخاصة بالنساء، واقتصرت على إقرار قانون تجريم التحرش الجنسي بالإضافة تعديل قانون العنف الأسري (بالرغم من أنه لا يزال دون طموح ومطالب الحركة النسوية). لكن في الوقت ذاته ازداد وضع النساء في لبنان سوءًا على نحو كبير بسبب الانهيار الاقتصادي والوباء وازدياد حالات العنف الأسري وحالات تزويج القاصرات/ الطفلات، وغيرها من الصعوبات التي تفاقمت. لم تُسجّل أي ردة فعل رسمية تواجه هذا التدهور، ما زاد الوضع سوءًا على صعيد القانون وتطبيقه. وعلى الرغم من أن لبنان من أول الدول العربية التي تجرم التحرش الجنسي - وهو أمر بالغ الأهمية - إلا أن القانون نفسه محدود للغاية وفيه الكثير من الشوائب ولا يستجيب للعمل النسوي التراكمي والكبير لوضع مقترحات ومسودات تحاكي فعليًا واقع التحرش ومدى أثره وكيفية التصدي له. كما أن المقترح لم يخضع للاستشارات اللازمة والكافية وأقرّ بشكل سريع من دون محاولة درسه وتحسينه وتقوية بنود الحماية فيه.

تشير آية إلى غياب التنسيق والثقة بين العديد من المنظمات النسوية، وهو أمر توافق عليه بعض الناشطات النسويات اللواتي يتحدثن عن قلة وانعدام التعاون بين مكونات الحركة. نضيف إلى ذلك اختلاف مقارباتهن في العمل مع السلطة ومؤسساتها لا سيّما أن البعض يدفع باتجاه إصلاحات جزئية، بينما آخرون لا يريدون إلا إصلاحات واسعة وجذرية. ويظهر هذا الاختلاف تراجعًا في التنسيق، لا ينطلي على الحركة النسوية فقط بل يمتد إلى مجمل حركة المجتمع المدني في لبنان ويتجلى في العمل على قضايا الجندر بشكل خاص بسبب تشابك توجهات التمويل واختلاف المقاربات. من العوائق الأخرى في العمل على الإصلاح القانوني تتمثل في غياب الشفافية والوضوح في العمل القانوني، ما يعيق الكثير من الخطوات التصحيحية والمطلبية، ويجعل النطاق التشريعي مكانًا صعبًا للعمل الناشطي أن يأخذ مجراه فيه.

من اللافت أن بعض المعارك القانونية تتكلل ببعض من التغيير، بينما تغيب أي بوادر تغيير عن مقترحات ومحاولات أخرى. تبقى المعيارية في قياس التغييرات وعدمها هي الذكورية والأبوية و«الدينية» والسلطوية التي يتسم بها التشريع في لبنان. فيتوقف كل مقترح يمسّ بسلطة الرجال عموماً، ورجال السياسة ورجال الدين خصوصاً<sup>٥٧</sup>. على سبيل المثال، ثمة قانون تزويج الطفلات والبند المتعلق بالاغتصاب الزوجي اللذان واجها الرفض في التعديل داخل البرلمان بسبب معارضة لوبي السلطة الدينية داخل اللجان التشريعية، بينما يقف التعنت السياسي أمام إقرار قانون الجنسية. من جهة أخرى غالبًا ما يأتي التطبيق هزيلًا مقارنة بالغاية من القوانين الجندرية، كما باقي القوانين التي نادى بها المجتمع المدني في لبنان كقانونيّ الوقاية من التعذيب والوصول إلى المعلومات؛ فإن تطبيقهما كان صعبًا بخلاف أن القانونين كانا جيّدين إلى حدّ كبير بحسب ما يتفق الناشطون. يمكن

٥٧- من مقالة «السياسات الجندرية ومحدودية الإصلاح القانوني في لبنان» ل روى سلامة الصادر عن منظمة دعم لبنان (٢٠١٤) <https://civilsociety-centre.org/ar/paper/gender-politics-lebanon-and-limits-legal-reformism-en-ar>

الأساس هنا في ثغرات دائمة تفرغ القوانين من محتواها والهدف منها، وبرز هذا جلياً مع قانون العنف الأسري الذي لم يستطع أن يشكل رادعاً للعنف. بالإضافة إلى الثغرات النصية، لا تزال الشكاوى حول العنف تُحوّل إلى الجمعيات النسوية أو الإغائية لتلقيها وتحولها للدعاء، بدلاً من أن تخضع للمسارات الرسمية ومهما كان دور الجمعيات ضرورياً فهذه الخدمات بحاجة إلى استراتيجيات أوسع وأكثر صلابة على المستوى الرسمي. كذلك الأمر على مستوى التطبيق داخل أروقة المحاكم ما قد يستغرق زمناً طويلاً. والأهم في أقسام قوى الأمن حيث تتعالى الشكاوى حول القصور الشديد في الحساسية الجندرية من قبل قوى الأمن التي تتعاطى مع أحوال النساء والتي تخضع لمعايير المجتمع الذكورية في أغلب الأحيان بعيداً عن مقاربات الاستقصاء القانوني والأمني.

فيما يتعلق باستقلالية القضاء وقدرته على حماية حقوق النساء، فأغلب النشطاء/ات يشيرون إلى أن القضاء موجه بشكل عام لحماية المصالح السياسية العليا. لكن الخروقات تحصل من قبل بعض القضاة ممن يبادرون لقراءة القوانين بشكل يراعي مصالح النساء إلى حد ما يبقى الإصلاح القانوني صعباً طالما أن الإصلاح القضائي صعب وليس في المتناول. ويبقى التحدي الآخر في هذا الصدد هو ما إذا كانت السلطة السياسية التي تتذرع اليوم بمواجهة الانهيار ستضع الإصلاحات القانونية الجندرية على جدول أعمالها. تقول آية مجذوب، إن إذا وجدت الإرادة السياسية كما حصل مع مشروع قانون التحرش الجنسي، قد ينجح الأمر، لكن الموضوع خاضع أيضاً لكل التحديات التي سبق وذكرت. وعن النقطة نفسها، تقول مايا العمار إن مفهوم تصدير الأولويات وفهم مواقيت طرح القوانين على البرلمان وإقرارها لا يخضع لمنطق معين حتى يتم تتبعه، بل هي عملية مفاجئة قد تحصل من دون فهم أسبابها بالضرورة. وتبقى عملية التوعية المرافقة الأصح والأنسب لعمليات الإصلاح القانوني، لأنها تساهم في كسر المفاهيم الاجتماعية التي تغذي القوانين الذكورية أو تغذي منها أيضاً.

## قانون الجنسية

يميّز قانون الجنسية الحالي الذي تم تبنيه خلال الانتداب الفرنسي، ضدّ المتزوجات من غير اللبنانيين وأطفالهن وأزواجهن، من خلال حرمان الأبناء/ البنات والأزواج من الجنسية اللبنانية (بحسب هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٨)<sup>٥٨</sup>. يؤثر هذا القانون تقريباً على كل جانب من جوانب حياة الأطفال والأزواج، بما في ذلك أوضاع الإقامة القانونية في لبنان والحصول على العمل والتعليم والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية. كما يترك بعض الأطفال عرضة لخطر انعدام الجنسية، ما يتعارض أيضاً مع الاتفاقيات العالمية للطفولة. ومن تداعيات هذا القانون ضرورة إعادة تقديم طلب للحصول على إقامة قانونية في لبنان كل ثلاث سنوات، وضرورة الحصول على تصريح عمل في لبنان، وهو أمر لا يمنح دائماً. لا يُسمح عادةً للأبناء والأزواج بالعمل أو يُمنعون من مزاوله العديد من المهن. كثيراً ما يبلغون عن التمييز في سوق العمل نظراً إلى الجانب التمييزي الشائع في لوائح التوظيف. كما يُحرمون من الحصول على التأمين الصحي الوطني والرعاية الطبية المدعومة من الحكومة، على الرغم من وجوب تسديد الأموال لجبايات النظام إذا كانوا يعملون. كما يواجهون عقبات بيروقراطية في التسجيل في المدارس والجامعات الحكومية. قبل عشرين عاماً، بدأت ناشطات في الحركة النسوية حملة لتعديل قانون الجنسية. أبرز هذه الحملات كانت بانطلاق وإشراف من مجموعة البحث والتدريب للعمل التنموي (CRTDA) التي أطلقت حملة «جنسيتي حق لي ولأسرتي» ونقلت تجربتها إلى دول

عربية أخرى شهدت تغيرات قانونية كبيرة في حين ظل الوضع في لبنان على حاله على صعيد السياسة والمستويات القانونية.

في هذا الصدد عدنا إلى منسقة حملة جنسياتي حق لي ولأسرتي الباحثة والناشطة الحقوقية كريمة شبّو للاستعلام منها حول تطور القضية على المستويين الاجتماعي والقانوني أثناء الحجر الصحي ومع التدهور الاقتصادي المتسارع. فطالعتنا بتطورات القضية والانتهاكات التي عانت بسببها النساء وعائلاتهن أثناء الحجر الصحي، لا سيّما لجهة تقويض مسارات السفر. فتعيّن على أبناء وبنات اللبنانيات البقاء في الخارج في الحيز الزمني الذي لم تسمح فيه الدولة اللبنانية لغير اللبنانيين بدخول البلد. في كثير من الأحيان لم تكن العائلات قادرة على إرسال المال لهؤلاء الأبناء والبنات بسبب حجز المصارف على أموال المودعين/ات. كما ذهب كثيرون/ات للتعليم في الخارج بسبب عدم قدرتهم على تعلم بعض المهن في لبنان لانعدام الأفق الوظيفي فيه بسبب التعسف القانوني. لكنهم/ن أُجبروا على البقاء من دون موارد ودون قدرة على العودة إلى لبنان عندما بدأت إجراءات منع السفر والإجلاء والحجر في الدول الأوروبية ولبنان. حجزت العديد من العائلات التذاكر، وعندما حان وقت السفر منعتهم السلطات اللبنانية من الدخول. بالإضافة إلى الخسائر المادية التي تكبدتها العوائل لجهة حجز تذاكر الطيران والفحوصات الطبية، فإن العنف المعنوي المصاحب لعمليات الإجلاء الانتقائية كان شديد الوطأة على هذه العائلات. والأمر ذاته ينطبق على عمليات التسجيل في الجامعة اللبنانية، إذ تعيّن على أبناء اللبنانيات من غير اللبنانيين واللبنانيات أن يدفعوا الرسوم بالدولار الأميركي وهو ما رفضوه وما تابعته حملة جنسياتي حق لي ولأسرتي. تتحدث كريمة عن المجهود المضاعف الذي تعيّن على الحملة أن تبذله أثناء الوباء بسبب تفاقم المشاكل التي باتت تواجهها النساء وعائلاتهن، لا سيّما في ظلّ تراجع السلطات عن بعض القرار والعودة إلى تبنيها من دون أي إنذار. عندما بدأت العودة من الخارج، أرسلت كريمة كتابًا إلى مجلس الوزراء وبدأت كل جهة تحوّل المطالب لجهات أخرى ك لجنة الإغاثة والطوارئ. وجاء هذا مرافقًا للإقفال ومنع التجول. وعندما تمكّنت الحملة من تغيير القرار حتى استطاع الأبناء/ البنات المحجوزون/ات في الخارج من العودة. تعيّن على كريمة والحملة أن تتواصل مع السفارات والقنصليات للتأكد من إمكانية العودة، لا سيّما أن في البداية لم يسمح لهم/ن بالصعود إلى الطائرة، رغم القيام بالفحوصات وشراء تذاكر العودة. هذه الحالات وثّقت وسُجّلت، وهنا اشتدت مطالبات الحملة لتغيير القرارات والتأكد من نفاذها. لكن هنا تسأل كريمة «لماذا على العائلات أن تعيش هذا النوع من الضغط فوق الضغوطات التي تعاني منها في الأساس؟». ترصد الحملة أن تضارب القرارات على صعيد الوباء والتعليم والتسجيل كان دومًا يضرّ بالأبناء/ البنات. وتذكر كريمة أنها كانت في العديد من الحالات تضطر لأن تكتب القرارات بنفسها وتواكب الإقرارات لأن التقاعس دائم.

رافقت كريمة الأمهات والعائلات في معاناتهن التي اشتدت مع أزمة كورونا وقبل ذلك بكثير. وتقول إن غياب التشريع أثناء الأزمات له أثر سيء لأن الانتهاكات تترادف في الأزمات. أما فيما يتعلق بالعمل، فأشارت كريمة إلى أنّ عددًا كبيرًا من الأزواج بسبب عدم قدرتهم على الانتظام في عمل دائم فإنهم ميامون بأجرة يومية، لذا كان للإقفال العام وتوقف الأعمال اليومية أثر كارثي على الدخل اليومي لهذه الأسر، لا سيّما أنّ العديد من قرارات وأساليب المساعدة العتيبة والمالية لم تشملها؛ فقد وصلت رسائل لأهالي الأبناء تبلغهم أنهم لن يتلقوا المساعدة المقدره بقيمة ٤٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية بسبب أنهم/ن من آباء غير لبنانيين. الكثير من الشكاوى التي وصلت للحملة تضمنت الخوف من التهديدات

بالطرد من المسكن بسبب عدم القدرة على إيفاء الإيجارات. في هذه المرحلة رافق الحملة خوف من أن يتحول عمل الحملة لأن يكون إغاثياً وهي بالأساس حملة حقوقية مطلبية بامتياز.

تخضع هذه القضية لتجاذبات سياسية عميقة وتبقى رهينة الخطاب العنصري الذي يستخدم حجج الاختلال الديمغرافي والتوطين لمنع النساء من حصولهن على حقوقهن بالجنسية لأسرهن. منذ سنوات ماضية، استخدم القاضي جون القزي بعض الثغرات في القانون ليمنح أولاد مواطنة لبنانية (أرملة لرجل غير لبناني) الحق في الجنسية اللبنانية. فعوقب بإبعاده عن منصبه وسحب الكثير من صلاحياته في رسالة واضحة من السلطة لكل إصلاح قضائي يمس بالأركان الطائفية للسلطة السياسية.

لاحقاً في النص، سنأتي على ذكر المقترح الذي تقدمت به رئيسة الهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية والذي شكل بحد ذاته انتهاكاً وتمييزاً، بدلاً من أن يساهم في تحقيق العدالة. ومن الجدير بالذكر أنّ حملة جنسيتي أصدرت العديد من الفيديوهات التي حملت واقع النساء ومعاناتهنّ في تلك الفترة من خلال توضيح كافة العقبات التي واجهتها وتم عرضها للرأي العام<sup>٥٩</sup>. من أبرز الأمور التي تعتقد كريمة بوجودها هو أن تتحول القرارات قصيرة الأمد أو الاستثناءات إلى قرارات دائمة، لأن الوضع الحالي يفرض تمييزاً شديداً الوطأة.

تناولنا واقع الجنسية من المنظور الناشطي، واستندنا إلى وجهة نظر «حملة جنسيتي حق لي ولأسرتي»؛ لكن بالعودة إلى الجذور الأساسية والمفاهيمية التي تشرح الإطار التشريعي والاجتماعي لواقع الجنسية، نرى أنها جزء لا يتجزأ من النموذج اللبناني والبنّي الطائفية التي تميّز على أساس الجندر. لذا يُعتبر هذا الأمر مطابقاً لواقع العاملات المهاجرات واللاجئات والنساء المفقرات والواقعات على هامش الاقتصاد أو خارج الاقتصاد المهيكل والأجور العادلة والمتساوية. إذ يقوم النموذج اللبناني على الطائفية السياسية التحاصصية، ولا مفرّ للنساء منه ليكون موقعهن متأثراً به. ففي النموذج الطائفي السياسي، تعود الغلبة لحكم الطوائف التي ترعى بالدرجة الأولى مصلحة الرجال ورجال الدين والأحزاب الطائفية، ما يضع مصلحة النساء في أولوية متدنية ويربطها حكماً بمصلحة الرجال. ومن هذا المنطلق تصبح علاقة المرأة بالمواطنة والأرض متأثية من موقعها بالنسبة للرجل، وبالتالي مشروطة به أباً كان أو زوجاً أو زعيماً طائفيّاً. كما لا يمكن فصل مسألة الجنسية عن التكوين الاقتصادي السياسي للبنان الذي يضع المرأة على هامش الحماية والكسب. من هنا يصبح واقع النساء في الضمان الاجتماعي والترقية المهنية والعمل غير المأجور ضعيفاً، ما سيؤثر لاحقاً ويعزز مفهوم نظام الكفالة وممارساته ضدّ العاملات المهاجرات؛ كما سيكون أيضاً المقاربة التي تقوم عليها أوضاع النساء اللاجئات اللواتي يعانين التهميش مضاعفاً لكونهن غير لبنانيات ومفقرات، ولكونهن نساء. وفي هذا الإطار، تُعدّ هذه الركائز أساسية في تكوين النظام اللبناني، وعليه تقوم علاقة هذه السلطة بأوضاع النساء لنفهم أنه واقع لم يأت بالصدفة، بل نتج عن سابق إصرار وإدراك لحماية المكتسبات الطائفية الأبوية في بلد متحاصص طائفيّاً يأتي دوماً بحلوله، ويسير أموره على حساب الفئات الأكثر تهميشاً. وبالتالي، تقع النساء دوماً في خانة الضعف بالنسبة للقيمين فيه على السياسة والسياسات.

٥٩- تتوافر الفيديوهات عبر صفحة جنسيتي على اليوتيوب. من أبرز الفيديوهات الصادرة:

<https://www.youtube.com/watch?v=PuKTGypIrw>

## قانون مكافحة العنف ضد المرأة ٢٩٣

كان العنف القائم على الجندر والعنف الأسري ولا يزالان من الانتهاكات الرئيسية السائدة التي تواجه المرأة في لبنان. تمكنت الحركة المدنية النسوية في لبنان من خلال تحالف قاداته منظمة «كفى عنف واستغلال»، من تمرير قانون يجرم العنف القائم على الجندر عام ٢٠١٤، بعد أكثر من عشرين عاماً من العمل الدؤوب ونشر الوعي والدعوة المستمرة والنضال مع بعض المؤسسات السياسية والدينية التي قاومت التدخل المدني في القوانين «التي تدير شؤون الأسرة». ومع ذلك، لا يزال القانون عاجزاً إلى حد كبير عن توفير الحماية الكاملة لأنه لا يعترف بكافة أنواع العنف، ولا يقيم وزناً للانتهاكات المعنوية والعاطفية والكلامية، ولا يضمن الاستقلال الاقتصادي للنساء اللواتي يعتمدن مالياً على الرجال الذين يسيئون إليهن. كما أن القانون لا يجرم الاغتصاب الزوجي ويضع القانون نفسه تحت رحمة قانون الأحوال الشخصية في حال تعارض معه فتغلبه قوانين الأحوال الشخصية وتلغيه.

بالإضافة إلى الجدل حول فعالية القانون ٢٩٣ لناحية حماية النساء من العنف، ثمة قوانين أخرى مثل القانون ٢٢٠ الهادف إلى حماية الأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة والذي سعى في المبدأ إلى تكريس أحد مبادئ الدستور القائم على «المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل» بعد سنوات من النضال لنصرة حقوق ذوي/ذوات الإعاقة. المفارقة أن قانوناً كهذا لم يكن فعالاً ولم يطبق في نواحي كثيرة وأغلقت محاولات كثيرة لتسهيل تطبيقه كتوقف دعم تطبيق «حلتك» الذي أطلقته آمال الشريف ومجموعة من الأفراد لتسهيل رصد المرافق المسهلة لتنقل ذوي/ذوات الإعاقة في بيروت والمناطق الأخرى. تناولت آمال الشريف وهي ناشطة في هذا المجال وواحدة من ذوات الإعاقة (تصرّ على هذه التسمية لأنها التسمية العالمية بعيداً عن التعريفات الأخرى)، جوانب إهمال النظام السياسي والاجتماعي للأشخاص ذوي/ذوات الإعاقة وكيف أن هذا الإهمال يقع مضاعفاً على النساء. تنطرق آمال إلى الجوانب الصحية والمهنية التي تجعل النساء من ذوات الإعاقة أكثر عرضة للاستغلال من دون أن يحاول القانون أو أي من الإجراءات المتعلقة به حمايتهن. تتحدث عن الرواتب الزهيدة التي ينلنها بموازاة قدرة ضعيفة جداً على مفاوضة شروط العمل إن سمح لهن بدخول سوق العمل، بعد التعرض لعثرات كثيرة في سياق التعليم بغياب دور تعليمية مجهزة لاستيعابهن. كما تتحدث عن كيفية إهمال جزء كبير من القطاع الصحي للتواصل مع النساء من ذوات الإعاقة لإبلاغهن عن حالاتهن بل اعتبار أن أولياء أمورهن هم الأجدر في نقاش أوضاعهن الصحية. على الرغم من أن هذه الأمور قد تطال الرجال والنساء على حد سواء في نطاق الإعاقة، إلا أن آمال تشير إلى أن وقع الإعاقة على النساء كان دوماً أثقل وأكثر تمييزاً وتعريضاً للاستغلال. في موازاة كتابة هذا التقرير ضجّ لبنان بالحديث عن حادثة اغتصاب تعرضت لها فتاة من ذوات الإعاقة في أحد المخيمات، ما فتح باب الجدل على مصراعيه حيال نظم الحماية الخاصة بذوي الإعاقة من جهة وتقاطع الضعف الجسدي مع عوامل الجندر في خلق اضطهاد أكبر. وهنا العدسة التقاطعية هي الأكثر قدرة على قراءة الوطأة التي تفرضها حادثة اغتصاب أو عنف جنسي على فتاة تحمل صفات اللجوء والضعف الجسدي (الإعاقة الجسدية في هذه الحالة).

في أغسطس / آب ٢٠١٧، ألغى البرلمان اللبناني المادة ٥٢٢ من قانون العقوبات، التي كانت تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقوبة من خلال الزواج من ضحاياهم. إلا أنّ هذا الإجراء لم يكن كافياً لأنه اقترن بترك مهرب فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بممارسة الجنس مع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عامًا. كانت الخطوة القانونية على أهميتها مفرغة من أهم بنود الحماية الرئيسية. أتبع تلك الخطوة جدل ضمن الحركة النسوية نفسها لمعالجة قضية زواج الأطفال الذي لا تزال مقبولة قانونياً ومحمية من قبل المؤسسات الدينية والسياسية، وهو أمر لا يزال مقبولاً اجتماعياً في ظلّ تغطية الشخصيات الدينية. كما كان التعديل الذي طرأ على القانون على أهميته ورغم محدوديته، دليلاً واضحاً على الآليات المعتمدة من قبل العقلية التشريعية في لبنان والتي تقدم التنازلات وتدفع قدماً بالتعديلات فقط عندما لا تمسّ مصالح الفئات الدينية والسياسية العليا في البلد.

## قانون الأحوال الشخصية

تعتبر معركة قوانين الأحوال الشخصية في لبنان المعركة الأساسية بين السلطة السياسية اللبنانية والنظام الطائفي من جهة وبين الحركة المدنية الإصلاحية والحركة النسوية من جهة أخرى. لا تزال المرأة في لبنان تعاني التمييز بموجب وجود ١٥ قانوناً للأحوال الشخصية يحكمون القضايا الشخصية لـ ١٨ طائفة (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٥)<sup>٦٠</sup>، اعتماداً على الانتماء الديني لكل فرد. كل هذه القوانين من دون استثناء تميّز ضد المرأة وتميّر بين امرأة وأخرى، وبما أن المؤسسات القانونية والدينية تندرج تحت الأعراف الأبوية، نادراً ما تؤخذ مصالح المرأة بعين الاعتبار. وتعكس هذه القوانين الجانب الرئيسي من ثنائية الحيز العام / الحيز الخاص التي تتداخل مع مفهوم الأسرة كعنصر رئيسي اجتماعي سياسي يتجاوز مفاهيم المساواة والعدالة والحقوق (رزق، ٢٠١٩)<sup>٦١</sup>. تنظر السلطات الدينية إلى وحدة الأسرة على أنها رابط دائم وأساسي لديمومة المجتمع ضمن الرؤية التي ترتأياها هي، وليست موقعاً لعلاقات القوة المتغيرة حيث يمكن إنتاج متغيرات ممكن أن تؤثر على مجتمع ما. لذلك، هناك صعوبة لتأسيس دور ديناميكي بين الرجال والنساء يتجاوز ما تم تنظيمه اجتماعياً بحسب هذه السلطات والمحاكم المنوطة بها.

يضع قانون الأحوال الشخصية الحواجز أمام النساء أكثر من الرجال الذين يرغبون في إنهاء زواج يجب انهاؤه، أو الشروع في إجراءات الطلاق، أو ضمان حقوقهن فيما يتعلق بأطفالهن بعد الطلاق، أو تأمين الحقوق المالية من الزوج السابق. على الرغم من الجهود المختلفة المبذولة في لبنان لتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، إلا أن هذه المهمة تظلّ صعبة طالما أن شؤون الأسرة لا تزال مرتبطة بقوانين غير عادلة لا تضع المرأة على قدم المساواة مع الرجل وبين بعضهن، إذا كن ينتمين إلى طوائف مختلفة. تعتبر كل من لينا أبو حبيب و منار زعبيّر وسعدى علوه وميريام صفيّر ومايا العمار وعلياء عواضة وحياة مرشاد وكارولين سكر، أن لا مفر من خوض معركة الأحوال الشخصية على الصعيد القانوني ولو كانت طويلة، وهي بحسبهن لن تكون إلا معركة طويلة الأمد.

٦٠ - من مقالة "لبنان - القوانين تميز ضد المرأة: يجب تبني القانون المدني الاختياري وإصلاح القوانين والمحكمة الدينية" عبر هيومن رايتس واتش والمتبع بتقرير طويل حول تفاصيل قوانين الأحوال الشخصية.

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/01/19/266120>

من مقال "مسألة الأحوال الشخصية: الحركة النسائية اللبنانية وإصلاح الزواج المدني" ل نيل هندمان رزق (٢٠١٩) عبر:

<https://muse.jhu.edu/article/731005>

تابعت منظمة هيومن رايتس واتش قوانين الأحوال الشخصية الخمسة عشر في تقرير مفصل يشرح التفاوت الذي تفرضه المحاكم الروحية على النساء من مختلف الطوائف وأبدت قلقها عام ٢٠١٥<sup>٦٢</sup> من استمرار التمييز الفج الذي تتعرض له النساء مقارنة بالرجال وبععضهن البعض. تؤمن الحركة النسوية وتبني خطأً يدعو إلى قانون مدني موحد للأحوال الشخصية. كانت الدعوة أيضاً لإقرار زواج مدني الزامي أو اختياري لكن المؤسسة الدينية عارضت هذه الطروحات بشدة ووقفت من خلفها معظم القوى السياسية. عموماً، ليس بالإمكان التفكير بإصلاحات واسعة وجديّة في هذا النطاق ما لم تضع السلطات الرسمية حداً لتدخل المؤسسات الدينية في شؤون البلد، وستظل الإصلاحات حبيسة النظم البطريركية في المجتمع والتي تضع معايير أخلاقية لا حقوقية في مجمل قضايا النساء.

## التحرش الجنسي: الطرح النسوي تجاه القضية والقانون وطرق تطبيقه

مع نهاية عام ٢٠٢٠، أقرّ مجلس النواب اللبناني «قانون تجريم التحرش الجنسي وإعادة تأهيل ضحاياه»<sup>٦٣</sup> بعد سنوات من الناشطة الحقوقية لإقراره في ضوء مناقشات طويلة لمشاريع قانون معدة من قبل أكثر من طرف. دُعيت لهذه المناقشات مجموعات نسوية ورئيسة لجنة المرأة والطفل في البرلمان عناية عزالدين والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. يُعدّ القانون الذي أقرّ دمجاً لعدد من الاقتراحات المقدمة، لا سيما اقتراحَي النائبة عناية عزالدين والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. ويذكر أن الوزير السابق جان أوغاسبيان والنائب السابق غسان مخيبر كانا قد قدّما مسودتيّ قانون حول التحرش الجنسي عام ٢٠١٧. القانون الصادر في حد ذاته هو خطوة للأمام لأنّه يجعل التحرش الجنسي مؤثراً كجريمة تستلزم العقاب وإجراءات الحماية، وهو أول قانون من نوعه في المنطقة العربية، كما ذكرنا سابقاً. ومع ذلك، لا يزال القانون قاصراً أمام تلبية متطلبات «اتفاقية العنف والتحرش» وفيه الكثير من الشوائب وأوجه القصور والتعريفات الفضفاضة والقيمية.

لعلّ من أبرز الملاحظات على هذا القانون هي تلك التي أوردها المحامي والحقوقى كريم نمور في المفكرة القانونية<sup>٦٤</sup>. تطرق كريم إلى تعريفات فعل التحرش وربط التعريف بصفة التكرار. وصف القانون التحرش بصفات أخلاقية غير قابلة للضبط من خلال كلمة «سيء». كما وصف القانون التحرش بمعزل عن روابط السلطة لا سيما هرمية مكان العمل وأغفل أن يشمل التحرش المعنوي. كما تشير المراجعة إلى أن القانون يغلب المنطق العقابي بدلاً من المنطقين التحكيمي والوقائي، كما يغلب منطق العقوبة لصالح الأخلاق العامة والحق العام بدلاً من حق ضحية التحرش نفسها. كما ربط القانون الغرامة المالية بالحد الأدنى للأجور في الوقت الذي تتدهور فيه العملة اللبنانية يومياً. على صعيد آخر، لا يزال عبء إثبات الضرر واقع على الضحية. إضافة إلى كل هذا، لم يذكر القانون موجبات صاحب العمل بضمان بيئة سليمة، ولم يأت على ذكر ماهية عقوبة صاحب العمل المتحرش أو الذي أخلّ بموجبه في حماية أجراءه من التحرش، كما لم يوضح آليات حماية الضحايا والشهود ضمن ماخذ أخرى.

٦٢- استناداً إلى تقرير بعنوان «لا حماية، لا مساواة، حقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية اللبنانية» المتوافر عبر الرابط: <https://www.hrw.org/ar/report/2015/01/19/267959>

٦٣- نص القانون المناهض للتحرش الجنسي بحسب ما ورد عبر موقع منظمة كفي:

<https://kafa.org.lb/sites/default/files/2021-05/qanwn-tjrym-althrs-h-aljnsy.pdf>

٦٤- مقال كريم نمور بعنوان «اثنتا عشرة ملاحظة على مقترح تجريم التحرش في لبنان: مقارنة أخلاقية تحجب التعسف في استغلال السلطة»، عبر الرابط:

<https://legal-agenda.com/اثنتا-عشرة-ملاحظة-على-مقترح-تجريم-التحرش/>

العديد من المبادرات خرجت في السنوات الأخيرة كردة فعل على تفاقم موضوع التحرش وغياب ردّات الفعل الرسمية، أبرزها كانت «مغامرات سلوى» المنبثقة عن منصة «نسوية» الناشطة والتي كانت تحاكي فكرة مواجهة التحرش والحماية منه، لكنها توقفت مع الوقت بسبب ضعف التمويل. كما خرجت مبادرة أخرى إلى الضوء، وهي مبادرة متعقب التحرش التي أسستها كل من الناشطات النسويات ناي الراعي وساندرا حسن وميرا المير (تستمر كل من ناي وساندرا اليوم في العمل عليها) كمبادرة للتمكين من خلال الإبلاغ ورفع الوعي حول قضية التحرش الجنسي في لبنان. سجّلت المبادرة التي بدأت من خلال موقع الكتروني بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ٣٠٠ حالة تحرش من خلال بلاغات لفتيات ونساء تعرضن للتحرش، ما يُعتبر سابقة في السياق اللبناني. لناي نظرتها الحقوقية تجاه القضية وتتوافق هذه النظرة مع قراءة كريم للقانون. تتحدث ناي عن التحرش بوصفه طبّقاً واسعاً وبأن المتضررات/ين منه هن/م فقط من يحق لهم/ن أن يضعوا له تعريفاً وليس أي جهة أخرى. كما تشير ناي إلى أن الأماكن العامة هي أكثر الأماكن التي إذا تعرضت الفتاة/ المرأة فيها للتحرش تذهب للإبلاغ بسبب عامة الموقف، ولأن الشخص غالباً ما يكون غريب عنها. بينما يصبح الأمر أكثر صعوبة في أماكن العمل وداخل الأسرة. كما تحدثت ناي عن أهمية الإبلاغ، لا سيّما في نطاق المؤسسات التي كانت توظف متحرشين متسلسلين وتوقفهم فور معرفة انتهاكاتهم. تؤكد ناي من خلال عملها الناشطي والميداني في هذا الإطار أن للإعلام الرسمي والكلاسيكي في لبنان دور غير إيجابي في مقارنة هذا الموضوع وفي جعله إشكالياً لا حقوقيّاً، إذ جمع مرتكبي التحرش والضحايا في إطار واحد بشكل متساوي وكان للثنتين الحق المتساوي في الحضور والإدلاء بالتصريحات. ولكن بحسب ناي، فالموجة المتكررة من الوعي والناشطة للسعي باتجاه قانون محق وحامٍ يخلق نضجاً في الإدراك، ما أدّى إلى أن تحاصر الطالبات في مدرسة في طرابلس مدير المدرسة بتهمة التحرش وأن تقتاد فتاة بعمر المراهقة شاباً انتهك خصوصياتها الحميمة في مطعم في بيروت إلى مخفر حبيش لتقيد إبلاغاً ضده، والكثير من الحوادث الأخرى التي يبني عليها في مسيرة مواجهة هذا الجرم.

من المهم الإشارة إلى أن العديد من الشركات ومؤسسات العمل في لبنان لديها بروتوكولاتها الخاصة لمواجهة التحرش كتلك المعتمدة من قبل الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية والمعروفة بالعنوان التاسع. بحسب فدا أفيوني وهي من عضوات منصة سيبيل CIBL التي شاركت المجتمع المدني في وضع مسودة قانون وقادت حملة ضدّ التحرش انطلاقاً من الجامعة الأميركية، أثبت هذا البروتوكول فعالية كبيرة داخل الجامعة. بحسب فدا فإن الشكاوى التي وصلت طالت أساتذة وطلاب وإداريين وتم التعامل معها بسرية ومهنية وتم اتخاذ الإجراءات المناسبة على ضوءها. في المقابل لا تزال جامعات أخرى وأماكن عمل كثيرة غير معتمدة لهذا السياق في ظل غياب خطة وطنية. والافتقار إلى نهج وطني موحد يمكن تطبيقه في كافة أنحاء البلد أكبر تحدي أمام خطط الإبلاغ والحماية الشاملة، رغم وجود القانون. ومن الجدير بالذكر أن اعتماد منهجية ومقاربة تستند إلى فهم العلاقات الاجتماعية وتركيبية الأسرة ومكانة الأفراد والعلاقات في المجتمع، من دون الحاجة إلى إسقاطات من مجتمعات أخرى لا تتوافر فيها المعطيات نفسها فيما يتعلق بالفردانية والعلاقات الاجتماعية يبقى من الأهداف التي تنشدها الحركة النسوية.

نظام الكفالة:  
العمالة المهاجرة  
وانعدام الحماية  
القانونية  
والاجتماعية

جانب آخر من جوانب الانتهاكات السياساتية والاجتماعية والقانونية ضدّ النساء في لبنان هو نظام الكفالة. للتمكن من الإقامة والعمل في لبنان، يجب على العاملات المهاجرات الحصول على تصريح إقامة وعمل. لذلك، كل عاملة منزلية مهاجرة تحتاج إلى ضامن أو «كفيل» باعتباره المسؤول الوحيد عنها. وهنا يتجلى السبب في هذا النوع من العلاقة الوظيفية التي تُعرف عمومًا باسم نظام الكفالة. ينسّق نظام الكفالة (وهو نظامٌ وليس قانونًا كما يُشاع) العلاقة بين أصحاب العمل وبعض الفئات بما في ذلك عاملات المنازل ومعظمهن من العاملات المهاجرات. تُستثنى العاملات من حماية قانون العمل، ما يجعلهن أكثر عرضة لسوء المعاملة والانتهاك المادي والجسدي والمعنوي، لا سيّما إذا كن مهاجرات. لا يكتفي قانون العمل اللبناني باستثناء عاملات المنازل واللبنانيات والمهاجرات والمزارعات وعاملات الزراعة من أحكامه، بل يشجع الحكومة اللبنانية على تنظيم العلاقة «بين أصحاب العمل ومن يعمل/ن في الخدمة المنزلية والزراعية من خلال عقد عمل خاص»، ما يضيف غموضًا على نوع العلاقة والتطبيق القانوني عليها ويقود إلى مساحة أوسع من الانتهاكات المستترة والعلنية. واليوم ينبثق عقد العمل الموحد<sup>٦٥</sup>، وهو إجراء غامض للغاية حتى أن وزراء العمل المتعاقبين لا يدركون تمامًا طبيعته وتداعياته؛ لذلك قام كل واحد منهم بمقارنته بشكل مختلف.

ونظام الكفالة هو من معوقات المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبشكل أكثر تحديدًا في لبنان (يطبق في العديد من الدول الخليجية ضمن آليات متفاوتة). يأتي في إطار نظام معقد من الاستغلال والافتقار إلى سياسات أساسية داعمة للأسر التي لديها أطفال وكبار في السن وأفراد عاملين/ات. كما يعكس كيفية التعامل معها من قبل النظام اللبناني عبر أجهزته الرسمية والخاصة مع اختلال التوازن في تقسيم العمل المنزلي ولتصوره لنظام بديل، في حال امتلكت العائلة المقدرات المالية اللازمة. عادة ما يلقي هذا الخلل في التوازن بثقل المسؤوليات المنزلية على عاتق المرأة خارج أي جهود في مجال الدعم الاجتماعي والحماية الفعالة والتوعية عن المساواة في الواجبات. تتمثل الآلية الرئيسية لنظام الكفالة في توظيف عمالة مهاجرة (معظمهم من الدول الآسيوية والأفريقية) للعمل في مجالات الخدمات المنزلية والبناء والوظائف التنظيمية ذات الرواتب المنخفضة، مقابل رواتب قليلة وتحت إشراف ورقابة أصحاب العمل ووكالة التوظيف كطرف ثالث، كما تُستقدم المهاجرات العاملات في الجنس في أحيانًا ضمن إطار نظام الكفالة. بينما يُنظر إلى هذه العملية برمتها بشكل خاطئ على أنها جزء من التبادل العالمي للخدمات، إلا أنها تعكس ببساطة شكلًا صارخًا من أشكال الاستغلال والتمييز تجاه العمال/ات القادمين/ات من مناطق جغرافية محددة، ووضع اجتماعي واقتصادي معيّن. يحاول التقاطع الجندري قراءة هذا النظام بشكل أكثر دقة في ضوء أبعاد التمييز العنصري، إذ تكون النساء في إطار الكفالة أكثر عرضة للعنف والاستغلال والتحرش من الرجال الذين هم أيضًا غير آمنين في ظل هذه الظروف. كما أن ليس بالإمكان التغاضي عن كيف أن تثبيت سعر الصرف ساهم في إيجاد تخمة استهلاكية في الثقافة اللبنانية جعلت معظم العائلات أيًا كان دخلها تسارع إلى استقدام عاملة منزلية مهاجرة للعمل لديها، ضمن أجر زهيد وفي ظلّ غياب أي شروط فاعلة أو حد أدنى من الحماية والمراعاة لكافة ظروف العاملة.

في ظلّ هذا القدر من الغموض وغياب القوانين الحامية، تستمر عاملات المنازل المهاجرات في المعاناة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وظروف العمل الصعبة. خلال العقود الماضية، أبلغ عن حالات تعرضت فيها العاملات المهاجرات للاعتداء الجسدي والجنسي على يد أصحاب العمل،

٦٥- بحسب المفكرة القانونية (علوه، ٢٠٢٢)، يقتضي عقد العمل الموحد بـ«أن لا يكون هناك حد أدنى لراتب العاملة المنزلية، إذ يقر البند السادس التالي: يتعهد الفريق الأول (صاحب العمل) أن يدفع للفريق الثاني (العاملة) بنهاية كل شهر عمل كامل أجره البالغ وبدون أي تأخير غير مبرر، يدفع الأجر نقدا مباشرة للفريق الثاني نفسه وبموجب إيصال خطي موقع من الفريقين أو بموجب تحويل مصرفي بإيصال خطي موقع من الطرفين أيضاً، أي أننا نجد قيمة الراتب فارغة لتمسلا حسب الاتفاق بين صاحب العمل والعاملة.» مع الإشارة إلى أن الانتهاك الذي يطال هذه الفقرة واسع المدى.

بالإضافة إلى حالات تأخر في الدفع أو عدم تلقي الراتب على الإطلاق. علاوة على ذلك، حُبس العديد من العاملات في أماكن عملهن ولم يُسمح لهن بأي وقت فراغ أو فسحة. وعلى الرغم من وجود عقود، إلا أنّ هذه العقود لا تضمن الحقوق، حتى ولو نصّ العقد على أن السلوك التعسفي أمر غير مقبول. كان تقييد حرية تنقل العاملات، من خلال ممارسات مثل الحبس أو مصادرة جواز سفر العاملة، أمراً مقبولاً ثقافياً واجتماعياً، لا بل ينظر إليه أحياناً على أنه «اجراء احترازي». يُعد هذا الموقف وتشجيع وكالات التوظيف على تقييد حرية تنقل العاملات، السبب وراء انتهاك حقوق العاملات. وفقاً لهيومن رايتس ووتش<sup>٦٦</sup>، فإن نظام الكفالة في لبنان يعرّض العمال لخطر الاستغلال وسوء المعاملة، بينما لا يحاسب القضاء اللبناني أصحاب العمل على الانتهاكات. يفقد العمال الوافدون وضعهم القانوني إذا أنهى كفيّهم عقدهم، أو إذا قرروا ترك صاحب العمل بعد تعرضهم للعنف أو الإساءة. فتفقد العاملة المنزلية المهاجرة التي تترك صاحب العمل، حقها في العمل وتواجه الترحيل بموجب هذه العقود كما يجوز احتجاز عاملات المنازل إذا غادرن منزل صاحب العمل من دون إذن أو انتهاك شروط العقد.

وفقاً لتقرير لمنظمة العمل الدولية عام ٢٠١٦، كان هنالك أكثر من ٢٥٠ ألف عاملة منزلية مهاجرة في لبنان، وهو ما كان يرجح أنه عدد أقل بكثير من العدد الحقيقي (في وقتها). خلال العقد الماضي، كان للحركة النسوية موقف من الإجراءات التي كانت تحصل بحق العاملات وتراوحت استجابة الحركة النسوية تجاه المشاكل التي تواجهها عاملات المنازل المهاجرات في لبنان من مخاطبة العاملات أنفسهن، للاستجابة لاحتياجاتهن، إلى المحاولة بشتى الطرق القانونية والاجتماعية التخفيف من ظروف المعيشة والعمل المعاكسة لهن. كما كان هنالك عمل دؤوب للتأثير في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير المؤاتية لعاملات المنازل المهاجرات وحصلت محاولات لرفع الوعي حول حقوقهن والجوانب المسببة لنظام الكفالة والنظام النقدي، للعاملات أنفسهن وللمجتمع. تعاونت بعض المنظمات مع العاملات المهاجرات، بينما شجّعن البعض الآخر على اتخاذ الحيز الكامل للتحرك، وبرزت حركات منبثقة عن العاملات الأجنبية أنفسهن حصراً مثل أنيا لينيا، الحركة الأثيوبية المطالبة بالعدالة للعاملات المهاجرات في لبنان. وفي كافة الأحوال، فإن النضال لتحقيق حقوق عاملات المنازل المهاجرات يواجه الافتقار إلى البيئة الداعمة لحقوق الإنسان عموماً في لبنان، وإلى جمود القوانين التي تحكم وضع العاملات المهاجرات وعملهن في لبنان. حاولت المنظمات النسوية خلال السنوات الماضية زيادة وصول العاملات إلى العدالة من خلال الدفاع عن حقوقهن وتعزيز بيئة داعمة لحقوق الإنسان وتقديم الدعم القانوني والاجتماعي لكافة القضايا التي تصل إلى خدماتها. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الانهيار الحاصل الآن حلّ ليؤثر بشكل كبير وأسوأ على ظروف عاملات المنازل المهاجرات من خلال الرواتب الجائرة أكثر من قبل والترحيل التعسفي وإجراءات الإغلاق غير العادلة التي تضاف إلى الانتهاكات الموجودة مسبقاً التي تواجهها عاملات المنازل المهاجرات.

خلال الإغلاق الذي حدث أثناء الوباء في بداية عام ٢٠٢٠، أصبح الوضع أسوأ وبالتأكيد أكثر وضوحاً للرأي العام من قبل. فأرسلت عاملات المنازل المهاجرات إلى سفارات وقنصليات دولهن بأكثر الطرق غير الإنسانية ومن دون أي تخطيط لتسديد رواتبهن وتعويضاتهن أو التنسيق مع ممثلي دول هذه السفارات أو القنصليات. كان مشهد السفارات صادمًا لمراقبي حقوق الإنسان ووسائل الإعلام التي

٦٦- المقال موجود عبر الرابط التالي:

أبلغت على نطاق واسع عن انتهاكات غير مسبوقه ضدّ العاملات. وبالنظر إلى أن الإغلاق جاء بالتوازي مع الانهيار الاقتصادي والانخفاض الهائل في قيمة الليرة، فقد حُرمت معظم العاملات المرحلات من رواتب الأشهر الأخيرة للخدمة أو حتى رواتبهن التي تم تحصيلها على مدار كل سنوات الخدمة.

اتجه الظن في البداية إلى إمكانية وصول رياح التغيير الإيجابي الذي يمكن أن يصحح ظروف العمل لعاملات المنازل المهاجرات بناءً على حجم العنف الذي تم الكشف عنه خلال العامين الماضيين والذي واجه اعتراضات عامة وحقوقية كثيرة، لكننا تفاجأنا بأن الأزمة قد تعمقت إلى حد كبير. لفهم حقيقة هذا الجانب التمييزي، استندنا إلى المقابلة التي أجريناها مع فرح البابا من حركة مناهضة العنصرية (ARM) للاستفسار عن التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمات التي تعمل لتحقيق ظروف عادلة للعاملات المنزليات المهاجرات والعمال المهاجرين بشكل عام. واستندنا إلى المقابلة مع سعدى علوه وإلى ما كتبته على نطاق واسع في المفكرة القانونية حول القضايا التي تواجه المرأة العاملة المهاجرة في لبنان. نلاحظ أن العديد من الثغرات القانونية التي أدت إلى هذا الوضع هي ممنهجة وتدخل في صلب الاقتصاد السياسي للبنان وليست وليدة الإهمال أو الممارسات العنصرية فقط.

مع بداية الإغلاق، أصبحت العاملات المنزليات المهاجرات أكثر عرضة للعنف المنزلي والاعتداء الجسدي والمعنوي. ومع ذلك، يكاد يكون من المستحيل اكتشاف وقياس هذا الارتفاع نظرًا إلى العديد من العوامل المشاركة في الصورة. قد يكون الإبلاغ نفسه هو الذي ازداد وليس الحالات التي ازدادت في الفترة بين نهاية عام ٢٠١٩ وبداية عام ٢٠٢١ ولكن من المؤكد أن الكثير من الحالات لا يُبلّغ عنها بشكل كافٍ حتى الآن. من الناحية الإحصائية، كان من المتوقع أن يزداد العدد لأن الاحتكاك بين أفراد العائلات والعاملات المنزليات المهاجرات ازداد مع بقاء الجميع في المنزل، وبالتالي ازداد عدد ساعات العمل، ما أعطى مساحة كبيرة لسوء المعاملة والاستغلال ومساحة للعنف في حال حدوث اعتراض. بالتوازي مع ذلك، يُذكر أن عددًا كبيرًا من أصحاب العمل توقفوا عن دفع أجور عاملات المنازل بحجة عدم قدرتهم على سحب الأموال من حساباتهم المصرفية أو عدم قدرتهم على تصريف الأموال ذات القيمة المنخفضة بالليرة اللبنانية إلى ما يوازي راتب العاملة بالدولار. وبموازاة ذلك فالكثيرون ممن يستطيعون الدفع، استخدموا هذين التبريرين لدفع رواتب منخفضة لعاملات المنازل المهاجرات، أو للتوقف عن دفعها مع وعد بأن يدفعوا لهن لاحقًا. كما تُرك دفع بدل ساعات العمل الإضافية للقرار الذاتي لأصحاب العمل من دون التزام أو مراقبة من وزارة العمل أو من قبل أي جهة أخرى ضامنة لحقوق العاملات. مما لا شكّ فيه أنّ حبس العاملات المنزليات المهاجرات في المكان نفسه مع من يسيئون إليهن، قلّل من فرصهن في الإبلاغ عن حالات العنف؛ حتى أن الحالات المبلغ عنها المتزايدة لا تعكس الحجم الفعلي للمشكلة أو الحوادث المترتبة، حيث إن الإبلاغ وإن ارتفعت نسبته لا يزال منخفضًا جدًا مقارنة بالواقع.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الإبلاغ، إلا أنّ العواقب تغيب ولا تظال جانب أصحاب العمل / المعتدين: لم يُقبض على أي شخص لمعاقبته أو تغريمه وحتى أولئك الذين وُضعت أسماؤهم في «القوائم السوداء» زعمًا أنّ هذا الاجراء سيمنعهم من استقدام عاملة أخرى في وقت لاحق، كانوا قادرين على توظيف عاملات منازل مهاجرات من جديد، من خلال وكالات التوظيف أو الاحتفاظ

بجوازات سفر العاملات المنزليات أنفسهن رغم التجاوزات التي قاموا بها. عندما تُركت عاملات المنازل في الشوارع بجوار السفارات، بدأت مشكلة أخرى تواجههن فيما يتعلق بآليات الترحيل، خاصة أن معظمهن لا يملكن موارد مالية ولا جوازات سفر (إذ تم حجز أغلبها). ومع العلم أن معظم العاملات قادمات من أثيوبيا، لم يتمكن موظفو السفارة الأثيوبية من تلبية كافة الاحتياجات اللوجستية للعاملات. من المهم ملاحظة أن الخطابات التمييزية تجاه العمال المهاجرين الذكور العاملين في محطات الوقود والمطاعم وشركات التنظيف قد زادت، ما أدى إلى المزيد من الهجمات والانتهاكات ب«إفراغ الدولة اللبنانية من الدولار النقدي وإرساله إلى الخارج من خلال افتراض أرقام غير حقيقية». لسوء الحظ، لقي هذا السرد صدى هائلاً في البلد، وانعكس بشكل سيء على وضع العاملات المنزليات المهاجرات، ولم يتم احتواؤه على المستويين الرسمي والإعلامي، ما أدى إلى نقل الانتهاكات المذكورة أعلاه إلى مستويات غير مسبوقه في بلد هش حيث المعلومات المضللة الضارة تنتشر على نطاق واسع.

بحسب فرح البابا ومع مراجعة الأخبار الخاصة بتلك الفترة، فقد توسعت السرديات الرسمية والإعلامية والعامة القائلة بأن «العاملات الأجنبية المنزليات والعمال المهاجرين يكسبون حوالي مليار دولار سنويًا ويخرجونهم خارج البلد، وبالتالي فهن يشكلن تهديدًا ماليًا للنظام المصرفي في البلد». وقد دعمت هذه الادعاءات وكالات التوظيف والاستقدام التي أكدت أن العاملات المنزليات المهاجرات يتقاضين رواتب أكثر من أرباب العمل الذين فقدت رواتبهم قيمتها مع الانهيار. والحقيقة أن أقطاب نظام الكفالة وكافة مكوناته هم الذين كانوا يجنون الأرباح من عمليات الاستقدام والتوظيف وما نظام الكفالة إلا مصدر هائل للأرباح التي تقدر سنويًا بأكثر من ١٠٠ مليون دولار تذهب إلى مكاتب الاستقدام وقوى الأمن العام ووزارة العمل وغيرها من السبل التي لا تصل إلى العاملات أنفسهن، وهو أمر استمر حتى بعد توالي الأزمات والانفجارات<sup>٦٦</sup>. إضافة إلى ذلك، فقد أغفلت الإجراءات الوقائية حق العاملات المهاجرات غير المسجلات بشكل قانوني في لبنان أثناء الوباء، ما عرضهن لتهديدات أمنية حقيقية في حال حاولن أخذ اللقاح. هذا وقد تفاقمت كافة أشكال التمييز هذه بعد انفجار مرفأ بيروت، حيث كانت الجهود التي دُفعت لإنقاذ العاملات المنزليات المهاجرات والعاملات المهاجرات ضئيلة للغاية من قبل الجهات الرسمية وبعض المجتمعات المحلية. إذ اختفت ١٣ عاملة مهاجرة بعد الانفجار، وحاولت مجموعة من الناشطات الأثيوبيات البحث عنهن عبر المناطق اللبنانية بعد أن رفضت الدولة اللبنانية طلب العثور عليهن من بين المختفين/ات. لعب المجتمع المدني النسوي المعني بحقوق العاملات المهاجرات وحده، دورًا من أجل الوصول إلى من ماتت منهن أو من بقيت على قيد الحياة. كما يسجل أن بعد الانفجار مباشرة، أرسل بعض أرباب العمل العاملات المهاجرات إلى القنصليات والمستشفيات ورفضوا تحمل مسؤولية نقلهن إلى المستشفيات بدعوى أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عنهن معنويًا وماديًا.

شكل آخر من أشكال سوء المعاملة أثناء الأزمة يتمثل في طلب أصحاب العقارات من العاملات المهاجرات المقيمات بشكل مستقل دفع إيجاراتهن بالدولار الأميركي على افتراض أنهن يكسبن بالدولار ويمكنهن تغطية مبالغ ضخمة، بينما الواقع يفترض أن قيمة رواتبهن تراجمت وهي أغلبها تدفع بالليرة اللبنانية. عندما لم يتمكنوا من القيام بذلك، قام مالكو العقارات بإجبارهن على مغادرة البيوت. علاوة على ذلك، فإن حوالي ٢٠٠ وكالة استقدام عاملات مهاجرات أغلقت بسبب الأزمة

٦٦- بحسب مقال صادر أواخر عام ٢٠٢٠ عن Think Triangle موجود عبر هذا الرابط:

المالية وتراجع طلبات الاستقدام، ما دفع الكثير من هذه الوكالات إلى تغيير طبيعة خدماتها لتصبح شركات تنظيم تجبر العاملات الأجنبية العاملات في المنازل سابقاً للعمل بشكل يومي لقاء أجور متواضعة جداً، ما عرضهن لمزيد من الاستغلال والانتهاكات والتداعيات غير القانونية. طبعاً مرت هذه التجاوزات بتغطية تتمثل بغياب أي إجراءات قانونية من قبل الدولة اللبنانية، وما ساعد على ذلك هو أن القنصليات نفسها كانت متواطئة إلى حد كبير باستثناء سفارات قليلة عملت جاهدة على مساعدة العاملات من التابعة الخاصة لها للخروج من لبنان. إذ عملت سفارة الفلبين بشكل مهني لإنقاذ العمالة الفلبينية وساعدت في إجلاء العاملات الفلبينيات المنزليات منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، وتابعت الأمور والقضايا بشكل قانوني مع أصحاب العمل أو الكفلاء الذين لم يدفعوا لهم رواتبهن أو أخذوها بالكامل. كما حاولت القنصلية الإثيوبية والسفارة النيجيرية القيام بعمل كبير لإيجاد المأوى والحماية والمساعدة في العودة إلى الوطن. كما كانت جمعية كاريثاس الخيرية تعمل لتقديم المساعدة إلى حد ما. يأتي ذلك بالتوازي مع محدودية جهود قوى الأمن الداخلي (وغالباً تواطى هذه القوى مع المستخدمين والوكالات بهدف الحصول على الربح المادي من دون القيام بواجب الحماية وردود فعل عنيفة من جانب وكالات الاستقدام التي حاولت في كل مرة أخرجت فيها عاملة مهاجرة من المنزل أو حرمت من حقوقها أن تربط ذلك بقصص شخصية بعيدة كل البعد عن تفكيك وفهم تأثيرات نظام الكفالة وهرمية القوى داخل المنزل.

اليوم ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل، تشير سعدى علوه<sup>٦٨</sup> إلى أن المتبقي من مكاتب الاستقدام بات يتجه بشكل أكبر إلى دول أفريقية أخرى غير إثيوبيا، إذ باتت الصفقات تعقد بين المكاتب والعملاء في سيراليون وكينيا وهي بلدان أكثر فقراً، ما يوفر على مكاتب الاستقدام مبلغ ١٠٠٠ دولار عند إجراء معاملات الاستقدام إلى لبنان لكل عاملة منزلية. وعلى الرغم من أن معظم العقود التي توقع تلزم أرباب العمل بدفع ٢٠٠ دولار شهرياً كحد أدنى، إلا أن هذا ما لا يحدث فتدفع معظم العائلات مبالغ ١٠٠ و ١٥٠ دولار أو تُهدد العاملة بإرسالها إلى المكتب من جديد. تشير معلومات المفكرة القانونية إلى أن الأمن العام الذي أحصى حركة دخول وخروج العمال والعاملات المهاجرات بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، أشار إلى نسبة العمال والعاملات الذين غادروا لبنان بلغت ما يقارب ١٠٧٠٠٠ عامل وعاملة بينما ما يقارب ٢٤٠٠٠ عامل وعاملة فقط دخلوا البلد في هذه الفترة، ما يعني أن هذه العمالة تقلصت بنسبة ٨٣٠٠٠ شخص بحلول السنتين اللتين تركزت فيهما الأزمة الاقتصادية.

على مستويات الحماية والدفاع، ساعدت العاملات المهاجرات وبعض مجموعات العمالة المهاجرة مثل «تحالف العاملات المنزليات المهاجرات» بشكل جماعي، العاملات المنزليات اللواتي تُركن من دون مأوى للحصول على سكن مؤقت واستعادة رواتبهن أو جزء منها. كما لعبت منظمات المجتمع المدني اللبنانية دوراً دافعاً بالتنسيق مع بعض السفارات التي ذكرت سابقاً. بالإضافة إلى حركة مناهضة العنصرية ومنظمة كفي عنفاً واستغلالاً، كان الاتحاد الدولي لعمال المنازل المهاجرين والمنظمة الدولية للهجرة وتحالف العمال المنزليين المهاجرين والمفكرة القانونية ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية ومنصة مصدر عام ومنظمة اينيا لينيا يضغطون ويدعون إلى حماية حقوق العاملات المهاجرات وسط الوباء والتدهور الاقتصادي الحاد.

٦٨- من مقالة " العاملات المهاجرات: إلى البلدان الأكثر فقراً دُرّ " المنشورة في المفكرة القانونية. الرابط:

<https://legal-agenda.com/إلى-البلدان-الأكثر-فقراً-دُرّ/>

ولأن المقاربات المتعلقة بكيفية التحدث عن هذه القضية خضعت لجدال حول ما إذا كان من الضروري أن تتحدث العاملات أنفسهن أو أن يتحدثن برفقة الناشطات والنشطاء اللبنانيين، توضح فرح البابا أن هذا الموضوع يعتمد على السياق لأن العاملات المهاجرات في بعض الأحيان يطلبن البقاء بعيداً عن أي انتباه أو ضوء بهدف الحماية، كما أنهن قادرات على تبني الخطاب بالكامل من خلال المبادرات المستقلة الكاملة. ثمة مشكلة أخرى تكمن في التغطية الإعلامية لموضوع العاملات المهاجرات إذ تقوم المقاربة الإعلامية التقليدية على ثنائية الهجوم أو الشفقة وإثارة المشاعر بعيداً عن التحليل القانوني والحقوق، ما يستدعي تدخلاً لتصويب هذه الرسائل الإعلامية التي تساهم في تعزيز البيئة المجتمعية المتصالحة مع الانتهاكات. الجدير بالذكر أن على عكس العديد من المنظمات العاملة في مجال الجندر، لا تهدف حركة مناهضة العنصرية، بحسب فرح البابا، إلى الاستمرار بل إلى التوقف عن العمل على هذه القضية في غضون ثماني إلى عشر سنوات، إما بسبب الوصول إلى هدفها من خلال تحقيق العدالة للعاملات المهاجرات أو من خلال نقل التعامل الكامل مع هذه القضية إلى العاملات المهاجرات أنفسهن لتمكينهن من أن يصبحن المتحدثات الرئيسيات والحصريات حول قضاياهن في لبنان.

الاستجابة الرسمية  
لمجمل الانتهاكات  
التي تتعرض لها  
النساء وماذا يتوجب  
اليوم على الحركة  
النسوية والمنظمات  
الدولية؟

لا تزال الاستجابة الوطنية الرسمية للتحديات الجندرية وللانتهاكات الحاصلة بحق النساء في لبنان ضعيفة ومؤقتة وغير كاملة ومتناقضة واستعراضية في كثير من الأماكن. أصبح هذا أكثر وضوحاً مع تصاعد المشاكل الحالية، إذ وضعت قضايا المرأة كعنصر أخير في قائمة الأولويات السياسية والسياساتية في بلد تتدهور فيه الظروف الإنسانية على كل المستويات. إن إصلاح القوانين التمييزية ضد النساء وأفراد المجتمع الكوري ومعالجة مسألة ملحة كفقير العادة الشهرية ومعالجة المشكلة الخفية المتمثلة في العمل المنزلي غير المأجور ونظام الكفالة الجائر وحماية النساء والفتيات من مختلف أشكال العنف، وغيرها من الإجراءات، هي أمور لا تزال بعيدة كل البعد عن تبني سياسي جاد وحلول مستدامة.

المرجعية الرسمية اللبنانية الأساسية اليوم بما يتعلق بشؤون النساء هي الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ويشار إليها بال (NCLW) التي ترأسها كلودين عون ابنة رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون (عادة توكل هذه الهيئة لامرأة يختارها رئيس الجمهورية). ولا بد هنا من الإشارة إلى أن تركيبة تعيينية كهذه لا يمكن إلا أن تكون إشكالية بسبب التداخل السياسي الذي لا بد وأن يؤثر في نوع الأجندة التي سيتم تبنيها. لكل فريق سياسي في لبنان مهما بلغت أيديولوجيته من انفتاح على الشق الحقوقي حساباته وحدوده التي ستحول حتماً دون حصول جميع النساء أيّاً كنّ وأياً كانت ظروفهن على حقوقهن بالكامل. نضيف إلى هذا سؤالنا الأبعد حول النية الحقيقية لأجهزة تنبثق عن السلطة في تغيير لوائح النساء المتضررات بشكل أساسي من نهج السلطة.

تتكون اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية من لجان فرعية مثل اللجنة التشريعية ولجنة الاقتصاد والعمل ولجنة التعليم والشباب ولجنة الدراسات والتوثيق ولجنة الإعلام والعلاقات العامة ولجنة الصحة والبيئة، وأخيراً لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعنية بتطبيق ومتابعة اتفاقية سيداو. ومع ذلك، نظراً إلى ربطها باعتبارات وأجندات سياسية مختلفة، لا تستجيب الهيئة لقضايا وحقوق المرأة الرئيسية واحتياجات الجندر التي تتداخل مع الهياكل السياسية والطائفية للبلد بشكل كلي وفعال. على سبيل المثال، تؤيد الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية حق المرأة في نقل الجنسية اللبنانية «بشكل مشروط» إلى الأطفال دون سن ١٨ عامًا إلى جانب استبعاد من هم أكبر من هذا السن<sup>٦٩</sup>. لذلك، فإن هذا يقترح إصلاحاً قانونياً يكون في حد ذاته تمييزاً تجاه العديد من الأشخاص داخل الأسرة نفسها على أساس الاعتبارات والأجندات السياسية، وليس على أسس قانونية أخرى وعندما تعرض المقترح للهجوم، خرجت عون من جديد لتبرير هذا المقترح قائلة «إنه يأخذ بعين الاعتبار المخاوف والهواجس المتعلقة بضرورة المحافظة على أمن الدولة»<sup>٧٠</sup>. والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو لم على جهة تفوض نفسها وكبيراً لحقوق النساء أن تأخذ بعين الاعتبار هواجس ومخاوف كل الجهات ما عدا النساء وأن تتغافل عن مصالهن إلى هذا الحد؟

٦٩- نص اقتراح كلودين عون والهيئة الوطنية على التالي: « تمنح الجنسية اللبنانية فقط للقاصرين/ات من أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي، أي الذين والوالتي لم يتمموا/ن سن الثامنة عشر عند نفاذ القانون، أما الذين والواتي بلغوا/ن سن الثامنة عشر وما فوق، فسيحصلون/ن على بطاقة خضراء، تولى حاملها الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية كافة التي يتمتع بها اللبنانيون/ات، باستثناء الحقوق السياسية وحقي تولى الوظائف العامة والتملك. كذلك يلحظ مقترح القانون إمكانية أن يتقدم حامل/ة البطاقة، بعد انقضاء خمس سنوات على تاريخ استلامها، بطلب الحصول على الجنسية اللبنانية إذا ثبت أنه يستوفي شروطاً معينة.» بحسب ما ورد على موقع «بوابة تمكين النساء اقتصادياً» عبر هذا الرابط:

<https://secureservercdn.net/160.153.138.203/f62.e5d.myftpupload.com/wp-content/uploads/2020/11/Cleaning-Up-The-Shady-Industries-That-Exploit-Lebanons-Kafala-Workers-1.pdf>  
٧٠- أخبار كلودين عون تبرير-اقتراح-قانون-الجنسية-التمييزي-بحق-النساء- <https://www.weeportal-lb.org/ar/>

ترفض الكثيرات من الناشطات التواصل مع الهيئة لأنهن يرين في ذلك تطبيعاً مع العنف الذي تمارسه الدولة اللبنانية بحقهن، بينما تعتقد أخريات أن من شأن الحوار الدائم مع الهيئة أن يؤدي إلى خروقات وتحسينات في المنظومة القائمة بحيث أن الظلم الواقع لن ينهار كلياً بشكل قريب ليقوم على أنقاضه نظام جديد عادل، وبالتالي فإن المكاسب الصغيرة القريبة أفضل من عدم المكاسب. وفي ظلّ المقاربتين، يبقى السؤال حول مدى فعالية هذه الهيئة في ظل كل الأموال والدعم الذي تتلقاه وفي ظل المجهود الذي دائماً ما يوصف بأنه يفتقر إلى المقاربة الحقوقية والالتزام غير المشروط بمعاهدات حقوق الإنسان والنساء حول العالم. لعل الفكرة النسوية حول «السقف الزجاجي» والتي تتحدث عن مدى اتساع الفرصة للصعود والتغيير ومن هن اللواتي يستطعن فعلاً اختراق القمة والنظم الموجودة حالياً التي أطلقتها أنجيلا ديفيس قد تكون مدخلاً أو أساساً لنقاش نسوي جاد حول بنوية التغيير وما يجب قبوله أو رفضه أثناء عملية السعي نحو التفاوض والتغيير.

بموازاة ذلك، ففي عام ٢٠١٦، أسس مجلس الوزراء اللبناني مكتب وزير/ة الدولة لشؤون التمكين الاقتصادي للنساء والشباب (OMSWA) استجابةً لاحتياجات المرأة والتصدي للتمييز ضد النساء في لبنان وقد تولى هذه الوزارة كل من جان أوغاسبيان وبعده فيوليت الصفدي. في هذه الحالة يُسجل أن الدولة اللبنانية أنشأت مرجعاً رسمياً آخر لشؤون النساء في بلد نادراً ما توضع قضايا المرأة فيه على جدول أعماله السياسي والسياساتي الرسمي، من دون دفع من المجتمع المدني أو الجهات الحقوقية الخارجية. لاحقاً، وبتمويل من صندوق مدد المرافق للمبادرة النسوية الأوروبية، أُطلق مكتب وزارة شؤون المرأة «المرصد الوطني للجنس في لبنان»<sup>٧١</sup> عام ٢٠١٨ ليلعب دوراً رئيسياً في دعم المؤسسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة على المدى الطويل وللتحقق من حصول استجابة عاجلة للأزمات، بالإضافة إلى رصد المساواة بين الجنسين في القانون والممارسات العامة في البلد ومتابعة أوضاع اللجان السوريات. ومع ذلك، أنهي دور مكتب الوزارة عام ٢٠١٩ في ضوء استقالة الحكومة بعد قيام ثورة ١٧ تشرين وتم نقل المرصد ليصبح في ضيافة وتوجيه الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بحسب ما أعلنت كلودين عون<sup>٧٢</sup>. والجدير بالذكر أن الوزيرة آنذاك فيوليت الصفدي، بدفع من المنظمات والحركة النسوية، طلبت من رئيس مجلس النواب نبيه بري أن يخصص جلسة كاملة لمجلس النواب اللبناني في مارس/آذار عام ٢٠٢٠ لمناقشة القوانين المتعلقة بالنساء وذلك لخلق «مسار قانوني لأول مرة يخص المرأة في لبنان». المفارقة أن الحكومة استقالت بعد تلك الدعوة بوقت قصير ولم تتم هذه الجلسة مطلقاً وكان يستبعد في أي وقت قريب أن يخصص المجلس من جديد ولو جلسة واحدة لمناقشة قوانين تتعلق بالنساء حصراً. ومع أن من المبكر قراءة تجربة النواب التغييرين/ النائبات التغييريات في البرلمان اللبناني وفي معرفة مقدار الفرق الذي ستحدثه بعض الوجوه التي حملت في خطابها أجندة نسوية مثل حليلة فقور ونجاة صليبيا، وقد يكون من الممكن الدفع بهذا الاتجاه رغم العراقيل المحتملة. حتى الآن ليس بالإمكان الحديث عن لحظة نسوية تحولية داخل الخطاب السياسي البرلماني علماً بأنه ليس من السهل لهذه الأجندة أن تأخذ الصدارة في الانتباه والعمل التشريعي في ظل وجود كل الإشكاليات التشريعية العالقة والمتعلقة اليوم بانتخاب رئيس للجمهورية ومحاولة إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية. تأتي هذه المحاولات للتغيير في كنف مجلس قائم على سجية ذكورية وأبوية ونابية تُجابه فيه النائبات كلما أدلين بخطاباتهن بتعليقات فجة ومهينة.

٧١- الموقع الرسمي لمرصد الجندر والذي يشرح طبيعة عمل المرصد وأهدافه.

<https://www.nationalgenderobservatory.org/en/about>

٧٢- الخبر من موقع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

<https://nclw.gov.lb/5417> -خلال-اجتماع-اللجنة-التسيير

مبادرات نسوية  
من قلب الأحداث  
استجابةً للانهيار  
وآثاره: البحث عن  
مساحات وأصوات  
وتقنيات جديدة

تصدر المقاربات التقاطعية المشهد النسوي ومقاربة الأزمات الحالية برمتها ونرى كيف أن التقاطعية هي الأساس الفعلي لفهم مجمل القضايا الراهنة، ولا مفرّ من حلول تقاطعية في المقابل للخروج من هذه الأزمات. في مطالعة للأزمات المترافقة وللمشهد النسوي الحالي، تشير لنا أبو حبيب أن الحالة العامة في لبنان اليوم تحمل الكثير من خيبة الأمل والإحباط والغضب الشديد، وبعض هذه المشاعر أو المواقف وُجّهت إلى الحركة النسوية والنسويات بمعنى المساءلة عن الدور الذي لعبته/نه في الاستجابة لهذه الأزمة وهو لوم من السهل توجيهه من دون التعمق فيما يجري على الأرض. لكن تعتبر لنا أن لحظة تغييرية في غاية الأهمية للقضية النسوية حصلت في ثورة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ من خلال الدفع أكثر من قبل بضرورة قراءة تقاطعية ودامجة لمجمل قضايا النساء ومجتمع الميم. بحسب لنا، ساهم هذا الأمر لاحقاً في مقاربة تبعات الانفجار والإقفال المرافق للوباء بشكل تقاطعي أفضى إلى معالجات شاملة وعميقة أنقذت الوضع وساعدت الكثيرين/ات كـ«ملاذ الفنانين» و«مرسى» ومبادرة «يلا كبير»، إذ نظمو نشاطات وقدموا استراتيجيات ساهمت في تغيير واقع ما بعد الانفجار وحماية من هم/ن بحاجة للمساعدة. نتحدث لنا عن حقيقة عدم تشابه المنصات النسوية والكويرية وربما عن عدم إيمان الجميع بالتقاطعية، لكن ثمة قرار ومحاولات جديدة للتضامن من أجل الاستجابة ونقل الواقع إلى الرأي العام المحلي والعالمي، من أجل تغيير المعادلة وتأمين الحماية.

هذا المسعى التقاطعي ساهم في تحويل التجربة النسوية الشخصية والعامة إلى أداة للمناصرة. فأنجزت الحركة النسوية خطوات كبيرة وصغيرة، لكن النظام الذكوري لا يزال قائماً وثمة قلة إدراك أو عدم وعي كامل لمدى تغلغله في مختلف المساحات والمرافق الحياتية المؤثرة في مصائر النساء. لكن في المقابل عندما نرصد ملامح الناشطة النسوية والكويرية، نعرف مقدار الجهد المبذول. على سبيل المثال، إذا ذهبنا إلى المقر الجديد لـ«ملاذ الفنانين» حيث يعتبره كثيرون/ات من مجتمع الميم مساحة آمنة، نعرف إلى أي حد يُبذل جهد حقيقي متمثل بقيادة ناشطة ديمقراطية أفقية حقيقية ومحاوله باتجاه مساحة آمنة. بحسب لنا، فإن هذا النظام بطبيعته أبوي ذكوري ولا يعول عليه في إيجاد إصلاح جدي. يملك النظام خطابين واحد للداخل وآخر للخارج وهنا يكمن التحدي النسوي في إبقاء الصراع مع هذه المنظومة قائم وحاضر في وعي وأحاديث الناس كما في مطالب المرشحين/ات الجدد.

بحسب مايا العمار، من الأجدى اليوم أن تنخرط النسويات في المعركة السياسية من دون الاعتماد على «نسوية الدولة»، لأن التجزئة لم يعد مجدداً في التعاطي مع القضايا النسوية وفي رصد النواب الذين كانوا في يوم من الأيام يؤيدون بعض القضايا المتعلقة بالنساء للتشبيك معهم/ن. وإن كان لذلك وقته ونفعه أحياناً في السابق، لم يعد اليوم يصب في صالح النساء بما أن القرارات مجزأة وغير ضامنة للحقوق. تستخدم النسوية في الدولة اللبنانية المساومة والتفاوض بين قوى ليس بينها مساواة كجزء أساسي في عملية تمرير بعض المقترحات، على ألا تمس بالنظام السياسي والطائفي والاقتصادي. ما تحصل عليه النساء هو ٥٪ من المطالب التي ترفعها الحركة النسوية، فالمساومة على القليل من الحقوق يصبح مسيناً أكثر، برأيها. وتضيف مايا أن القوانين ستأتي مبتورة في كل الأحوال، ويجب ألا تخفض النسويات من أي جهة سقف المطالبات، لا سيما أن التواصل بين النسويات العاملات على الأرض مقطوع مع النظام فهن لا ولن يأخذن مصالحه في اعتبار مطالبهن ولديهن رغبة تجاه نواياه التي غالباً ما تقودهن للخسارة أو التشتت.

ولا بد من الحديث عن دور الإعلام الذي يخضع لكثير من المعايير التمويلية والاتجاهات الأيديولوجية وليس بالإمكان اعتباره إيجابياً أو مسانداً، لا سيما لناحية تناول الإعلام التقليدي الخاضع لأجهزة النظام السياسي والاقتصادي لمختلف قضايا العنف والتحرش وقتل النساء والحقوق الاقتصادية. ظهرت الكثرات من ضحايا التعنيف بموازة ظهور الرجال الذين عنفوهن أو تحرشن بهن. ساوى الإعلام التقليدي إلى حد كبير بين الضحايا والمعنفين. كما أخضع سرديات حقوقية قطعت أشواطاً كبيرة للنقاش من جديد كما لو أن ما من تطور قانوني أو اجتماعي حصل. يطرح الإعلام البديل من خلال منصات كدرج وميغافون ورسيف وغيرها قراءات نسوية للقضايا الراهنة من العنف إلى التحرش والتمكين على قدر عال من التحليل التقاطعي المتمرد في وجه السلطة السياسية، ما يعري أجهزتها ويكشف عن مكامن التواطؤ بينها وبين العنف الجندري.

في قلب التحديات القائمة والمتنامية، تتطور العديد من المبادرات والمنصات النسوية التي تحمل معها خطاباً جديداً ومختلفاً بالإمكان القول بأنه بديل ومتطور عن الخطابات النسوية التقليدية ومقارباتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتعدّد المنصات التي باتت تقدم تحليلات تقاطعية لشرح ظواهر جندرية كالعنف والجرائم ضدّ النساء، من خلال ظهور نسويات شابات أو من أجيال مختلفة لها خبرتها ورؤيتها للتعليق على أحداث معينة. من أبرز هذه المبادرات النسوية اليوم منصة «نقطة المختبر النسوي» وهي من المنصات التي تشرح العديد من القضايا الجندرية من منظور عدسة تقاطعية تأخذ على عاتقها شرح القضايا والاستعانة بأمثلة ومقارنات داخلية وإقليمية وعالمية لطرح تحليلات وتساؤلات من شأنها أن تساهم في رفع الوعي العام وفي تغذية عملية المناصرة لكثير من القضايا. أسست هذا المختبر الناشطة والباحثة الحقوقية عليا عواضة بالمشاركة مع نسويات أخريات.

كما نذكر منصة حكي نسوي للناشطة سارة قدورة. ومن المبادرات التي سبق وذكرناها أعلاه في الرصد، مبادرة جايتنا وهي من المبادرات التي خرجت مؤخراً للاستجابة لاحتياجات العادة الشهرية ونشر الوعي البحثي والنسوي حول حقوق الجسد وسلامته والتي تعتمد على نشاطات مكلفة لا يمكن أن تستمر إلا من خلال الدعم المالي واللوجستي لتضمن اللامركزية في الوصول إلى الحقوق والوعي والمعلومة. كما على صعيد الصحة والحقوق الإنجابية والجنسانية، أطلق عام ٢٠١٤ مشروع الألف الذي يدعو إلى العديد من خلوات القراءة ويبحث بعض فقرات البودكاست المعنية بالصحة الجنسية للنساء والفتيات من خلال مقاربات نسوية تقاطعية واضحة. أيضاً من المنصات التي تقدم تحليلاً نسوياً تقاطعياً حول شؤون النساء والقضايا الجندرية والجنسانية في لبنان، نذكر ورشة المعارف التي تسعى جاهدة لخلق والحفاظ على تاريخ نسوي يحفظ ذاكرة وحيوات كل النساء في لبنان<sup>٧٣</sup>. كما هناك مجلة كحل<sup>٧٤</sup> كمنصة لأبحاث الجسد والجندر والتي تتناول الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاستعمارية وغيرها في التأثير على الجندر والنساء والنسوية والحركة الكويرية. هذه المبادرات والمنصات وغيرها مما ذكرنا سابقاً في النص على قدر عميق من الالتزام بحقوق النساء والحفاظ على حقوقهن، نضالاتهن وحقوقهن في حياة وجسد وقانون ومستقبل سليم.

٦٩- موقع ورشة المعارف عبر الرابط:

<https://www.alwarsha.org/>

٧٠- <https://kohljournal.press>

# التحول إلى الإغاثة وإشكاليات الاستجابة والتمويل

من الصعب عدم التحول إلى الإغاثة لأن الاحتياجات شديدة جداً في الأزمات كنتلك التي يقع لبنان فيها اليوم. أي حديث عن مشاريع من دون الاستجابة لواقع النساء الحالي لن يكون منطقيًا، بل بعيد عن الأطر الحقوقية. ولكن المشكلة تكمن في وضع تصبح الإغاثة الإنسانية فيه هي الأمر الواقع. هنالك نوعان من الإغاثة: نوع يطيل من عمر الأزمة ويتعايش معها ونوع يفضي إلى تقوية المجتمع وتمكينه فعلاً. على سبيل المثال، أظهرت دراسات ميدانية، أن البطاقات المالية التي تعطى لأرباب العائلة الذكور في أحيان كثيرة، لا يصل منها أي شيء للنساء أو قد لا تصرف على العائلة إطلاقاً، ما يساهم في تفاقم التباعد بين الحلول والمشاكل. في المقابل، هناك استجابة إغاثية تصرف على الصحة الإنجابية والجنسية وعلى فقر العادة الشهرية غالباً ما تكون في مكانها وتنقذ أوضاع النساء. تتجلى تعريفات متعددة للإغاثة، منها شمول أولويات ليس لها علاقة بالواقع، بينما كان بإمكانها تحضير الناس ليكونوا فاعلين/ات بدل أن يكونوا متلقين/ات سلبيين/ات وهو ما اعتري مسارات الإغاثة لا سيما أثناء الوباء وبعد الانفجار.

تحدث العديد من الناشطات عن إشكاليات التمويل التي يعانين بسببها في الغالب والتي لا تتسم بالمرونة لاستيعاب نشاطاتهن المتغيرة، في ظلّ بلد لا يعرف الهدوء. تذكر كل من عليا عواضة وحياء مرشاد أهمية تواجد تمويل مرّن وتتحدث ديما قائد بيه عن مقاربات تمويل المؤسسات النسوية التي كانت تطلب من الباحثات النسويات أن يولين صحتهن النفسية والعقلية الأولوية على إتمام المهام والالتزام بمواعيد التسليم، لا سيّما في الأوقات التي رافقت انفجار مرفأ بيروت. كما تحدثت بعض الناشطات عن الحرب الأوكرانية الروسية وكيف أن معظم المبادرات الناشئة والتي اعتمدت بشكل كبير على الدعم القادم من المؤسسات الأوروبية باتت تأخذ هذه الحرب بعين الاعتبار لأنها أثرت على سبل التمويل واقتطعت كثيراً من التمويل المخصص لقضايا ملحة وأساسية. المتوجب على التمويل اليوم، التوجه نحو المنظمات العاملة على الأرض مع الابتعاد عن الفقاعات التي تصدرها مواقع التواصل الاجتماعي والتي لا تعكس مقدار العمل الفعلي لأصحابها على الأرض. كما يحتاج الممولون اليوم إلى قراءة أقرب لواقع النساء بعيداً عن الأفكار المسبقة حول القضايا والتحالفات والنتائج. تتزايد موجات الهجرة وهي منطقية ومفهومة جداً في ظلّ هذا الواقع، لكن بقاء الكثيرين/ات وقيام المبادرات يؤسس إلى حلول ويساهم في ذهاب التمويل والمساعدات في الاتجاه الصحيح، بدلاً من أن ينفق في الاتجاه الخاطئ أو عبر الطرق الرسمية غير المجدية للنساء. ولا بد من القول أن ثمة إشكالية جذرية مع مفهوم الأولويات، لا سيما في واقع يعاني الناس فيه بسبب الاضطهاد الاقتصادي ونكران احتياجاتهم/ن وتتخلى فيه كافة الأجهزة عن أدوارها.



\* تم انتاج هذا التقرير (المطبوعة) بدعم مالي من مؤسسة هينرش بل - مكتب الشرق الأوسط.  
الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي المؤلف/ة (المؤلفين/المؤلفات) وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.



**HEINRICH  
BÖLL  
STIFTUNG  
MIDDLE EAST**